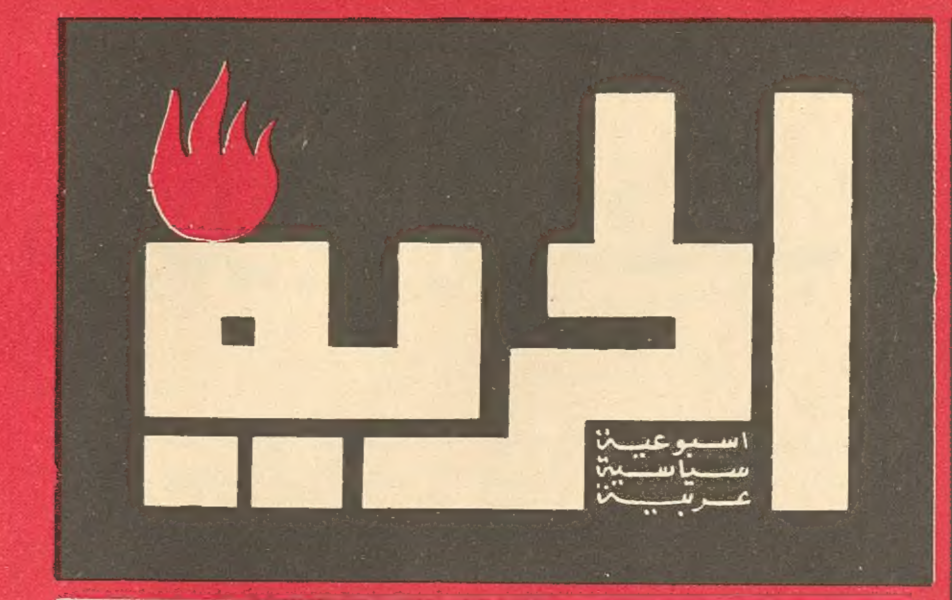
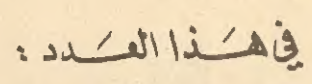


اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الاثنين ٦/٨/١٩٧٣ - العدد ٦٣١ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق. ل.



في هذا العدد :

الملك حسين سافر سرا الى أميركا لمعرفة موقفها من مشروع بورقيبة !

الصراع بين العهد و«الأقطاب» في ظل الحكومة الجديدة

اذا كان تشكيل حكومة تقي الدين الصلح قد بين ان باستطاعة العهد تخطي ازمة وزارية — بدت لاسابيع شبه مستعصية — فان ما فجرته جلسات المجلس النيابي المخصصة لسماع بيان الحكومة ومناقشته والاقتراع على الثقة من صراعات ، قد اتى يثبت ان ازمة التحالف السياسي الحاكم هي اعمق جذورا وابعد مدى من أن يمكن تجميدها بمجرد تشكيل حكومة ائتلافية حتى ولو ضمت ربع المجلس ومثلت جميع الكتل النيابية !

من هذه الزاوية ينبغي النظر الى بعض الكلمات التي القيت في البرلمان وفي مقدمتها خطاب صائب سلام .

لقد حرص رئيس الحكومة الاسبق على ان يبدو كلامه نوعا من المراجعة لمجمل الفترة المنصرمة من عمر العهد الحالي ، لكنها مراجعة اتت مثلما كان متوقعا لها ان تكون محكومة بالمصالح التي يحملها صاحبها وبحدود « الاضرار » التي مسته اخيرا كواحد من اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين . فهو لا يكاد يرى من مساوىء الفترة الممتدة بين أيلول ١٩٧٠ ونيسان ١٩٧٣ ، سوى رفض مطلبه باقالة قائد الجيش صبيحة العاشر من نيسان ومخاطر « عودة الاشباح » والمراقبة على التلفون ! هذه الرؤية الجزئية الخاصة لما حفلت به السنتان والنصف الماضيتان من وقائع الصراع — الدامي في اغلب الاحيان — بين السلطة واوسع الكتل والمصالح الجماهيرية ، هي الرؤية الوحيدة التي يستطيع ممارستها من كان شريكا في الاختيارات السياسية الرئيسية التي شكلت دستور الحكم خلال الفترة المذكورة .

فباشراف صائب سلام ، وفي ظل حكومتيه ، نفذت السلطة سياسة مترابطة الجوانب محكمة الحلقات : من التطويق التدريجي ، العسكري والسياسي ، للمقاومة الفلسطينية .. الى تصعيد وتيرة الاستسلام أمام العدو الاسرائيلي في احتلاله الدائم للجزء الحدودي من الجنوب واجتياحه المتكرر برا وبحرا وجوا لمختلف المناطق اللبنانية ... الى الانخراط السافر في معسكر الرجعية العربية ... الى القمع الدموي للنضالات الديمقراطية ، الاجتماعية والسياسية ، وتوجيه الضربات المتلاحقة للحركة الوطنية .. الخ ..

لذا كان طبيعيا ان لا تتسع ذاكرة صائب سلام ، وهو يراجع وقائع الفترة التي كان خلالها شريكا في الحكم ، لما هو اكثر من خلافه مع قائد الجيش وحكاية الاشباح والتليفون ولذا كان طبيعيا أيضا أن يتقلص «نقده الذاتي» لسياسة القمع التي مارسها الى مجرد اشارة عابرة وخجولة « لبعض المظلومين » من المعلمين المصروفين ، وهو ظلم تتحمل مسؤوليته الاجهزة التي زودت رئيس الحكومة الاسبق بمعلومات خاطئة ! اما عملية الصرف الكيفي الجماعي لمئات المعلمين فقد كانت في محلها « تطبيقا ضروريا للقانون » ! وأما مجازر غندور ومزارعي التبغ ومصادرة حق التظاهر وتشريد آلاف الطلاب ومحاولة الغاء الحياة الحزبية في البلاد .. اما هذه « التفاصيل » كلها فلا تجد مكانا ولو عابرا في حديث صائب سلام !

اذا كان البعض قد رأى في خطاب رئيس الحكومة الاسبق عملا بارعا اخرجه « بطلا » او « بريئا » على الاقل من مسؤولية ما ارتكبه خلال فترة مشاركته في الحكم ، فلا بد من القول ان مثل هذه الرؤية تنطوي على انسياق غير مبرر مع ادعاءات الخطاب وبهوراته والاوهام التي يحاول صاحبه زرعها في ذهن الرأي العام الشعبي ... فلا شيء يعفي صائب سلام من مسؤوليته عن السياسة التي شارك في وضعها وتنفيذها . والواقع انه كان في الجلسة الاخيرة للبرلمان مثله عندما كان يطل من على شاشة التلفزيون ، المدافع الامين عن مصالح الطبقة المسيطرة والمتلبس « لرسالة الذود عن النظام في وجه المخربين »!

من هنا تتحدد بالضبط الزاوية التي ينبغي النظر من خلالها الى خطاب صائب سلام ، بعيدا عن الاوهام التي تعول على امكانية انتقاله مو موقعه الاصلي والفعلي الى موقع التحالف مع بعض مطالب الحركة الشعبية وقضاياها !

ان اهمية الخطاب تنبع فقط من كونه يأتي ، في امتداد استقالة صاحبه صبيحة العاشر من نيسان ، اعلانا صريحا عن بلوغ الصراعات الفوقية بين كتل السلطة السياسية ومحاورها الرئيسية درجة من الاحتدام سوف تطبع بطابعها دون شك كل الفترة المتبقية من عمر العهد الحالي .

لقد كانت معركة رئاسة السبعين موجهة في الاصل ضد صيغة الحكم الشهابية التي امتدت اثني عشر عاما والتي نهضت ، في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو ، على التحالف المتين بين مركز رئاسة الجمهورية وبين الاجهزة التنفيذية — المدنية وغير المدنية — مع ملحق سياسي كانت عناصره جاهزة للموالاة دائما ضمن الاجنحة الثانوية من الاقطاع السياسي (مع استثناءات قليلة بالطبع) . ومن هنا كان العهد الحالي يبدو ، في الفترة الاولى لقيامه ، متجها نحو اعادة الاعتبار الى اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين وتأمين عودتهم الى الحكم موزعا عليهم جميعا بعد سنوات الاستبعاد الشهابي الطويلة .

لكن التطور الفعلي لاتجاهات السلطة خلال العامين والنصف الماضيين ، اتخذ في الواقع وجهة مختلفة . لقد كان على السلطه ان تحمي الاختيارات السياسية الرئيسية التي التزمتها تعبيرا عن المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة ... كان عليها ان تدافع عن سياسة التخاذل الوطني في تعاطيها مع العدو الاسرائيلي والوضع العربي والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .. وكان عليها ان تحمي مصالح طبقة بورجوازية مصرفية تجارية تدفع بها ازمتها الى الانغلاق على ابسط المطالب الديمقراطية والاجتماعية .. ولم يكن أمام السلطة من سبيل لذلك سوى استعادة وحدتها حول مركز التقرير الرئيسي واعادة الاعتبار كاملا لاجهزة قمعية ولد العهد الحالي في الاصل متناقضا مع رموزها الشهابية السابقة . ذلك هو الجذر الحقيقي لظاهرة طغيان التسلط الفردي على الحكم التي بلغت ذروتها خلال العام الاخير بشكل خاص .

ولم يكن هذا الاتجاه لينمو الا على حساب مشاركة الاقطاب الرئيسيين من الاقطاع السياسي في الحكم الفعلي . والواقع ان صائب سلام كان — قبيل العاشر من نيسان — اخر من تبقى من « المشاركين » بينما النقمة تتصاعد في صفوف الاقطاب الاخرين وتزداد تبلورا في وجه العهد . وقد اتت الغارة على بيروت — وما تلاها — توضح حدود « المشاركة » المقبولة حتى ممن لعب الدور الرئيسي في معركة رئاسة السبعين . كان ما جرى ليلة العاشر من نيسان اضخم واخطر من أن يتحمل مسؤوليته اقطاعي سياسي كصائب سلام لا يستطيع أن يغض الطرف عن جمهوره الانتخابي المعرض لتأثيرات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية . لذا وقف يطالب باخراج الفضيحة على نحو يتيح له امكانية التنصل النسبي على الاقل من مسؤوليتها ، ومن هنا كانت مطالبته باقالة قائد الجيش . لكن السلطة رفضت الاخذ باخراج قد يضع موضع الشك صلابة اختيارها السياسي الرئيسي : الرضوخ للضغط الاسرائيلي والتخطيط لتصفية المقاومة ، وقد يصيب وحدتها وسمعة جهاز القمع الرئيسي الذي تملكه .

هكذا لم يعد أمام صائب سلام سوى واحد من اختيارين : أما القبول « بممارسة » الحكم كملحق يجري استعماله لتنفيذ سياسة أصبح واضحا أنها تضعه في قفص احراج مغلق أمام جمهوره الانتخابي ، وأما الاستقالة .

وفي اجواء تعليق الحكم الناتج عن حملة أيار وما انتهت اليه من فشل ، تحولت استقالة صائب سلام الى عامل مساعد على تفجير معركة « المشاركة » مع العهد . واذا كانت حكومة تقي الدين الصلح قد اتت تحمل في تركيبها بعض نتائج وأصداء تلك المعركة ، فان ما جرى في جلسات المجلس النيابي الاخير كان واضح الدلالة على ان تشكيل الحكومة الجديدة لم يضع حدا للصراع المحتدم بين كتل السلطة حول صيغة الحكم في السنوات المتبقية من عمر العهد . فخطاب صائب سلام ، وكلمة فؤاد لحود ، وتصريحات الاقطاب السابقة واللاحقة التي تعكس انسحابهم جميعا من مسؤولية حكومة الـ ٢٢ ، كلها اشارات تنبىء بطبيعة الاستقطابات المتناحرة التي سوف تشهدها صفوف التحالف الحاكم .

ان الموقع الهامشي الذي احتلته الحكومة الجديدة في مناقشات جلسات الثقة يدل على أن الصراع سوف يبقى محتدما ، من فوقها وبالرغم من تمثيلها لجميع الكتل النيابية ، بين طرف يمثل تحالف رئاسة الجمهورية مع الاجهزة التنفيذية المدنية وغير المدنية ويرى في تكريس هيمنته المطلقة على السلطة السياسية الطريق الوحيد لمواجهة مسؤوليات الدفاع عن مصالح الطبقة المسيطرة وحماية نظامها ، وبين طرف يشمل رؤوس الاقطاع السياسي المتضرر من طغيان طابع التسلط الفردي وهيمنة الاجهزة ، ويجد نفسه مجبرا بالتدريج على خوض معركة العودة الى الحكم ليس ضمن اطار لعبة تبديل الوزارات فقط بل في مواجهة العهد أساسا .

اذا كان هذا الصراع ينشب اساسا بين كتل يشدها الانتماء الى طبقة مسيطرة واحدة في النهاية ، الا انه يضع التحالف السياسي الحاكم في دوامة أزمة مستمرة تستطيع الحركة الشعبية في اجوائها تصعيد نضالها لاكتساب مواقع جديدة على صعيد العمل الوطني والدمقراطي .

التطورات العمالية الأخيرة :

الأنتهازية اليمينية والانتهازية «اليسارية» تلتقيان على بث الانهزامية بين العمال

عرف نضال الطبقة العاملة في الاو نة الاخيرة حدثين بارزين :

ـ انتخابات نقابة ومستخدمي وعمال البقالة والعطارة والسكاكر (قطاع الغذاء) في ١٥ تموز الماضي، لاختيار ستة اعضاء جدد الى مجلسها التنفيذي .

ـ أضراب عمال « المصنوعات ا لمعدنية الخفيفة » الذي انتهى بنجاح في مطلع الاسبوع الماضي .

ينتمي هذان الحدثان الى التطورا ت الهامة في نضال الطبقة العاملة اللبنانية التي افتتحها اضراب عاملا ت وعمال معامل غندور في اواخر العام الماضي . فانتخابات نقابة قطاع الغذاء كانت تكملة لمعركة غندور على المستوى النقابي . واضر اب عمال « الصناعات المعدنية الخفيفة » جاء ليثبت قدرة الطبقة العاملة على متابعة نضالها ، واحراز الانتصارات الجزئية ، رغم جو الارهاب والصرف الكيفي الذي ساد بعد كسر اضراب عمال غندور .

والواقع أن انتخابات الاغذية واضراب « المعدنية الخفيفة » ، كانا ساحة صراع فضحت نوعين من ردود الفعل الانهزامية لنتائج معركة عمال غندور :

ـ اتجاه انتهازي يميني يبشر بالياس ويضخم قدرة السلطة على القمع ، وينتهي الى افقاد العمال ثقتهم بقواهم الذاتية والى تبرئة وتكريس القيادات اليمينية المتخاذلة .

ـ اتجاه انتهازي « يساري » مغامر يضخم امكانات تحرك معملي بلا حدود ، ويدعو الى التصعيد الدائم ، وينشر الياس في صفوف العمال حول نتائج اضراب «المعدنيةالخفيفة»، ويتهم القيادة النقابية ولجنة المصنع بالخيانة ..

ورغم ان الاتجاه الانتهازي اليميني ينتهي الى الاحتماء بالقيادات اليمينية والذيلية لها، والاتجاه الانتهازي « اليساري » يسقط في المغامرة اللامسؤولة ، فان كلا الاتجاهين يلتقيان عند نقطة مشتركة : بث النزعة الانهزامية اليائسة في صفوف العمال .

وهذا ما سوف نشاهده في متابعتنا لكلا الحدثين .

انتخابات قطاع الغذاء : متابعة معركة غندور علىصعيد النقابة

كانت انتخابات « نقابة مستخدمي وعمال البقالة والعطارة والسكاكر » ساحة صراع بين قوى عمالية نمت وتبلور وعيها من خلال المعارك الهامة التي خاضها عمال قطاع الاغذية وبين قيادة نقابية يمينية متخاذلة متواطئة مع ارباب العمل والسلطة . فخلال العامين الاخيرين ، نما التناقض بين مصالح عمال قطاع الاغذية وبين النقابة ، بتركيبها وقيادتها ومواقفها .

□ النقابة ـ كما يدل اسمها ـ تعبر عن مرحلة سابقة من نمو الصناعة اللبنانية. مرحلة الانتاج الحرفي الصغير في البقالة والعطارة والسكاكر . ومع نمو صناعة الاغذية ، برزت المصانع الكبيرة (جبر وغندور خاصة) التي يتجمع فيها القسم الاكبر من عمال قطاع الاغذية . وطوال تلك الفترة ، كانت النقابة تسعى لمنع عمال المصانع الكبيرة من دخول النقابة الا باعداد تسمح للمجلس التنفيذي بمواصلة سيطرته على قلة من المستخدمين والعمال انتسبوا الى النقابة (عدد المنتسبين في الانتخابات الاخيرة لم يكن يتجاوز ٢٥٠ عاملا ، في حين ان قطاع الاغذية يضم اكثر من خمسة الاف عاملة وعامل) . وقد كسر عمال معامل غندور هذا الاحتكار ، خلال اضرابهم ، عندما سيروا مظاهرة فرضت على مجلس النقابة قبول انتساب اكثر من مئتي عاملة وعامل دفعة واحدة . ومع ان النقابة يفترض فيها ان تمثل جميع عمال قطاع الاغذية ، الا انها لم تحرك ساكنا عندما اقدمت الدولة على منح الاخوة غندور رخصة بانشاء نقابة مستقلة لمعاملهم التي تضم اكبر مجموعة من عمال قطاع الغذاء (١٥٠٠ عاملة وعامل) .

□ اختبر عمال قطاع الاغذية التناقض الحاد بين مصالحهم وبين تواطؤ وتخاذل القيادة النقابية في اكثر من مناسبة خلال العامين الاخيرين :

ـ عندما اضرب عمال وعاملات معمل جبر (بايونير) في العام الماضي ضد صرف احد زملائهم بسبب نشاطه النقابي ومن اجل تحسين شروط العمل ، وقفت القيادة النقابية ضد الاضراب واعتبرته غير مشروع ودعت العمال للعودة الى العمل .

ـ خلال اضراب عاملات وعمال معامل غندور ، وقفت القيادة النقابية موقف التخاذل واللامبالاة . واذا كانت قد ادانت المجزرة التي سقط فيها يوسف العطار وفاطمة الخواجة ، الا انها ما لبثت أن انضمت الى الزمرة النقابية المتآمرة على العمال بعد اعلان الاخوة غندور اقفال معاملهم : ادانة النشاط « السياسي التخريبي » وراء الاضراب ،تغطية صرف ٦٠ عاملة وعامل ، السكوت على انشاء نقابة خاصة لمعامل غندور ، الى اخره .

ـ عندما حاول ارباب العمل في قطاع الغذاء تحميل العمال أعباء المغامرات العسكرية التي خاضتها الدولة ضد المقاومة الفلسطينية في ايار الماضي ، وافقت النقابة على حسم اجور نصف ايام التعطيل على العمال .

لهذه الاسباب كلها نقول آن معركة انتخابات نقابة قطاع الاغذية كانت استمرارا لمعركة غندور على المستوى النقابي . وكانت بالدرجة الاولى معركة بين العمال الذين نما وعيهم ، وانكشفت القيادة النقابية بوضوح امامهم من جهة وبين القيادة النقابية المتخاذلة التي تخلت عنهم في احلك الاوقات ، من جهة ثانية . كانت معركة لتحويل النقابة من سلاح ضد العمال الى سلاح بيدهم .

الانتهازية اليمينية تنشر الانهزامية وتكرس القيادات النقابية المتخاذلة

جرت انتخابات نقابة مستخدمي وعمال البقالة والعطارة والسكاكر في ١٥ تموز الماضي بعد تأجيل دام حوالي ثلاثة اشهر. لجات القيادة النقابية الى التاجيل بعد ان اتضح لها ان اكثرية العمال النقابيين يقفون ضدها . وعندما جرى تحديد موعد جديد للانتخابات ، ظل باب الانتساب والترشيح مقفلا ، فانحصرت المنافسة بين عشرة مرشحين (على ستة مقاعد) .

تحالفت معظم القوى الديمقراطية في لائحة واحدة كان شعارها الرئيسي : « تحالف القوى التقدمية والديمقراطية هو الممثل الشرعي لمصالح العمال » ! هذا التحالف ، الذي نما وترسخ ، من خلال المعارك المشتركة التي خيضت خلال العامين الماضيين، كان يهدف الى عزل واسقاط العناصر القيادية النقابية التي جسدت تخاذل النقابة وتواطؤها واستهتارها بمصالح العمال خلال معاركهم الاخيرة .

وكانت هزيمة العنصرين اللذين تدعمهما القيادة النقابية المتخاذلة شبه مؤكدة لولا بروز الاتجاه الانتهازي اليميني الذي سارع الى التحالف معهما ومد اليهما خشبة الخلاص . فتمكن احدهما من تجديد انتخابه الى المجلس التنفيذي .

كيف خاض الاتجاه الانتهازي اليميني المعركة؟

□ بنشر الياس حول نتائج معركة غندور، واستغلال هذا الياس في الدعوة لانتخاب مرشحي القيادة النقابية المتخاذلة . اخذوا يشككون في امكانية اسقاط مرشحي القيادة النقابية المتخاذلة . ويبشرون بان الدولة سوف تحل النقابة اذا ما سقط مرشحو اليمين النقابي . كانوا يقولون : الا تستطيع الدولة ان تقمع ؟ لقد قمعت تحرك عمال غندور بالرصاص . الا تستطيع الدولة وارباب العمل اضطهاد العمال ؟ لقد اضطهدوهم عندما صرفوا اكثر من ٦٠ عاملة وعامل من معامل غندور . اذا كانت الدولة تستطيع كل ذلك، فلماذا لا تستطيع حل نقابة واحدة اذا سقط مرشحو اليمين النقابي في الانتخابات !!

□ خاض الاتجاه الانتهازي اليميني المعركة بفهمه المبتذل للتكتيك . وكان لسان حالهم يقول : اذا كان العمال لا يستطيعون الانتصار على القيادة النقابية اليمينية ، فالافضل ان يلجاوا الى المهادنة . و « اليد التي لاتستطيع كسرها ، بوسها وادعي عليها بالكسر » . هذا هو فهمهم لـ « التكتيك » : تسلل العمال المناضلين واحدا وراء واحد الى القيادات النقابية . وبعد سنوات «يسيطر» «العمال» على النقابة . ولكن ايها السادة المتكتكون البارعون ، عندما يسقط جميع القادة اليمينيين من المجلس التنفيذي للنقابة ، الن تقدم الدولة على حل النقابة ؟؟!! والعمال الذين يتسللون كاللصوص الى المجالس القيادية ، هل يستطيعون فعلا ادعاء تمثيل زملائهم العمال ؟! هذه بعض الاسئلة التي كانت تطرح على الانتهازيين اليمينيين في السهرات والندوات، فيعجزون عن الاجابة عليها . ويتهمون السائلين بـ « التخريب » و « المغامرة » !!

□ لم يكتف الانتهازيون اليمينيون بتخويف العمال والتهويل عليهم بقمع الدولة وسطوتها ، بل لجاوا ايضا الى استغلال كل العوامل التي تساهم في ابقاء الطبقة العاملة على وضعها البائس المستعبد . كاستغلال امية بعض العاملات وجهلهن القراءة والكتابة لاعطائهن لوائح مرشحي النقابة مع الادعاء بانها لوائح مرشحي القوى الديمقراطية والتقدمية .

خاضت القوى الديمقراطية المتحالفة معركتها على جبهتين : ضد اليمين النقابي وضد الانتهازية اليمينية المتحالفة معه . واذا لم تنجح نجاحا كليا ، فانها اوصلت مرشح اليمين النقابي محمولا على عكازتين ، اذ نال اقل عدد من الاصوات بين المرشحين الفائزين (ونجح بفارق سبعة اصوات فقط) .

هذه هي الاوجه الرئيسية للممارسة الانتهازية اليمينية في انتخابات الاغذية : التبشير بالانهزامية ، ونشر اليأس بين العمال حول امكاناتهم ، واستغلال العوامل التي تكرس قهر واستغلال الطبقة العاملة .. وهكذا ساهم الاتجاه الانتهازي اليميني في كسر تحالف القوى التقدمية والديمقراطية ـ الذي يعلن حرصه الدائم عليه ـ وفي تمييع وطمس الوعي الطبقي الذي نما في قطاع الاغذية خلال عامين من المعارك المتقدمة .

اضراب عمال « شركة المصنوعات المعدنية الخفيفة »

اشارت « الحرية » في عددها الماضي الى اضراب عمال « شركة الصناعات المعدنية الخفيفة » والى قوة الاضراب ووحدة وتضامن العمال .

لجأ عمال « المعدنية الخفيفة » الى تخفيض الانتاج والاعتصام والاضراب . ونجحوا في اجبار رب العمل ووزارة الشؤون على استئناف المفاوضات التي قطعت نتيجة تعنت رب العمل . ونتيجة المفاوضات التي مثل العمال فيها كل من لجنة المصنع ونقابة عمال الميكانيك ، تنازل رب العمل عن عدد هام من المطالب للعمال . وعقدت اتفاقية جرت على اساسها العودة الى العمل . وقد نصت على ما يلي :

□ التزمت الشركة بدفع اجور ايام التعطيل خلال حوادث ايار الماضي ، مقابل عمل العمال خمس ساعات اضافية فقط .

□ وافقت الشركة على دفع اجور ايام الاضراب الثلاثة

□ دفع ٥ بالمئة لجميع العمال بدون استثناء . تحسم هذه الزيادة من زودة غلاء المعيشة الرسمية التي تقرها الدولة ، اذا اعطتها الدولة قبل بداية عام ١٩٧٤ .

□ تعهدت الادارة بتعديل رواتب العمال حسب الدرجات ومدة العمل . ويبدأ هذا التعديل ، بناء على اتفاق يعقد في النصف الاول من عام ١٩٧٤ .

□ وافقت الشركة على تخفيض دوام العمل خلال فترة الصيف الى سبع ساعات ونصف بحيث يبدأ العمل في السادسة والنصف صباحا وينتهي في الثانية بعد الظهر (مع ثلاث فترات راحة كل منها من عشر دقائق) .

ماذا حقق العمال من مطالبهم . حققوا اول مطلبين كاملين . حققوا المطلب الثالث جزئيا ، اذ انهم طالبوا بدفع زودة عشرة في المئة لا تحسم منها زودة الدولة الرسمية (علما بان اتفاقا سابقا بين رب العمل والعمال ينص على منحهم زودة عشرة في المئة كل سنتين . وكانت اخر زودة قد دفعت عام ١٩٧٢) . مقابل مطلب العمال بزيادة ليرة لبنانية فورا على اجور جميع العمال ، وافق رب العمل على تعديل سلم الاجور بناء على العقد الجماعي بين الطرفين . اخيرا ، كان العمال قد طالبوا بيوم عمل من ست ساعات خلال الصيف ، فنالوا يوم عمل من سبع ساعات ونصف (بما فيه نصف ساعة من الاستراحة) .

ومن اجل توضيح الصورة ، يجب القول ان عمال « المعدنية الخفيفة » حققوا ، في السابق ، جزءا من المكاسب المتقدمة : المنحة الدراسية لاولادهم ، الشهر الثالث عشر ، اتفاق بين رب العمل والنقابة يقضي بعدم صرف اي عامل الا بعد استشارة النقابة ..

عوامل ساعدت في نجاح الاضراب

تمكن عمال « المعدنية الخفيفة » من تحقيق نجاح اضرابهم بسبب عدة عوامل مشجعة ، اهمها :

ـ الوحدة العمالية المتينة في المعمل ، التي عبرت عن نفسها بانتخاب لجنة قيادية تحظى بثقة اكثرية العمال

ـ بوادر التضامن الرائعة التي ابداها عمال معمل جبر (بايونير) وسكان الضواحي العمالية .

ـ الدور الايجابي الذي لعبته نقابة عمال الميكانيك التي يقودها مجلس تنفيذي يحتوي على اكثرية تقدمية فازت بالانتخابات النقابية الاخيرة ضد لائحة يمينية تدعمها السلطة وارباب العمل والاحزاب الرجعية اليمينية (الكتائب والاحرار بنوع خاص)

ـ عدم استطاعة رب العمل أن يتحمل وقف الانتاج لوقت طويل لانه متعاقد مع جهات متعددة بطلبات كبيرة ، وامتلاك المصنع لموقع شبه احتكاري في فرع الصناعة المعدنية الخفيفة .

ان هذه العوامل مجتمعة ، مع انها لا تجعل المعمل فريدا من نوعه، الا انها تشكل نقاط قوة في اي تحرك داخلي سمحت وتسمح بتحقيق مطالب متقدمة .

الانتهازية « اليسارية » : « يمينا در . يسارا در »

بعد أن وقعت اللجنة القيادية للمعمل والنقابة الاتفاقية مع رب العمل ، اخذت بعض العناصر المطرودة مؤخرا من صفوف « منظمة العمل الشيوعي » تشوش على قيادة الاضراب المعملية والنقابية . فاتهموا لجنة المعمل والنقابة بخيانة مطالب العمال . ودعوا العمال الى تمزيق بطاقات عضويتهم في النقابة ، والى سحب الثقة من لجنة المعمل . ونادوا برفض العودة الى العمل وتصعيد الاضراب الى حين تتحقق جميع المطالب . وحاولوا اشاعة جو بين العمال مؤداه ان الاضراب فشل وانه لم يحقق شيئا . ومع ذلك ، فقد خذل العمال هذا الاتجاه المغامر وعادوا جميعا الى العمل .

ان سلوك هذه العناصر يستدعي الملاحظات التالية التي تفضح تقلبهم بين الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية في لمح البصر .

□ عندما كانت هذه العناصر لا تزال في صفوف « منظمة العمل الشيوعي » ، جرت ادانتها لجنوحها نحو الانتهازية اليمينية في العمل النقابي . وقد تجلى ذلك بمظهرين اثنين في انتخابات نقابة الميكانيك .

أولا : تضخيم أهمية الوصول الى المجلس التنفيذي للنقابة ، بغض النظر عما اذا كان يساهم في بلورة وعي عمالي طبقي او يرتكز الى قوة قاعدية واعية ومنظمة تبقى هي الضابط لخطوات وسلوك ممثليها في قيادة النقابة .

ثانيا : السعي ، خلال انتخابات نقابة الميكانيك ، الى تمرير بعض العناصر على لائحة اليمين الرجعي بواسطة اخفاء هويتها النقابية والسياسية ، ورفض شن نضال دعاوي واضح ضد اليمين الرجعي المتواطىء مع ارباب العمل والمدعوم من قبلهم .

□ بعد طرد هذه العناصر من صفوف « منظمة العمل الشيوعي » ، ساهمت في اصدار كراس ينشر اليأس حول النضالات العمالية والفلاحية والطلابية التي خاضتها جماهيرنا خلال العامين الماضيين . وينطلق من عدم تحقيق هذه النضالات لمطالبها المباشرة ، ليستنتج انها قد فشلت ، وليخلص الى عدم جدوى نضال الجماهير لتحسين احوالها المعيشية وحماية حرياتها الديمقراطية ، معتبرا ان مثل هذا النضال انما يساهم في تفتيت الجماهير بدل أن يوحدها .

وبعد اقل من شهرين على الممارسة الانتهازية اليمينية السالفة الذكر في العمل النقابي ، خلصت هذه الفئة المرتدة الى عدم جدوى العمل النقابي ، لان النقابات برأيهم ادوات لقمع الجماهير وتجميد صراعها الطبقي !!هذه هي سياسة « يمينا در . يسارا در » !!

□ وجدت هذه العناصر المغامرة في اضراب عمال « المعدنية الخفيفة » فرصة مناسبة لممارسة « ثوريتها » الفارغة فكيف لا تدفع بها «حتى النهاية » ؟ وكيف ترضى بالمساومة ؟ وهي التي ترفض المساومة « مبدئيا » ،مهما كانت ، ولصالح اي طرف كانت !!

اما ان يحصل عمال « المعدنية الخفيفة » على مكاسب ملموسة ، ويثبتون مجددا ، رغم كل الانتكاسات ، ان معملا يستطيع بفضل وحدة عماله ان يحقق قسما كبيرا من مطالبه ـ فهذا اخر ما يهمهم . فالطبقة العاملة بالنسبة اليهم « مختبر تجارب » لارائهم المتقلبة يمينا وشمالا .

غير ان هذه العناصر الهامشية التي لا تعبر عن اية مصلحة طبقية نالت ما تستحقه من عمال « المعدنية الخفيفة » الذين اثبتوا انهم يعون مصالحهم اكثر مئات المرات من هذه الشرائم المتنقلة . ولقد حاولت هذه العناصر ـ باسم « الثورية » ـ دفع عشرات العمال كضحايا لمجزرة صرف كيفي جديدة ، بسبب تطرفها الفارغ وادعاءاتها الثورية ورفضها « المبدئي » للمساومة . وهي المسؤولة بالدرجة الاولى عن عودة بعض العمال الى العمل وسط جو انهزامي يعتبر ان الاضراب « لم يحقق شيئا » . وهي المسؤولة عن التشكيك بلجنة المعمل ، وبمجلس نقابة عمال الميكانيك . وكأن عمال « المعدنية الخفيفة » ليسوا هم الذين انتخبوا قيادتهم المعملية . وكأنهم ليسوا هم الذين ناضلوا منذ شهرين او ثلاثة لعزل اليمين الرجعي والاتيان بمجلس تنفيذي لنقابة عمال الميكانيك يحول النقابة الى سلاح بيدهم .



عمال المعدنية الخفيفة امام المعمل

***

الاتجاه الانتهازي اليميني يضخم قدرة الدولة على القمع كما يضخم قوة اليمين النقابي . وينتهي الى الذيلية للقيادات اليمينية المتخاذلة . وهو ، في نهاية المطاف ، اتجاه انهزامي ينشر اليأس في صفوف الطبقةالعاملة ، ويسعى لافقادهاثقتها بنفسها ، ويطمس وعيها الطبقي المتنامي من خلال معاركها .

الاتجاه الانتهازي « اليساري » المغامر ، رغم كل عنترياته اللفظية « الثورية » ، ينتهي الى نفس النتيجة ولكن بطريقة مختلفة : ينشر اليأس بشأن اي معركة لا تنتهي الى تحقيق المطالب او الى تفجير « الثورة » ، يحول العداء ضد ارباب العمل والدولة الى عداء ضد اللجنة المنتخبة مباشرة من قبل عمال المصنع انفسهم، وضد القيادة التقدمية لنقابة عمال الميكانيك ..

هكذا يلتقي الانحرافان ـ الانتهازي اليميني والانتهازي اليساري المغامر ـ على زعزعة ثقة الطبقة العاملة بنفسها وبنضالاتها وقياداتها . ولقد انكشف هذان الانحرافان امام اعداد واسعة من العمال في انتخابات نقابة قطاع الغذاء وفي اضراب عمال « المعدنية الخفيفة » . وباتوا يدركون ان مكافحة مثل هذه الانحرافات هو شرط ترسيخ وحدة الطبقة العاملة وتنامي ثقتها بنفسها وبنضالاتها وبالتنظيمات المعبرة فعلا عن ارادتها!

اتجاهات نمو الصناعة اللبنانية

الرأسمالية الصناعية ضمن تناقضات البرجوازية اللبنانية

في هذه الحلقة الثالثة والاخيرة من متابعة اتجاهات نمو الصناعة اللبنانية ، تعالج مسألة بالغة الاهمية بالنسبة لبرنامج وتكتيكات واساليب عمل الحركة الشعبية : هل يوجد جناح من البرجوازية اللبنانية يلتقي في سعيه لتحقيق مصالحه وفي برنامجه لاصلاح "النظام الراسمالي اللبناني — مع المطالب المباشرة للحركة الشعبية في الحد من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية وتامين نمو وحماية القطاعات الانتاجية ، وتحديث المؤسسات السياسية للنظام وارساء حد ادنى من الحريات الديمقراطية ؟.

قبل الاجابة على هذا السؤال ، لا بد من استعادة الخلاصات الرئيسية للحلقتين السابقتين :

□ بسبب التداخل العميق بين رؤوس الاموال في ظل السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد اللبناني ، فان مجال نمو راس المال الوطني وتمايزه عن رؤوس الاموال الاجنبية يبقى محدودا جدا . وقد تعرضنا لمختلف اشكال هذا التداخل : التشابك بين المصالح المصرفية والتجارية والصناعية ، دور الوساطة والطابع التحويلي الغالب على الصناعة اللبنانية ، سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على فروع هامة منها : عمل الصناعات المحلية وفق براءات اختراع وبخبرات تابعة للاحتكارات الصناعية العالمية ، الى اخره .

□ عند تعيين الموقع الطبقي للراسمالية الصناعية تبين انها تنتمي الى البرجوازية الكبرى والى ما يمكن تسميته « البرجوازية الصناعية الوسطى » . الاولى تضم كبار الصناعيين والثانية تضم الصناعيين المتوسطين والصغار . ولكن تبين ايضا أن رأس المال «الوطني» ليس محصورا في هذه الشريحة او تلك ، وانما هو موجود في كلا الشريحتين .

□ مع ان القطاع الصناعي شهد نموا سريعا خلال السنوات الاخيرة ، الا ان ابرز مظاهر هذا النمو هي :

اولا : انه ترافق مع تزايد سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة اللبنانية بشتى الاشكال : السيطرة على الشركات الصناعية اللبنانية ، تكرار الصناعات الموجودة دون فتح مجالات صناعية جديدة ، الاستغناء المتزايد عن الوسطاء الصناعيين اللبنانيين ، منافسة المنتجات الصناعية اللبنانية في الاسواق العربية .

ثانيا : التعارضات بين اصحاب المصارف والتجار من جهة والصناعيين من جهة اخرى نمت واحتدمت بسبب تطور القطاع الصناعي. لكنها كانت تحل بالدرجة الاولى لصالح البرجوازية المصرفية — التجارية المهيمنة على الاقتصاد . وهذا ما تبين في التراجع عن المرسوم ١٩٤٣ تحت ضغط اضراب التجار ، والتخلي عن بعض الاجازات المسبقة ، وشل وزارة الصناعة ، الى اخره . واذا كانت البرجوازية الصناعية الوسطى هي التي تحملت معظم اعباء حل التعارضات بين اجنحة البرجوازية عموما ، فالاكيد ان الذين تحملوا أفدح نتائج حل التعارضات بين اجنحة البرجوازية هم الجماهير الشعبية عموما والطبقة العاملة خصوصا . ويتجلى ذلك في الضغط الدائم على الاجور والتصلب تجاه المطالبات بزيادتها للحاق بارتفاع كلفة المعيشة الناجمة بالدرجة الاولى عن الاعتماد المتزايد على المستوردات (الخاضعة لتقلبات الاسعار في السوق الاستعمارية) وعن استفحال الاحتكار .

بعد التذكير بهذه الخلاصات ، نعود الى سؤالنا الرئيسي : هل أن نمو الصناعة اللبنانية في الاونة الاخيرة ولد جناحا ضمن البرجوازية يلتقي — في سعيه لتحقيق مصالحه وفي حله لانقاذ النظام الراسمالي — مع المطالب المباشرة للحركة الشعبية ؟ انجوابنا على هذا السؤال هو بالنفي . وسوف يتبين ذلك بالقاء نظرة على طبيعة الاجنحة ضمن البرجوازية اللبنانية ونوعية تمثيلها السياسي .

اجنحة البرجوازية اللبنانية

ان أول ما يجب ملاحظته بالنسبة للبرجوازية الكبرى هو انها طبقة بعيدة كل البعد عن ان تمتلك وحدة داخلية قوية . يعود ذلك الى طبيعتها المصرفية — التجارية ونوع صلاتها بالاستعمار وبالفريق السياسي الذي يمثلها . وتتميز تناقضاتها ، بحكم ذلك ، بعدد من المميزات اهمها :

— توزعها الى كتل متنافسة بحكم سيادة نظام الاقتصاد الحر . ولا تستبعد هذه المنافسة بين كتل تحتل موقعا احتكاريا ضمنها.

— تعدد مصادر ارتباطها بالاطراف الاستعمارية المختلفة : الولايات المتحدة ، المانيا الغربية ، اليابان ، فرنسا ، بريطانيا ، الى اخره .

— توزعها بين كتل مستفيدة استفادة مباشرة من السلطة السياسية القائمة — عبر الامتيازات والتنفيعات المباشرة التي تقدمها لها — وبين كتل لا تحصل مباشرة على مثل هذه الامتيازات والتنفيعات . وبين هذه الكتل المنتفعة مباشرة والكتل « المحرومة » يدور صراع خفي او علني حسب الاحوال .

— التناقضات والتعارضات بين الصناعيين من جهة والتجار من جهة ثانية .

طبعا ، ان وجود التناقضات الثانوية ضمن الطبقة الواحدة ليس سمة تنفرد بها البرجوازية اللبنانية . لكن الذي يمنح هذه التناقضات فاعليتها الخاصة هو خصوصية الدور الذي تلعبه البرجوازية المصرفية — التجارية ضمن هذه البرجوازية .

تكتسب طبقة ما وحدتها الداخلية من خلال هيمنة جناح من اجنحتها على باقي الاجنحة ، وتمثيله ، من خلال هذه الهيمنة لمصالحها المشتركة والبعيدة المدى . والواقع ان اهم ما يميز البرجوازية الكبرى هو غياب مثل هذه الهيمنة .

التوزع الى كتل متنافسة وغياب الجناح القائد

بالتاكيد يشكل الجناح المصرفي الجناح المسيطر على باقي الاجنحة البرجوازية من خلال سيطرته على اهم مرافق الاقتصاد (قطاع المال والتجارة والخدمات) ، لكنه ، في صلته بباقي الاجنحة البرجوازية ، لا يلعب دور الجناح المهيمن بمعنى انه لا يمثل المصالح المشتركة لكافة تلك الاجنحة بقيادته . بل انه يفرض عليها سيطرته ومصالحه المباشرة وأيديولوجيته .

ففي ظل سيطرة الجناح المصرفي على باقي اجنحة البرجوازية ، تكتسب الصناعة مثلا مميزات هي اقرب الى الوساطة منها الى الانتاج . وتبرز هذه المميزات ليس فقط في الدور الاقتصادي الذي تلعبه ، وانما ايضا في ايديولوجيتها نفسها . ففي عرضنا لمذكرة جمعية الصناعيين الى وزير الاقتصاد حول الاوضاع الراهنة للصناعة ، تبين لنا قبول البرجوازية الصناعية بهيمنة رؤوس الاموال الاجنبية ، التي تشكل البرجوازية المصرفية والتجارية وكيلها الرئيسي في البلاد ، وكل ما تطالب به هو دور مختلف للاستثمارات الاجنبية ، هو دور مستحيل كما اشرنا . كذلك ، عندما يعلن الصناعيون على الدوام التزامهم بنظام « الاقتصاد الحر » ، فهم انما يعلنون قبولهم بالخضوع لنمط التنظيم الاقتصادي المعبر عن مصالح البرجوازية المصرفية — التجارية .

وهكذا يتضح كيف أن البرجوازية المصرفية بوصفها الجناح المسيطر على باقي الاجنحة البرجوازية ، تفرض مصالحها وايديولوجيتها ونمط التنظيم الاقتصادي الاكثر ملاءمة لها على باقي الاجنحة .

ان اهم ما يجب استخلاصه من توزع البرجوازية اللبنانية الى كتل متنافسة وغياب الجناح القائد الذي يمثل مصالحها المشتركة البعيدة المدى هو عجز البرجوازية اللبنانية عموما عن التضحية بمصلحة مباشرة لطرف من اطرافها ، او جناح من اجنحتها ، من اجل انقاذ المصالح البعيدة المدى للبرجوازية ككل . وتقدم السنوات الاخيرة امثلة عديدة على ذلك . كان المرسوم ١٩٤٣ محاولة لخفض الاسعار وتغذية خزينة الدولة (تسمح بزيادة المشاريع والخدمات) وتشجيع النمو الصناعي . فسقط تحت ضغط اضراب التجار الرافضين التضحية بجزء من ارباحهم من اجل تنظيم اكثر عقلانية للاقتصاد يسمح بامتصاص بعض النقمة الشعبية ويساهم بتنمية القطاعات الانتاجية.

كذلك كانت مشاريع اميل البيطار بشأن الادوية تسير في الاتجاه نفسه . فاذا بها تسقط هي ايضا تحت ضغط فريق واحد من التجار هم المستوردون الكبار ، بدعم وتشجيع من شركات الادوية الغربية.

وهذا ما يقودنا الى معالجة مسالة التمثيل السياسي للبرجوازية .

تبرجز الاقطاع السياسي

اذا كانت البرجوازية اللبنانية لم تولد جناحا قائدا يمثل مصالحها المشتركة البعيدة المدى ، فهل ان الفريق السياسي الممثل لها في السلطة قادر على لعب مثل هذا الدور ؟ الجواب على هذا السؤال هو ايضا سلبي ؟

الاقطاع السياسي هو الوكيل السياسي للبرجوازية المصرفية — التجارية في سيطرتها على سائر طبقات المجتمع . وهو الطاقم السياسي الحاكم لصالح تدعيم وتجديد الاستغلال الراسمالي والتبعية للاستعمار الجديد . والسلطة بذلك تقوم على تحالف البرجوازية مع الاقطاع السياسي الذي يعبر عن تحالفها مع كبار الملاكين العقاريين في المدينة والريف .

ولكن مع سيطرة الراسمالية المصرفية — التجارية المتزايدة على السوق الداخلية ، تقلصت القاعدة المادية للاقطاع السياسي (الملكية العقارية) وتشابكت مصالحه مع مصالح البرجوازية ، واتجه الى توظيف امواله في القطاعات الاقتصادية الاكثر ادرارا للربح (المال والتجارة والخدمات) كما ارتفعت «كلفة انتاج النائب» نتيجة الانحلال النسبي للعلاقات التقليدية واضطرار البرجوازية والاقطاع السياسي الى شراء تمثيلهم السياسي بواسطة المال .

نتيجة كل هذه العوامل ، ازداد ارتباط الاقطاع السياسي بالبرجوازية والتحاقه بها. واخذ يفقد تدريجيا الاستقلال النسبي الذي كان ينعم به في الاطوار الاولى من صعود البرجوازية — اطوار «الاقتصاد الحر» المنفلت من عقاله ، حيث كانت البرجوازية تحجم نسبيا عن المساهمة المباشرة في الحياة السياسية . ومن جهة ثانية ، مع انحسار الازدهار الاقتصادي وبروز ازمات النظام الراسمالي، ازدادت حاجة البرجوازية للتدخل المباشر في الحياة السياسية ، كما ازداد اتكالها على الاقطاع السياسي كوسيلة رئيسية لضبط جمهورها السياسي والحفاظ على سلطتها السياسية .

ان مجمل هذه الظواهر تؤدي الى ما نسميه «تبرجز الاقطاع السياسي» — اي تزايد مساهمة البرجوازية في السلطة السياسية وتزايد انخراط الاقطاع السياسي في صفوف البرجوازية والتحاقه بها . وتعبر هذه الظواهر عن نفسها بزيادة عدد النواب البرجوازيين (من ممولي لوائح الاقطاع السياسي) وتعاظم دور المؤسسات المهنية البرجوازية في الحياة العامة (غرف تجارة وصناعة ، الخ) . كما تعبر عن نفسها في غلبة الفعاليات الراسمالية على النشاط الاقتصادي للاقطاع السياسي وتحول اعدادا متزايدة منه الى محامين ووكلاء للشركات والمصارف الاجنبية والمحلية او الى اعضاء في مجالس ادارتها .

الوكالة السياسية عن البرجوازية

ان الفاعلية السياسية الغالبة على دور الاقطاع السياسي هي الوكالة لا القيادة الممثلة للمصالح العامة والمشتركة للبرجوازية.

في مجتمع تطغى عليه فعاليات الخدمة والوساطة ، لا بد لمنطق الخدمة والوساطة من ان يسود العلاقات السياسية هي ايضا. يبدو الاقطاع السياسي ، في الظاهر ، على انه وسيط : يتوسط للمصالح العائلية والطائفية والمنطقية لدى الحكم . ويتوسط للبرجوازية لدى الجماهير . لكنها وساطة غير متكافئة : فلقاء خدماته ، التي يذهب معظمها لحفنة ضئيلة من المتنفذين والوجهاء الصغار ، يستحصل الاقطاع السياسي على تجديد سلطته السياسية . ويوظف هذه السلطة بدوره في سبيل تجديد سيطرة البرجوازية نفسها . اي ان الثمن الذي تدفعه الجماهير لقاء خدمات ووساطات الاقطاع السياسي هو استمرار الاستغلال الراسمالي .

والاقطاع السياسي — كغيره من الوسطاء — لا يقدم خدماته مجانا . ان النهب المنتظم لخزينة الدولة — اي لاموال الشعب — هو وسيلة الاقطاع السياسي للحصول على العمولات لقاء خدماته ووساطاته . ان البرجوازية لا تكتفي بتسليط وكيلها السياسي على الجماهير لتامين تجديد سيطرتها الطبقية، وانما تحمل هذه الجماهير نفسها اكلاف اعالة هذا الوكيل من اموالها الخاصة .

ان دور الوكالة هذا يحول دون لعب الاقطاع السياسي دور الفريق القائد سياسيا للبرجوازية والممثل لمصالحها المشتركة البعيدة المدى ، وهو بالتالي يكرس ، او حتى يعكس ويعمق تفتتها ، بدل ان يكون عنصر توحيد لها . فتفتت القاعدة الطبقية للاقطاع السياسي نفسه (البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف) وتنوع وتضارب المصالح التي يمثلها ، والنزاعات بين كتله المختلفة ومنافستها على الانتفاع ، وصلة هذه النزاعات بالصراعات العائلية والعشائرية والطائفية — كل هذه العوامل تحول دون ان يكون الاقطاع السياسي عنصر توحيد وقيادة للبرجوازية يمثل مصالحها المشتركة البعيدة المدى . لا بل ان هذه المصالح تبدو اكثر تفتتا وتضاربا عندما يحملها الاقطاع السياسي .

هنا تكمن ، على كل حال ، كل دلالة التجربة الشهابية . فقد اضطرت البرجوازية، في مواجهتها لمشاكل نموها ، الى الاستنجاد بفريق سياسي — عسكري — تكنقراطي واداري لا ينتمي سلفا الى دوائر الاقطاع السياسي .

من يمثل البرجوازية الصناعية ؟

نتيجة هذا التشويه الذي يدخله الاقطاع السياسي على التمثيل السياسي للمصالح البرجوازية عموما ، يصعب التمييز بدقة بين كافة الممثلين السياسيين لمختلف اطراف البرجوازية . لكن ما يمكن توكيده حول تمثيل المصالح البرجوازية الصناعية هو :

اولا : ان الهيئات المهنية — وجمعية الصناعيين خاصة — لا تزال ابرز ناطق باسم البرجوازية الصناعية .

ثانيا : ان اقرب فريق سياسي الى حمل مطالب وتطلعات البرجوازية هو الاتجاه التكنقراطي في الطبقة الوسطى . لكن مشكلة الاتجاه التكنقراطي ، في ظل نظام التمثيل السياسي الطائفي ، هي ان قدرته على الفعل والتاثير مرهونة بقدرته على التحول الى قوة سياسية «تقليدية» ، اي الى قوة تعبر عن نفسها في البرلمان وفي ظل قواعده الانتخابية — اي بالتحالف مع طرف من اطراف الاقطاع السياسي .

ولقد عرف هذا الاتجاه «فترة ذهبية» خلال السنة الاولى من العهد الحالي ، عندما استعين بعدد من افراده في الوزارات المختلفة. لكن تجربة غسان تويني ، والياس سابا وهنري اده ، واميل البيطار وبهيج طبارة وزكريا النصولي وغيرهم تثبت ان الوزراء الليبراليين — التكنقراطيين غير المنتمين الى دوائر الاقطاع السياسي وغير المعبرين عن قوة سياسية فعلية ، اما ان يستسلموا للحكم ليتحولوا في احسن الاحوال الى مستشارين افراد ، واما ان يحاولوا تطبيق افكارهم فيصطدمون بالكتل المصلحية المختلفة المتضررة من الاصلاحات ، فيدفعون الى الاستقالة او الاقالة !

كيف يحل الحكم التعارضات في صفوف البرجوازية

هل ان تطور الصناعة اللبنانية ، وتفاقم الازمات الاقتصادية ، ساعدا على نمو وزن ونفوذ جناح برجوازي "ذكي" يقدم مشروع حل بديل ووجهة بديلة عن تعميق التبعية الاستعمارية والتمسك بغلبة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني ؟ ان تطورات العامين الاخيرين تجيب بالنفي على مثل هذا السؤال .

والسمة العامة المشتركة لنهج السلطة خلال تلك الفترة هي السير المتزايد نحو الحكم الفردي المعتمد اكثر فاكثر على المؤسسة غير المدنية . ان تحميل الجماهير نتائج الازمات الاقتصادية للنظام ، وحماية هذه العملية بالقمع المباشر ، ما هو الا وجه واحد من اوجه « حل » البرجوازية لازمتها . انتزايد النهج الفردي في الحكم ، والاتكال المتزايد على المؤسسة غير المدنية ، يشكل ايضا وسيلة "حل" التعارضات بين الكتل البرجوازية المختلفة بالهرب منها .

واذا كانت الشهابية نهجا سخر بعض المصالح المباشرة للكتل البرجوازية وللاقطاع السياسي ، في سبيل تنظيم وعقلنة الراسمالية اللبنانية ، فان السلطة القائمة حاليا — بسيرها المطرد نحو النهج الفردي في الحكم واتكالها المتزايد على المؤسسة غير المدنية وسياسة القمع المنتظم التي اعتمدتها — تضرب عددا من المصالح الانية والمباشرة لكتل من البرجوازية دون ان تقدم مخرجا للبرجوازية ككل يحفظ مصالحها على المدى الطويل . و « تحل » التعارضات بين هذه الكتل بتجميدها .

في مثل هذا الوضع تتضخم التيارات المتعاكسة الفاعلة في اوضاع البرجوازية الصناعية غير المرتبطة برؤوس الاموال الاجنبية . ان تزايد سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة ، يكبل نشاطها ويخفض معدلات ربحها ويعرض فروعا منها للابتلاع او الخراب . وهذا بدوره يزيد نقاط الاحتكاك والتعارض بينها وبين البرجوازية المصرفية — التجارية . لكن انخفاض مستوى المعيشة الناجم عن تصدير البرجوازية المصرفية — التجارية لمشاكلها الى الجماهير ، يدفع بالقوى المنتجة الى المزيد من المطالبة بزودات الاجور . الامر الذي يخفض ، بدوره من معدلات ربح راسمالية صناعية تعتمد بالدرجة الاولى على رخص اليد العاملة . ولما كانت الراسمالية الصناعية ليست قادرة على التصدي الفعلي لضغوط الراسمالية المصرفية — التجارية ، فانها ستحاول الخروج من دوامتها هذه بمزيد من التصلب تجاه النضالات المطلبية والاقتصادية للجماهير . وفي تصلبها هذا ، تزداد اتكالا على السلطة القائمة كما تتقلص وتخفت تعارضاتها مع الجناح البرجوازي المسيطر .

تتمة جولة الأسبوع

شاه ايران يفضح دوره في الخليج

فضحت تصريحات شاه ايران خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية الدور الذي تمارسه ايران في الخليج العربي . فقد أكد الشاه ونيكسون على دور ايران كحارس قوي للمصالح الاميركية في المنطقة . كما أكد الشاه انه سيتدخل عسكريا في الخليج في حالتين :

— اذا حدث انقلاب يساري في دول وأمارات الخليج !

— اذا طلبت منه احدى الامارات الصغيرة المساعدة العسكرية !

ورغم أن دور ايران قد انكشف منذ استيلائها على الجزر العربية الثلاث الا ان تصريحات الشاه الجديدة تؤكد بأن هذا الدور العسكري يتزايد مع حاجة الولايات المتحدة لتأمين ما يسمى بلغة الامبريالية بالامن والاستقرار في الخليج . والمعروف أن الشاه يقدم مساعدات عسكرية لسلطنة عمان لمجابهة الثوار في ظفار .

الانفتاح على « الرأسمال الاجنبي » في مصر

يعتبر الدكتور عبد العزيز حجازي نائب رئيس الوزراء المصري احد كبار الداعين لعودة الاقتصاد المصري الى « الحرية » من خلال ربطه بالرأسمال العالمي ، وقد جاء الدكتور حجازي في الحكومة الجديدة ليشرف على هذه السياسة ويؤمن لها القوانين المناسبة ، وقد بدات ثمار الدكتور « الغربي » بالنضوج فاعلن هذا الاسبوع عن قرارات هامة تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية الجديدة

وقد وصفت احدى الصحف المصرية «اخبار اليوم » هذه القرارات بانها تحطم كل القيود التي عانت منها السياسة الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية طول السنوات الماضية!..

وتستهدف السياسة الجديدة — كما تقول الصحيفة المصرية — اعادة النظر في هيكل الاقتصاد المصري ، وتستهدف — ايضا — انفتاح الاقتصاد المصري على رأس المال العربي والاجنبي ! . وستوقع خلال الايام القادمة عدة اتفاقيات مع الدول الاجنبية وذلك في نطاق استثمار رؤوس اموالها في مصر !

اعتقالات جديدة في مدينة جنين وقراها

● في مطلع شهر تموز وعلى اثر توزيع سلسلة من البيانات المعادية للاحتلال وسياسة مصادرة الاراضي في منطقة جنين وقراها ، والموقعة باسم المقاومة الفلسطينية واتحاد طلبة فلسطين ، قامت سلطات العدو بحملة اعتقالات شملت مدينة جنين ، يعبد ، عرابة ، مخيم جنين . وتعرض المعتقلون الى تعذيب بشع من اجل كشف مصدر المنشورات على يد الضابط الاسرائيلي المدعو (مانويل) .

وقد عرف من بين المعتقلين : رضا حسن عارف ، فتحي محمد سليمان ، صبحي حسن حمد ، عدنان لطفي سعد ، ياسر عبد الله .



الملك حسين سافر سرًا إلى أميركا لمعرفة موقفها من مشروع بورقيبة!

- السلطة الأردنية تجدّد حملتها لانتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني ..
- ارغام عشرات المخاتير والموظفين على اعلان الولاء للعرش ..
- رفع الضريبة عن صادرات المناطق المحتلة لكسب ولاء كبار التجار

واصل حكام عمان خلال الشهر الماضي حملتهم المضادة لمشروع بورقيبة ، مستخدمين في ذلك الة اعلامهم الى اقصى طاقة ممكنة ، فقد جندت كل اجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحف ، « للرد » على مشروع بورقيبة الشهير .ولم يخل عدد من اعداد الصحف او تعليق في الاذاعة والتلفزيون الا وتناول هذا المشروع ، من زاوية التاكيد المضاد بأن « الاردن بضفتيه وحدة واحدة تدين بالولاء للعرش الهاشمي، الذي يمثل الشعب الواحد ، والاسرة الموحدة في الضفتين»!

ومن المعروف ان المشروع البورقيبي السيء الذكر ، حاول ان يتناول حقوق الشعب الفلسطيني ، انطلاقا من ضرورة الاعتراف « الواقعي » بوجود اسرائيل ، ولجوء الشعب الفلسطيني الى « التفاهم والحوار المباشر » مع عدوه الصهيوني ، حتى يمنحه هذا العدو جزءا من ارض فلسطين يقيم عليها كيانا سياسيا، يمتد ليشمل شرق الاردن باعتباره يشكل تاريخيا جزءا من فلسطين ، ويضم في الظرف الراهن اغلبية فلسطينية . وكان واضحا لمختلف الاوساط الوطنية ، ان هذه الدعوة للتفاهم والحوار ، في ظل الحراب الاسرائيلية ، والتردي المتزايد في الاوضاع العربية ، ليست سوى مناورة اميركية جديدة، هدفها جر طرف فلسطيني الى الدخول في حلبة التنازلات ، وتحويل الصراع الى صفوف الفلسطينيين انفسهم ، مع خلق حافز جديد لدى اطراف عربية مساومة حتى تصمت على عملية تصفية المقاومة بصفتها عاملا معرقلا لهذا « الحل » الاميركي الجديد .

الاردن : قاعدة استراتيجية للامبرياليه

وسارع حكام عمان منذ اليوم الاول ، لشن حملة شرسة ضد المشروع المذكور وصلت الى مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس . ثم بادر الملك حسين مصطحبا معه رئيس وزرائه للقيام برحلة سريعة الى ايران، جرت فيها مباحثات سرية مع الشاه ، بهدف دفعه للقيام بدور « الوسيط » مع اميركا — خاصة وان هذا الاخير كان يعتزم القيام برحلة طويلة لاجراء مباحثات مع نيكسون — ولمعرفة صلة المشروع البورقيبي بالمخطط الاميركي الجديد ، واعطاء « صورة واضحة » للرئيس الاميركي حول الاهمية الاستراتيجية التي لا زال يحتلها الاردن بالنسبة للمنطقة ، وخاصة ضمن اطار التحالف الايراني — السعودي — الاردني الرامي لحماية منابع النفط ، وتهديد العراق واليمن الديمقراطية وسائر القوى الوطنية في الخليج العربي .

وتقول المصادر المطلعة ان الشاه قد نصح الملك بأن يقوم بنفسه بزيارة الولايات المتحدة للتأكد من حقيقة الموقف الاميركي . وقد تمت هذه الزيارة لمدة يومين ، قابل فيها الملك بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية ، وتأكد منهم أن المشروع البورقيبي ليس مسالة جدية مطروحة للتنفيذ ، وان اميركا لا ترغب في منح الفلسطينيين اي شيء خارج اطار مشروع المملكة المتحدة في نهاية المطاف .

وفي طريق العودة ، كانت الزيارة الى بريطانيا ، من اجل اشراكها في الضغط وطلب وساطتها لطوي صفحة المشروع البورقيبي ، فيما لو اصبحت احتمالاته جدية ، ومن اجل تجديد العلاقات التاريخية القائمة بينهما واتمام بعض الصفقات العسكرية والقروض المتاخرة .

الرفاعي : « الاميركان باعونا !!؟ »

لقد كان واضحا منذ البدء ، ان حكام عمان مدفوعين بالحرص على استمرار نظامهم وبقائه ، لن يتوقفوا عن سياسة مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني ، وادعاء تمثيله، لانهم بهذه الوسيلة وحدها يتمكنون من الاستمرار في الحصول على المساعدات الامبريالية التي تشكل ثلثي موازنة نظامهم، بصفتهم يمثلون قاعدة استراتيجية للامبريالية الاميركية واداة قمع للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وصمام أمن لدولة اسرائيل. وقد كان هؤلاء الحكام دائما على استعداد لاثبات جدارتهم في قمع الشعب الفلسطيني وثورته ، حتى يؤكدوا جدارتهم بالتالي في الحصول على مساعدات الامبريالية المالية والعسكرية المكرسة لهذا الهدف والتي تشكل السند الرئيسي لاستمرار نظامهم .

من هنا كان منشأ الذعر الذي يصيب حكام عمان كلما جرى الحديث عن مستقبل الشعب الفلسطيني بمعزل عنهم ، او كلما كان يبدو ان المصالح العامة للامبريالية الاميركية في المنطقة ربما تتخطى المصالح الخاصة لحكام عمان بشأن حقهم في تمثيل الشعب الفلسطيني او عودة المناطق المحتلة الى حكمهم المباشر ، كما كان ذلك يبدو لهم من خلال مشروع بورقيبة .

ولهذا كان رد فعل رئيس وزراء الاردن في اكثر من مناسبة قوله « ان الاميركان باعونا»، ليعود بعد التطمينات التي حصل عليها الملك خلال رحلته السرية الى واشنطن في اواخر الشهر الماضي ، الى القول في تصريح لجريدة الراي العام الكويتية « لقد تاكدنا بان اميركا لا تريد اعطاء الفلسطينيين دولة » .

ان هذا الكلام الواضح والمكشوف ، يدلل على ان مصير النظام الاردني متعلق على كونه ممثل للفلسطينيين واداة قمع لهم في نفس الوقت ، فهذا هو الدور الذي يحتله النظام بصفته قاعدة استراتيجية تخدم بشكل رئيسي عملية تقييد حركة الشعب الفلسطيني وتكبيله . وفيما لو لجأت الامبريالية الاميركية ، الى استبدال دور حكام عمان ، بطرف فلسطيني مساوم اخر ، كما يدعو الى ذلك مشروع بورقيبة ، فهذا يعني بوضوح ان استبدال الدور هذا سيؤدي الى انهاء دور حكام عمان ونظامهم ، بحيث لن تعود الامبريالية الاميركية في حاجة الى تقديم الدعم الواسع والمتصل لهذه القاعدة الاستراتيجية، التي توفر لها تطويق الشعب الفلسطيني واخضاعه ، ما دام طرف من هذا الشعب قد خضع ، ووافق على الدخول في لعبة الاستسلام الاميركية على اساس مشروع بورقيبة . ولهذا فان حكام عمان حريصون على بقائهم طرفا اصيلا ومشاركا في لعبة التسوية الاستسلامية بصفتهم ممثلين عن الفلسطينيين ، واي ابعاد لهم عن هذا الدور ، يعني في عرفهم ان « الاميركان باعوهم » ، وعندما تاتيهم التطمينات المعاكسة ، فهذا يجعل رئيس وزرائهم يعلن بثقة وراحة بال بان اميركا « لن تعطي الفلسطينيين شيئا » ، وهذا يعني بالنسبة له ان اميركا ستستمر في اعطاء نظامه كل شيء .

خلاف عمان — بورقيبة

وهكذا نستطيع ان نفهم دوافع النظام الاردني الخاصة في الرد الشرس على مشروع بورقيبة ، واي مشروع اخر يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني خارج اطار النظام الاردني وبمعزل عنه ، مهما كان نوع هذا المشروع او شكله .

ويصبح من المضحك تماما الاستماع الى خطب حكام عمان وتعليقات صحفهم التي تهاجم مشروع بورقيبة انطلاقا من كونه « مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية » . ويتجلى بالمقابل « حرص » حكام عمان الشديد على القضية الفلسطينية من خلال سلسلة المذابح التي اقاموها للشعب الفلسطيني ، واستمرار الزج بالالاف من خيرة مناضليه في السجون، ورفضهم اقامة الجبهة الشرقية ، وتحويل جيشهم عن مناطق الحدود الى مهمات القمع الداخلي ، وتقديم مشروع المملكة المتحدة السيء الصيت .. الخ .. ان مشروع بورقيبة يهدف فعلا الى تحقيق تصفية القضية الفلسطينية ، ولكن حكام عمان يريدون ان تاتي هذه التصفية على يدهم ، فهذا هو الذي يبقيهم في وضع ممتاز بالنسبة لاستراتيجية الامبريالية الاميركية في عموم المنطقة ، ويحفظ لهم استمرار تدفق مساعداتها وقروضها .. العامل الرئيسي في بقاء نظامهم . وهنا يكمن فعلا سر الخلاف والصراع الدائر بين بورقيبة وحكام عمان .

من يمثل الشعب الفلسطيني ؟!

ان تطور الاحداث خلال الشهر الماضي دلل على ان النظام الاردني ، قد حاول الاستفادة من عملية الصراع الناشب ضد مشروع بورقيبة ، والحملة التي رافقت هذا الصراع في مختلف وسائل الاعلام ، من اجل تحويله الى مناسبة يؤكد فيها من جديد ولاء « ممثلي» الشعب الفلسطيني في الضفتين للعرش الهاشمي ، ويقوم خلالها بتمتين صلاته مع حلفائه وركائزه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . لقد حاول هذا النظام ، اغتنام هذه الفرصة التي يجري فيها الحديث عن تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه ، من اجل التاكيد على « احقيته بهذا التمثيل ومسؤوليته في التصرف بهذه الحقوق » بما ينسجم مع مصالحه ومصالح الفئات الفلسطينية الرجعية المرتبطة معه .

وكان تكتيك حكام عمان يعتمد على تحويل المعركة البورقيبية ضدهم الى معركة لصالحهم ، يطرحون فيها من الاساس ، مسالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بالشكل والمضمون الذي يؤدي الى انفرادهم في تمثيل هذا الشعب ، ويتلقون خلالها من « ممثلي » هذا الشعب اعلانات الولاء والتاييد والطاعة .

ومن هنا فان المتتبع لتفاصيل الحملة الاعلامية التي شنها حكام عمان ، يلحظ بشكل بارز ، غياب اي حديث حول مشروع المملكة العربية المتحدة ، الذي يتضمن اقامة قطر فلسطيني ، ضمن اطار اتحاد يشمل الضفتين في ظل العرش ، وهذا لا يعني بالتاكيد تراجعهم عن هذا المشروع ، بقدر ما يعني انهم مضطرون في الظرف الراهن لطمس اي اشارة مهما كانت الى حقوق الشعب الفلسطيني — حتى لو كانت هذه الاشارة قد صدرت عنهم في السابق — ، وخاصة في هذا الظرف الذي تتركز فيه الحملات والمشاريع من اكثر من طرف عربي على هذه الحقوق ، ويتم ربط تحقيقها بالتضحية بالنظام الاردني كما ينص على ذلك مشروع بورقيبة .

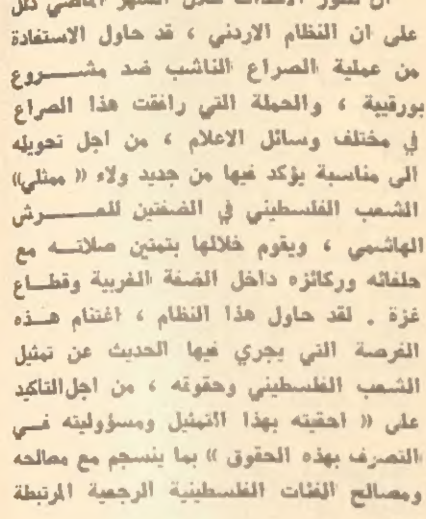
ان حملة حكام عمان الراهنة تتركز على ابراز « وحدة الشعب في الضفتين والتفافه حول العرش الهاشمي ، وايمانه بوحدة المملكة الاردنية الهاشمية » ، وكان الهاجس الاكبر والمهمة الراهنة للشعب الفلسطيني تقوم على حماية المملكة الهاشمية ، واعادة وحدة الضفتين بما يضمن للعرش الهاشمي ديمومته واستمراره !! ومن الواضح ان كلام النظام الاردني هذا يعني التسليم الكامل بحق العرش في النطق باسم الفلسطينيين باعتبارهم رعايا ضمن « الاسرة الواحدة » ، وياتي في نفس الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من تصاعد اجراءات الاحتلال في الاستيلاء على الاراضي وسياسة الدمج الاقتصادية ، كما ياتي في ظل الظروف العربية المتدهورة ، مستغلا كل هذه العوامل حتى يؤكد انفراده في تمثيل الشعب الفلسطيني والتصرف بقضيته الوطنية .

الغزل مع كبار التجار

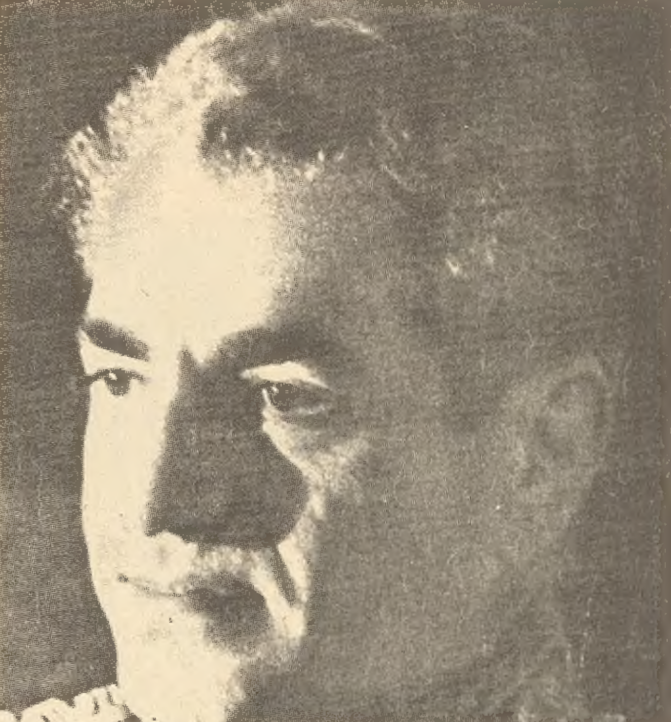
ولا تتوقف اجراءات النظام عند حدود موقفه السياسي المعلن ، بل تتعداه الى مستوى تمتين وتصليب ركائزه وقواعده الاجتماعية والسياسية داخل المناطق المحتلة ، حتى يضمن لهذه الركائز والقواعد موقعا صلبا تستطيع من خلاله ادعاء تمثيل جماهير المناطق المحتلة، والاعلان عن مبايعة العرش وحكام عمان باسم هذه الجماهير .

ومن هنا يمكن تفسير كل التسهيلات الاقتصادية التي يُمنحها حكام عمان لكبار التجار والملاك في المناطق المحتلة ، من اجل كسب ولائهم، لانه يرى فيهم وحدهم الشعب الفلسطيني ، ومن خلالهم يستطيع ان يؤكد نفوذه الاقتصادي وبالتالي السياسي داخل هذه المناطق .

وضمن خطوات النظام هذه ، عقد في عمان يوم ٢٩ — ٧ في استاد عمان الدولي ، مهرجان عام ، اقتيد اليه بعض عشرات من مخاتير المخيمات وبعض موظفي جهاز الدولة ، عدا عن اعضاء مجلس النواب والاعيان ، وقادة « الاتحاد الوطني الاردني » حزب الطبقة الحاكمة ، من ذوي الاصول الفلسطينية . وقد تم استدعاء المخاتير والموظفين بناء على اوامر صادرة عن مخافر الشرطة وبواسطة سيارات الدولة نفسها من اجل حضور هذا المهرجان. وكان الهدف منه كما اعلنت عن ذلك مقرراته « تاكيد الوحدة الوطنية ، والتمسك بالعرش الهاشمي ، ووحدة الضفتين ضمن اطار المملكة . » وخرجت بعدها اجهزة النظام تعلن بان ممثلي الشعب الفلسطيني داخل الضفة الشرقية ،قد اكدوا ولاءهم الكامل للعرش ، وتمثيله « الامين الصادق لمطامح الاسرة الواحدة في الضفتين » . ان نظام حكام عمان يحول الحديث عن الوحدة الوطنية الى نمط من تغيير براقع الوجه الواحد . ففي الوقت الذي كان فيه تسعير العداء الاقليمي يخدم سياسته في تمتين نفوذه داخل صفوف الجماهير شرق — الاردنية ، كان الحديث عن الوحدة الوطنية يغيب تحت اكوام من عمليات الترهيب والافزاع حول « نية الفلسطينيين في السيطرة على ابناء شرق الاردن » ، وفي الوقت الذي تكون فيه قضية مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره هي المسالة المطروحة ، فهنا تبرز نغمة « الوحدة الوطنية، والاسرة الواحدة ، والتفاف الضفتين حول العرش » .




الملك حسين : العرش اولا واخيرا !


شاه ايران نصح الملك حسين بزيارة الى اميركا

خلافات اللصوص

وبعد هذا المهرجان مباشرة ، اعلنت الحكومة الاردنية خلال الاسبوع الماضي عن الغاء الضريبة التي كانت قد فرضتها قبل عام تقريبا ، على منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة المصدرة الى الاردن ، والبالغة ١٢ بالمئة من قيمة هذه المنتجات . ان النظام الاردني لم يعارض في السابق الابقاء على الجسور المفتوحة بين المناطق المحتلة والاردن ، كمعبر للمنتجات الزراعية والصناعية ، بقدر ما كان هو صاحب هذه السياسة بالاساس ، التي تؤدي الى تقديم خدمة كبرى لصالح ميزان المدفوعات الاسرائيلي وتراكم من ارباح اسرائيل حتى وصلت هذا العام نحو ٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . ومن المعروف ان اسرائيل تمنح كبار التجار في المناطق المحتلة ما تسميه « مساعدات تصدير » مالية ، تبلغ ٣٠ بالمئة من قيمة المنتوجات التي يصدرونها الى البلدان العربية عبر الاردن ، كعامل مشجع لزيادة هذه الصادرات التي تعود وتصب قيمتها المادية مرة اخرى في الخزينة الاسرائيلية ، وتحد من اختلال ميزان المدفوعات الاسرائيلي . وقبل عام تقريبا نشبت ازمة بين كبار التجار في المناطق المحتلة وحكام عمان بسبب فرض ضريبة اردنية على المنتوجات التي تدخل الاردن من هذه المناطق تبلغ قيمتها ١٢ بالمئة من هذه المنتوجات وتم تخفيضها فيما بعد الى ١٠ بالمئة . وكان واضحا وقتها ان هذا يعني بالنسبة لحكام عمان ، اقتسام المغانم مع كبار تجار المناطق المحتلة ، والناشئة عن سياسة الجسور المفتوحة ومساعدات التصدير الاسرائيلية ، بعد ان تراكمت وتضاعفت ارباح كبار التجار ، مقابل ضآلة حصة حكام عمان من العملية الجارية . وتلى ذلك ضجة كبيرة اقامها التجار وعشرات من الوفود ارسلوها متهمين اوساطا في الحكومة الاردنية بعرقلة عملية « دعم الصمود » !! صمود التجار ونهبهم ، بينما سارعت الحكومة الى اتهامهم « بالجشع » ، لان كل أموال الدعم الاسرائيلية تصب في جيوبهم دون ان ينال حكام عمان منها شيئا !!

وخلال الاسبوع الاخير اعلنت حكومة عمان عن الغاء الضريبة المفروضة في ظل جو سياسي محموم يصارع فيه حكام عمان من اجل تاكيد نفوذهم بين الفلسطينيين وخاصة داخل المناطق المحتلة . ان هذه الخطوة التي اقدم عليها حكام عمان ذات مدلول بارز، لكونها تاتي في الوقت الذي يحاول فيه النظام ان يثبت امام الدول العربية والعالم ولاء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة له ، ويؤكد ان « ممثلي » هذا الشعب مستعدون لتقرير مصيرهم على يد هذا النظام وفي ظل سلطته . ان الغاء الضريبة هو خطوة تهدف الى كسب ولاء كبار التجار والملاك العقاريين داخل الضفة والقطاع، ورشوتهم حتى ينسجموا سياسيا مع خطوات النظام . ويأتي هذا الالغاء ايضا حتى يلوح النظام لكبار التجار بارتباط مصالحهم ونمو ارباحهم مع موقفهم السياسي تجاهه . ان حكام عمان يستخدمون سلاح الضريبة كسيف ذو حدين ، هدفه في النهاية ممارسة ضغط سياسي ، يؤدي الى استسلام كبار التجار لمشاريع النظام بشأن مصير المناطق المحتلة ، وتهديدهم باعادة فرض هذه الضريبة ومختلف صنوف التضييق الاقتصادي في حال عدم انصياعهم لهذه المشاريع وتسليمهم بقيادة العرش لكلتا الضفتين . ويريد النظام في النهاية ان يجعل من اعلان ولاء كبار التجار والملاك، بمثابة رد على كل المشاريع والتصريحات الدولية التي تتحدث عن مصالح او حقوق الشعب الفلسطيني خارج اطار النظام الاردني او بديلا عنه .

اعادة الحياة للعملاء

وتشير المعلومات الواردة من الاردن والمناطق المحتلة ، ان حكام عمان يعدون الان للقيام بحملة جديدة يثبتون فيها ولاء « ممثلي» ابناء المناطق المحتلة من كبار التجار والملاك لعرشهم وسلطتهم . فهناك الان ترتيبات تجري من اجل استقدام وفود « تمثل » مدن الضفة والقطاع الى عمان ، للاعراب عن تأييدها للعرش وولائها الكامل له ، وكل ذلك تحت ستار تقديم « الشكر والتقدير » بسبب الغاء ضريبة ١٠ بالمئة . وكان اول المبادرين للقيام بهذه الخطوة رشاد الشوا ، الذي يعتبره النظام « ممثلا » لمدينة غزة، والذي لعب دورا مكشوفا في تأييد وترويج مشروع المملكة المتحدة . وقد جاء وصول الشوا الى عمان قبل ان تعلن الحكومة الاردنية عن الغاء الضريبة ، حتى تمنح الشوا امتياز تحقيق هذه الخطوة بواسطته، وترفع بالتالي من هيبته السياسية داخل المناطق المحتلة ، وتثبت تضامنه التام في الموقف مع سياسة حكام عمان .

ان النظام الاردني بدأ يلمس خلال السنوات الماضية الضعف المتزايد الذي اخذ يلحق بنفوذه السياسي داخل الضفة الغربية تحديدا ، بسبب تراكم العداء الجماهيري وتصاعده مع استمرار المذابح التي اقامها للمقاومة والشعب في الضفة الشرقية . ان هذا العداء الجماهيري قد ادى بالتاكيد الى عزلة بعض حلفاء النظام داخل هذه المناطق وضعف نفوذهم السياسي بشكل شديد ، والى اضطرار الحلفاء الاخرين لمجاراة ومواكبة العداء الجماهيري لحكام عمان حتى لا يؤذي هذا بقايا نفوذهم السياسي بين جماهير الضفة الغربية . وهذا ما يفسر اضطرار بعض عناصر كبار التجار والملاك الى الادلاء بتصريحات نقدية احيانا لسياسة حكام عمان ، والى عزوفهم احيانا عن الزيارة العلنية لعمان واعلان الولاء المكشوف . وجاءت خطوات النظام اللاحقة التي تحمل في طياتها موقف « الترهيب والترغيب » حتى تعيد لهذه الفئات الرجعية هيبتها السياسية داخل المناطق المحتلة ، وتستعيد ولاءها للنظام وتدخلها مرة اخرى في حظيرته . لقد اتت عمليات التضييق كفرض ضريبة على صادرات التجار ، من اجل ممارسة سياسة "الاقناع" لهم بواسطة الضغط ، ويأتي الغاء هذه الضريبة من اجل « اقناعهم » بواسطة الانفتاح والتلويح بالضغط اذا دعا الامر في المستقبل ، حتى ينسجموا تماما مع مطامح النظام وسياسته داخل المناطق المحتلة .

كبار التجار لا يمثلوننا

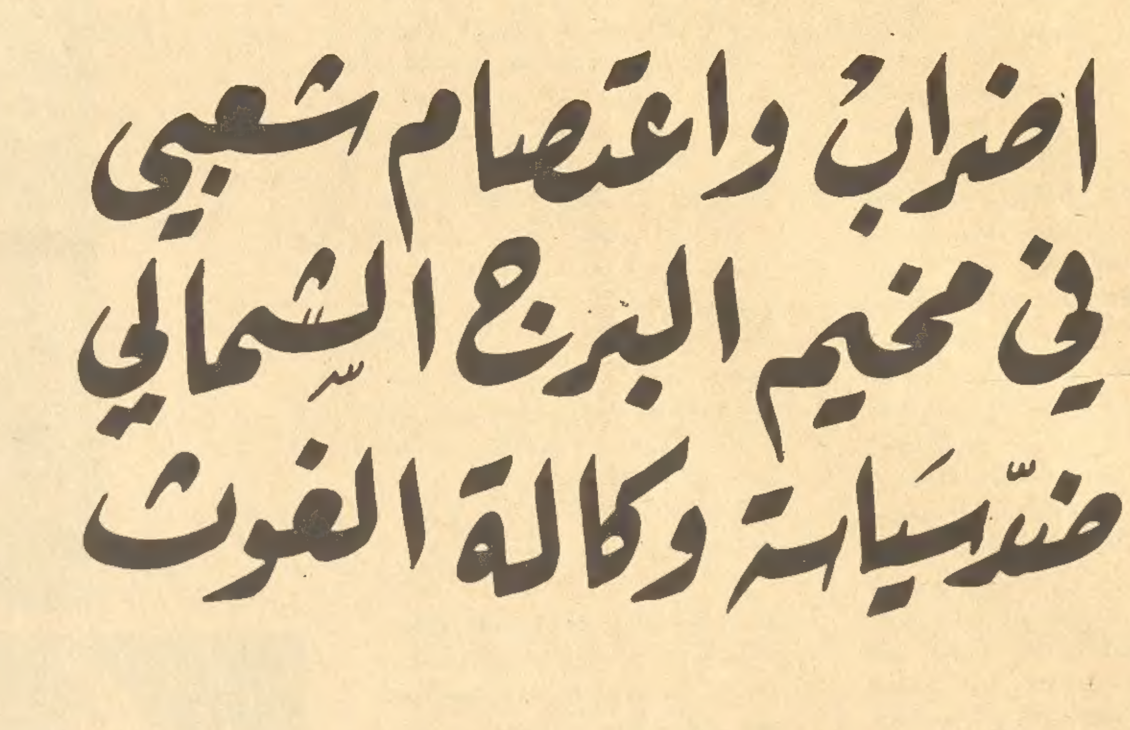
ان الخطوات المتوقعة للنظام الاردني ، والرامية الى استجلاب وفود التاييد والولاء من المناطق المحتلة ، آخذة من الغاء ضريبة ١٠ بالمئة ستارا لتحركها ، تتطلب القيام بنشاط سياسي معاكس لابطال هذه الحملة وخاصة داخل المناطق المحتلة . ان مختلف العناصر والهيئات الوطنية والاتحادات والنقابات ، يقع على عاتقها الان مهمة اساسية ، في القيام بنشاط سياسي مكثف، وعقد اوسع الاجتماعات الممكنة في ظل الاحتلال ، للتاكيد بأن الصفقة الراهنة بين كبار التجار وحكام عمان تخصهم وحدهم، وليس لها علاقة بجماهير الضفة والقطاع او باشكال تمثيلهم والنطق باسمهم .

ان حكام عمان يعتبرون كبار التجار وحدهم « شعب » المناطق المحتلة ، واما « الشعب الاخر » فليس له في حسابات حكام عمان سوى القمع والاخضاع كما اثبت ذلك التاريخ القريب والبعيد .

ان المهمة المباشرة تكمن في فرض المزيد من العزلة السياسية على حلفاء حكام عمان وصنائعهم داخل المناطق المحتلة ، وممارسة الضغط الشعبي بكل اشكاله من اجل منع قيام وفود الولاء والتاييد ، او قصرها في احسن الحالات على الوجوه المكشوفة والمعروفة بذيليتها لسياسة حكام عمان وترويجها لمشاريع الاحتلال الصهيوني من الجانب الاخر ، مما يزيد من عزلتها ويضعف نفوذها السياسي .

ان القوى الشريفة وسائر الطبقات الوطنية لجماهيرنا في المناطق المحتلة ، تكتشف عبر تجربتها ونضالها ، ومن خلال السياسة العدائية المزدوجة التي يمارسها الاحتلال وحكام عمان ، لاخضاعها ومصادرة حقوقها ، وادعاء تمثيل مصالحها ، بأن طريقها الوحيد الراهن يمر عبر نضالها ضد الاحتلال من اجل طرده وكنسه ، وضد حكام عمان ومشاريعهم وحلفائهم داخل المناطق المحتلة والضفة الشرقية . ان شعبنا هو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره بنفسه ، ونحو هذا الهدف يتجه نضاله ، وقد اختار شعبنا النضال من اجل طرد الاحتلال ، وضد الرجعية الاردنية وركائزها ، حتى يضمن انجازها هذا الحق ، ويمنع القضية الوطنية الفلسطينية من التصفية ، ويوفر لشعبنا الفلسطيني في كل اماكن تجمعه القاعدة والمنطلق من اجل تحرير كامل ترابه الوطني وتقرير مصيره كشعب على هذا التراب .

اضراب واعتصام شعبي في مخيم البرج الشمالي ضد سياسة وكالة الغوث



مخيم برج الشمالي هو احد مخيمات الجنوب اللبناني القريب من مدينة صور وهو كغيره من المخيمات يعاني من مشاكل اجتماعية مستعصية ومزمنة كل ذلك نتيجة الاهمال والتضييق المستمر ومحاولات التصفية التدريجية من قبل وكالة الغوث التي تتعمد في ممارستها بقصد انهاء ما تقدمه من خدمات لابناء شعبنا.

ومخيم برج الشمالي الذي يضم قرابة اثنا عشر الفا (١٢) الف نسمة هو صورة حقيقية ومصغرة لواقع شعبنا المرير الذي يعاني يوميا مرارة الحرمان والبؤس على كل صعيد . ومخيمنا بالذات يواجه مشكلات اجتماعية لا تطاق على المستوى الصحي والتعليمي والى ما هنالك من امور هامة تعتبر حاجات اساسية وملحة اي من ضرورات الحياة الاولى . ونستطيع تحديد هذه المشاكل بما يلي :

اولا : النقص الفظيع في المياه . فهذه المشكلة تعتبر اولى المشاكل ومحورها التي يجابهها المخيم يوميا . فالوكالة لم تحاول زيادة كميات المياه المخصصة لهذا المخيم منذ ما يزيد على ستة عشر عاما . فالكمية المخصصة يوميا تقدر بـ ١٦٠ م٣ وهذه كمية غير كافية لسد حاجات الاهالي اليومية هذا مع العلم ان ما يزيد عن ٥٥ م٣ منها يذهب سدى .

ان عدد السكان في ازدياد مستمر . فمخيمنا الوحيد بين المخيمات الذي لم تنشيء فيه وكالة الغوث شبكات مياه كافية ولم تحفر بئرا خاصا للمخيم حيث فعلت ذلك في غيره من المخيمات . فنجد ان عشرات العائلات قد خصص لها ماسورة مياه واحدة لا تكفي في الحقيقة استهلاك بيت واحد فبدل ان تحفر الوكالة بئرا ارتوازيا للمخيم لجات الى استئجار بئر تدفع سنويا مقابل استئجاره (٨) الاف ليرة لبنانية مع العلم ان هذا البئر يستخدم ايضا لري اراضي مالكه ، هذا وتنقطع المياه عن المخيم شهرا كاملا كل عام بحجة تصليح وتجهيز المضخة ، هذا عدا عن انقطاعها اثناء الليل وبعض فترات النهار مما يضطر الاهالي الى السير مسافات بعيدة للحصول على المياه من البساتين المجاورة . وهذا النقص الفادح في المياه يسبب كثيرا من المشاكل والنزاعات اليومية بين الاهالي .

ثانيا — الناحية الصحة : حيث الاهمال التام لمسالة النظافة والتطبيب . فمن حيث النظافة نجد نقصا هائلا في عدد عمال التنظيفات مع العلم ان الوكالة تخصص لكل ٥٠٠ نسمة عامل تنظيفات واحد ، بينما نجد عدد العمال الحاليين لا يتجاوز الثمانية وباجراء عملية حسابية بسيطة نجد انه لو ادت الوكالة التزاماتها من هذه الناحة لكان عدد عمال التنظيفات الحاليين يزيد على العشرين .

وبالنسبة للنظافة يعاني المخيم من كثرة المزابل والنفايات المكدسة داخل المخيم والتي تحرق يوميا مما يؤدي الى تلويث البيئة ، هذا مع وجود اكوام كبيرة من النفايات والاوساخ مكدسة في مختلف انحاء المخيم مما ينتج عنه ازدياد عدد الجرذان ازديادا هائلا حيث نجد في كل حي وشارع اعدادا ضخمة منها . ليس هذا وحده بل كان نتيجة تراكم هذه الاوساخ والنفايات ان زادت الحشرات كالذباب والنمل والصراصير وغيرها . مما يؤدي بالنتيجة الى انتشار الامراض وتفشيها كما ان هذا كله هو نتيجة قلة السموم المعطاة لمكافحة هذه الحشرات .

ب — التطبيب : بالنسبة لهذه الناحية فقد خصصت الوكالة طبيب واحد يتواجد ثلاثة ايام في الاسبوع ومدة دوامه تقارب الساعتين مع ان عدد المرضى يكون في الغالب كثيرا . اما بالنسبة للادوية فالحالة اكثر سوءا حيث نجد الادوية المعطاة للمرضى في معظم الحالات (اسبرو وسلفات) هذا مع مزج الادوية بالماء حيث تزول فائدتها العلاجية. اما بالنسبة للتحويل الى المستشفيات الخاصة كمستشفى اوتيل ديو والاميركية فنرى ان التحويل لا يتم الا عن طريق واسطة يحصل عليها . ونرى ان المريض عند تحويله الى احدى هذه المستشفيات يمر بمعاملات شكلية تستغرق منه وقتا طويلا مع انه يكون في حالة الخطر ، هذا وتخصص الوكالة عددا معينا من المعاينات في كل شهر للحصول على علاجات معينة مثل تخطيط القلب او اخذ صور اشعة للصدر وغيره . فهي تخصص مثلا لتخطيط القلب معاينة واحدة في الشهر .

ثالثا — التموين : اما فيما يتعلق بالتموين والاعاشة فان سياسة الوكالة تتجه نحو انهاء وتقليل الكميات التموينية حيث بدات سنة ١٩٦٦ في قطع الاعاشات عن كل مولود جديد فنرى حاليا اعدادا هائلة من الاطفال دون مخصصات تموينية هذا عدا قطع الاعاشات الاعتباطي عن كل شخص تزعم الوكالة انه يتقاضى راتبا شهريا يصل حد المئة ليرة او اقل اي انها تقطع عن كل شخص يتقاضى ٦ ليرات يوميا والوكالة مستمرة منذ ذلك الوقت في التقليل والانتقاص لهذه المخصصات جاهدة للتصفية النهائية لها حيث تقطع مثلا في بعض الاشهر عن هذا المخيم او ذاك بعض المواد التموينية كالسكر او الارز او انها توزع هذه المواد على المخيمات وتحجبها عن اخرى بحجة عدم توفر المواد التموينية ، هذا مع التلاعب الحاصل اثناء التوزيع في الكميات المعطاة مثل الطحين والارز والسكر .



لهذا كله كان الاضراب الذي اعلن نهار الاثنين في ٣٠ — ٧ — ١٩٧٣ احتجاجا وعصيانا شعبيا ضد التعسف القائم والاهمال المستمر لمطالب شعبنا الملحة والضرورية فاموال الوكالة تبدد هنا وهناك على كبار الموظفين حيث تصل رواتب بعضهم ٦ الاف ليرة شهريا هذا عدا العلاوات التي يحصلون عليها بينما شعبنا يعاني الحرمان والبؤس من ادنى حقوقه الاجتماعية (فليتفضل هؤلاء السادة) وليشاهدوا مخيماتنا على الطبيعة اننا ندعوهم كي يشاهدوا بام اعينهم مشاكل شعبنا اليومية ولكي يشاهدوا اكوام النفايات والاقذار والنقص الهائل في كميات المياه . اننا ندعوهم كي يشاهدوا الاحياء حتى يطلعوا على الحقيقة المرة انهم يعلمون بكل هذا ويغمضون الاعين لقد نفذ صبرنا ولا مجال للسكوت اطلاقا الا بمحو هذا الاجحاف اللاحق بشعبنا واننا لهذا كله نحدد مطالبنا يحدونا العزم والتصميم على مواصلة الاضراب حتى الوصول وتحقيق الاهداف وسنستخدم كل الوسائل لبلوغها من عصيانات واعتصامات. وفي الواقع لقد بدات هذه الاعتصامات منذ الاثنين الماضي وهي قيد التنفيذ لذا نحذر ونطالب بما يلي :

١ — حل مشكلة المياه حلا جذريا ويكون ذلك بانشاء بئر ارتوازي تحفره الوكالة لسد النقص الهائل ولزيادة عدد مراكز المياه في كافة الاحياء ولمد شبكات داخل البيوت ولزيادة كمية المياه الى الحد المطلوب .

٢ — حل المشكلة الصحية .

ا — بزيادة عدد عمال التنظيفات الحالي حتى تشمل هذه الزيادة كافة الاحياء

ب — تخصيص سيارة لنقل النفايات والاوساخ خارج المخيم

جـ — مساعدة السكان في اقامة المراحيض

د — مكافحة الجرذان والحشرات كالذباب والصراصير والنمل وذلك بتزويد السكان بالمبيدات لشن حملة صحية لرش احياء المخيم كله

هـ — ايجاد طبيب بداوم يوميا في عيادة المخيم مع الغاء التقسيم الوهمي كتخصيص يوم للاطفال واخر للرجال والنساء وجعل طيلة ايام الاسبوع مفتوحة للجميع

و — توفير الادوية والمعالجة الجيدة في عيادة المخيم

ز — توفير العلاج في المستشفيات الخاصة كاوتيل ديو والاميركية وغيرها وعدم وضع القيود للتحويل اليها .

ح — اقامة شبكة مجارير داخل المخيم لتصريف القاذورات ومياه البيوت

٣ — المطالبة باعادة الاعاشات المقطوعة للاطفال منذ سنة ١٩٦٦ مع تشديد المراقبة على التوزيع وعدم قطع اي مواد تموينية واعادة المواد المقطوعة منها

٤ — المطالبة بزيادة مساحة المخيم وذلك لضيق مساحته نتيجة ازدياد عدد السكان .

بعد انكشاف وجود «تعليمات سرية»

من وزارة الشؤون الاجتماعية بمنع تشغيل الفلسطينيين!

حقوق العمال الفلسطينيين المشروعة في لبنان

رغم كل كليشيهات الاخوة والاخاء والمحبة والمساواة والتضامن التي تروجها السلطة اللبنانية حول علاقاتها مع الفلسطينيين ، فان الاتجاهات الفعلية للسلطة تدل على ممارسة النقيض في الواقع العملي .

فبعد ان اضطرت القوى المضادة لايقاف هجمتها العسكرية الشرسة ، والانكفاء مؤقتا عن المجابهة القمعية المباشرة بسبب فشل مخططاتها ، نراها اليوم تلجا الى اساليب اخرى قمعية ملتوية ومتعددة بهدف المزيد من التضييق وشد الخناق على الفلسطينيين في لبنان .

فقد برزت في الايام القليلة الماضية ظاهرة محاربة الفلسطينيين المتواجدين في لبنان على صعيد لقمة عيشهم !

اذ تاكد ان عدة مواطنين فلسطينيين قد جوبهوا ، بعد سعيهم للعمل في بعض المصانع في الدورة وسد البوشرية ، برفض اصحاب هذه المصانع تشغيلهم .. بحجة وجود تعليمات سرية صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تنص على عدم استخدام اي فلسطيني تحت طائلة غرامة تبلغ الف ليرة !

وقال بعض هؤلاء المواطنين ان اصحاب هذه المصانع قالوا لهم بالحرف الواحد : « لو كنتم من اية جنسية اخرى لوظفناكم .. غير ان توظيف الفلسطينيين ممنوع » .

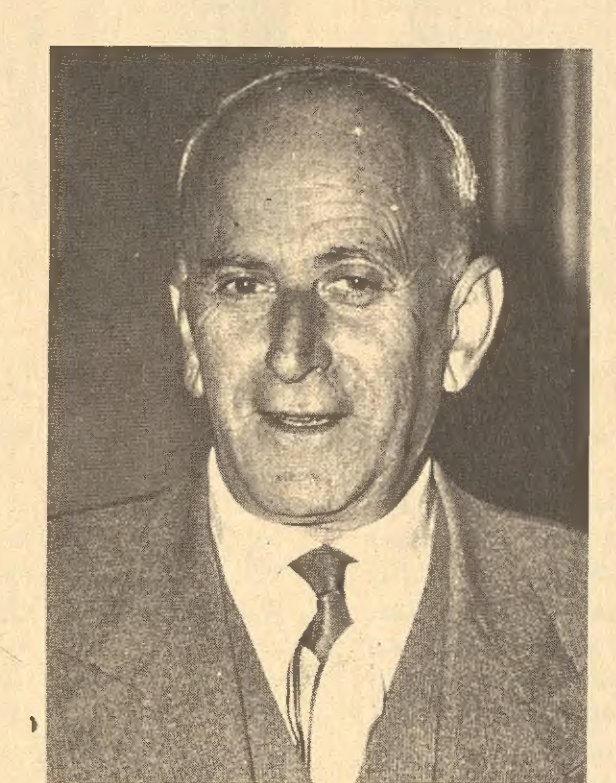
ومن هنا يتبين بوضوح ان المسالة ليست مسالة اجازة عمل ، وانما هي « تصرف عدائي مبيت » ضد الفلسطينيين يشكل جزءا من حلقة التآمر على التواجد الفلسطيني في لبنان .

وهذه القرارات العدائية المفضوحة تطرح قضية اجازة العمل للفلسطينيين في لبنان .

مسألة اجازة العمل !

ان نظرة الدولة اللبنانية لعلاقاتها مع الفلسطينيين خلال ما يزيد عن خمس وعشرين سنة كانت لا تتعدى « حفظ الامن والنظام » المتجسد بقمع اي شكل من اشكال العمل السياسي للجماهير الفلسطينية ، وممارسة التسلط والارهاب على الفلسطينيين عامة وجماهير المخيمات بشكل خاص .

وبمرور هذه السنوات على تواجد ما يزيد عن ربع مليون فلسطيني لم يكسب الفلسطينيين حق العمل بدون «اذن العمل» الذي تقف دونه شتى العراقيل والصعاب ..



كاظم الخليل : تعليمات سرية بمنع تشغيل الفلسطينيين :

فمن بين عشرات الالوف من العمال الفلسطينيين لا يملك اذن العمل سوى عدد لا يتجاوز « ٢٥٠٠ » عامل وفني ، وهؤلاء رغم حصولهم على اجازة العمل يظلون في حرمان من حق الانتساب الى النقابات ، ومن التمتع بالحقوق التي يتمتع بها العامل اللبناني نفسه .

اما بالنسبة للمهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة فان ممارستها من قبل الفلسطينيين تبلغ في بعض الاحيان حد الاستحالة .. اذ يتوجب لممارسة هذه المهن الانضمام الى النقابات المهنية ، وهو امر غير ممكن !

ثم ان الحصول على اجازة العمل بحد ذاتها مسالة اشبه بالمعجزة ، فوزارة الشؤون تطلب من الفلسطيني كفالة من رب العمل ، لتعطيه الاجازة بعد استيفاء الشروط .. ورب العمل يرفض اعطاءه هذه الكفالة اذا لم يكن يحمل اجازة عمل ! ذلك ان رب العمل « يدرك » مسبقا ابعاد تشغيل الفلسطينيين لديه باجازة العمل ، فهذا يتطلب منه دفع الحد الادنى من الاجور كاللبناني . اما في حال عدم توفر اجازة العمل فسيدفع اجرا اقل من الحد الادنى .

ويتجنب رب العمل تشغيل الفلسطيني في معظم الاحيان وبالاخص في المدن حرصا على عدم تعرضه لمضايقات من قبل اجهزة السلطة .

والمشكلة الكبرى التي لا تشجع رب العمل على تشغيل الفلسطيني لديه هي اضطراره لدفع رسوم الضمان الاجتماعي عنه ، ومع ذلك فان العامل الفلسطيني لا يستفيد من الضمان الاجتماعي الذي لا يطبق عليه !

العمال الفلسطينيون والضمان الاجتماعي

بتاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٦٦ ارسلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كتابا الى وزارة العدل رقمه ٦٦٧—٣ اطلعت عليه هيئة التشريع والاستشارات في الوزارة والايل الى ابداء الراي في الطريقة القانونية التي تتيح للصندوق افادة الفلسطينيين من نظام التعويضات العائلية التي نصت عليها القوانين والانظمة النافذة وبعد اطلاع هيئة التشريع على الاوراق المرفقة بالايداع كافة نصت على ما يلي :

« بناء عليه :

□ بما ان الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي استثنت الاجراء الاجانب الذين يعملون على اراضي الجمهورية اللبنانية من احكامه لجهة الاستفادة من بعض او جميع فروع الضمان الا في حال المعاملة بالمثل من قبل الدولة التي ينتمي اليها الاجنبي في ما يختص بالضمان الاجتماعي .

□ وبما ان من المقرر في القانون الدولي ان اللاجيء الاجنبي لبلد ما ، يبقى اجنبيا فيه ومرعيا ، في كل ما يتعلق باحواله ، بقوانين بلده .

□ وبما انه من المستبعد ان تكون السلطات الفلسطينية ، قبل نشوب حرب ١٩٤٨ ، قد لحظت في تشريعها قانونا يتعلق بالضمان الاجتماعي ولحظت فيه المعاملة بالمثل بالنسبة للبنانيين .

□ وبما انه بالنظر لما تقدم ، وبحالة التشريع الحاضرة وما لم يتدخل المشرع لايجاد حل اخر ، يمكن ، قانونا ، مساواة اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين اللبنانيين لجهة الاستفادة من نظام التعويضات العائلية » .

من هنا يبدو واضحا ان السلطة اللبنانية حرصت ان تبقي علاقاتها مع العمال الفلسطينيين غير محددة فهي تعتبرهم اجانب ولكنها تمنع عنهم الكثير من الامتيازات التي ينالها الاجانب متذرعة بتبريرات شكلية لا تخفي « سوء النية المبيت » .

ومن التدابير التي اتخذت منذ مجيء الوزير كاظم الخليل الى وزارة الشؤون ومن ثم خلفه الحالي ، تلوح في الافق بوادر مرحلة قمعية جديدة ضد العمال الفلسطينيين .

هذا ما يتطلب موقفا سريعا وحازما من قبل الاتحادات الفلسطينية واللبنانية والقوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية .

كما يتطلب ايضا موقفا حازما من المقاومة الفلسطينية ليس لوقف هذه الحملة الجديدة فقط وانما للعمل من اجل وضع اسس واضحة ومحددة لعمل الفلسطينيين في لبنان تؤمن لهم حقوقهم المشروعة .

القمع البورقيبي والعفو الاخير عن "اللاجئين السياسيين"!

- اضرابات العمال وتصاعد النضال الجماهيري -

تونس — رسالة خاصة

عندما تود الامبريالية الامريكية عادة الحديث عن امكانية التطور بالاتجاه الراسمالي بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فهي غالبا ما تعتبر ايران وتونس كافضل نموذجين لهذا التطور للدول اللاحقة بركب النظام الامبريالي . وبغض النظر عن اهداف هذا الطرح ، يبقى السؤال عن حقيقة حتى تمثيل تونس لهذا النموذج حسب الوصفة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . حيث النظام الراسمالي على الاقل يملك قاعدة اقتصادية تستند الى احتكارات ضخمة في العالم .

وفي تونس حيث تقبع حرية الجماهير الكادحة ، وقواها الوطنية والديمقراطية خلف اسوار الحزب الدستوري الحاكم ، وتمارس اجهزة الاعلام دورها في حجب النضالات الطبقية التي يشنها العمال والفلاحون ضد النظام البورقيبي ، وحيث الاوضاع الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، والتبعية للامبريالية الاميركية والفرنسية تزداد يوما بعد يوم ، حيث النظام يعاني من عزلة خانقة على الصعيدين الداخلي والخارجي .. كل ذلك يطرح بالمقابل السؤال التالي : ما هي حقيقة الوضع العام في تونس بعد اقدام السلطة على اصدار عفو عام على « جميع » المناهضين للنظام في الخارج بمن فيهم « احمد بن صالح » صاحب التجربة التعاونية الفاشلة .

ازمة النظام الحقيقية :

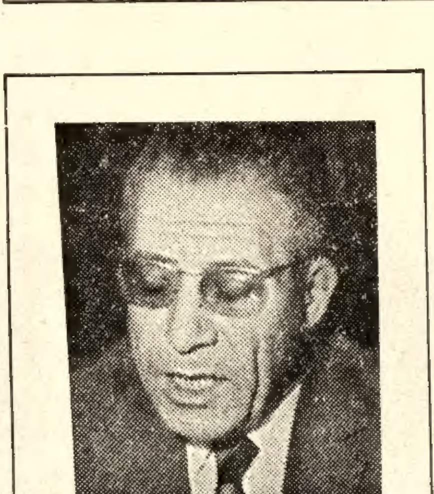
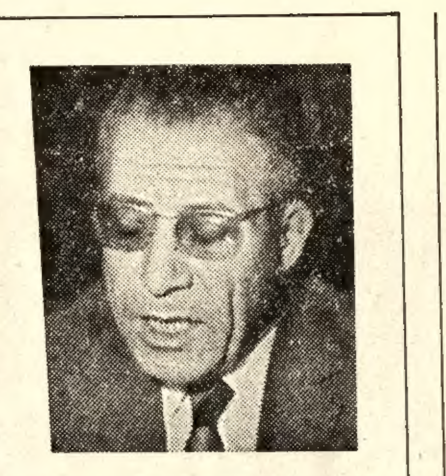
تعود ازمة النظام الحقيقية الى طبيعة وتركيب البنية الطبقية للنظام الحاكم الممثل في الحزب الدستوري بايديولوجيته المتناقضة والعجيبة ، وبتركيبة الحزب الطبقية والتي تمثل اساسا ومنذ عهد الاستقلال الذاتي عن فرنسا مجموعة من البرجوازية الصغيرة المثقفة التي تخلت تدريجيا عن اصولها الطبقية ، بالاضافة الى البرجوازية التجارية والعقارية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبريالية، والتي نمت اصلا في ظل الوجود الاستعماري الفرنسي لتونس ، حيث دعم انذاك الاحتلال الفرنسي مواقعها السياسية ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية الاخرى التي عارضت مسألة المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي انذاك بسبب الشروط المجحفة والمهينة بحق الشعب التونسي التي فرضها الاستعمار الفرنسي كشرط اساسي لاعطاء تونس الاستقلال الذاتي والمرتبط بمصالح الاحتكارات الفرنسية مباشرة ، بالاضافة الى مساهمة الاحتلال الفرنسي والحزب الدستوري الجديد بقيادته الجديدة (الديوان السياسي الجديد الذي اعلن طرد صالح بن يوسف من الحزب لمعارضته مبدأ التفاوض) بقمع كافة التحركات الجماهيرية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وقمع بعض العناصر الوطنية في الحزب الدستوري الجديد



بورقيبة

الذي عقد صفقة خيانة وطنية مع الاستعمار الفرنسي (قمع انتفاضة الجنوب المسلحة في الخمسينات) . وبعد الاستقلال حرص النظام على توثيق علاقته مع دول المعسكر الغربي ، ونهج طريق التطور الرأسمالي بمساعدة المعونات الاميركية والفرنسية لضمان مصالح البرجوازية التونسية ومصالح الاحتكارات الفرنسية والاميركية . لكن قيادة ونهج الحزب الدستوري وايديولوجيته لم تستطع حل مشاكل البناء الاقتصادي والتحرر السياسي ... بل زادت التبعية السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة امريكا ، بزيادة الارتباط الاقتصادي معها ، واصبحت تونس عبارة عن سوق للاحتكارات الفرنسية والاميركية ، ومشروعا مثمرا لتوظيف رؤوس الاموال في مشاريع استهلاكية تدر الربح السريع بسبب وفرة الايدي العاملة الفقيرة ورخصها ، ووفرة المواد الاولية ، وقرب الاسواق الافريقية التي تمكن الاحتكارات الامبريالية من غزوها بواسطة النظام التونسي الذي لعب دور الوسيط الكمبرادوري بين الاحتكارات الامبريالية ، وبين الجماهير الافريقية المستغلة .

ان فشل النظام فيما بعد الاستقلال في بناء اقتصاد وطني مستقل ، وكمحاولة منه لطمس حقيقة الصراع الطبقي المحتدم في تونس ، وكوسيلة لقطع الطريق أمام القوى التقدمية التونسية ، كل هذا دفع النظام لطرح موضوع (الاشتراكية الدستورية) كمخرج للازمة المتردية يوما بعد يوم املا منه في الحصول على ثقة الجماهير ، واعادة ترتيب الوضع الاقتصادي في مجالي الصناعة والزراعة . ولم تؤد سياسته الا الى افقار المزيد والغالبية الساحقة من الجماهير ، وارتفاع نسبة الضرائب على كاهل القوى الكادحة ، ونشر البطالة (اكثر من ٤٠ الف عامل عاطل عن العمل سنويا) ، وتخريب الصناعة اكثر فاكثر عن طريق دعم القطاع الخاص وعدم المساس به واحكام قبضته الحديدية على النقابات العمالية ومصادرة حقوقهم الديمقراطية

الهادي نويره

وتزايد الديون الخارجية وخاصة نحو الولايات المتحدة الاميركية .

الامر الذي يفسر بالضبط ايضا على الصعيد السياسي مساندة النظام التونسي للسياسة العدوانية الاميركية ضد الشعب الفيتنامي، بالاضافة الى مزيد من الهيمنة من قبل منظمة النقد الدولية ، والبنك الدولي للاعمار والتنمية الذي طالب الحكومة التونسية في العام الماضي بتخفيض قيمة الدينار التونسي ليتوافق ذلك مع حقيقة الوضع الاقتصادي العام والاعتماد على نظام الخدمات والسياحة لتامين العملة الصعبة التي يمكن ان تدعم مواقع النظام بالاضافة الى المعونات الاميركية . وفي مجال الزراعة لم يتمكن النظام من تحقيق هدفه من اقامة التعاونيات الزراعية ، والتي كانت عنصر التباس حاول خلق وهم لدى الجماهير التونسية باشتراكية الحزب الدستوري المخادعة ، حيث لم تكن لا الطريقة ولا المحتوى يشير الى اي تغير فعلي في علاقات ووسائل الانتاج القائمة ، كل ما هنالك فقد جرت عملية تدعيم اصلا للقوى الطبقية صاحبة الملكية الكبيرة بالاضافة الى سياسة الابقاء على اراضي المعمرين الفرنسيين في تونس ، وتم تجريد الفلاحين الصغار من اراضيهم ، واعتبارهم اجراء لدى النظام والذي مارست عناصره البيروقراطية واجهزته الفاسدة ابشع استغلال لهم لبناء وتعزيز مصالحهم الفردية، في ظل حزب يسعى هو اصلا لتدعيم مواقعه السياسية والاقتصادية من خلال هذه العناصر الفاسدة نفسها وهذا الى حد قريب يفسر عمليا التنافس بين اجنحة وكتل الحزب على تعزيز اوضاعهم ومصالحهم الذاتية .

ان خوف النظام التونسي يدفع بكتلة الحزب القوية (بورقيبة — الهادي نويره) الى ممارسة ابشع انواع القمع الجسدي والمعنوي للحفاظ على اوضاعها الراهنة ازاء تهديد الكتل الاخرى في الحزب (المستيري — الادغم — احمد بن صالح) .. وهذا ايضا يفسره خطاب الحبيب بورقيبة على اثر هرب بن صالح والذي اعلن فيه عزم النظام على تصفيته بشكل ضمني ..

فهل تعني قضية العفو عن اللاجئين السياسيين انها عملية امتصاص للنقمة الجماهيرية المشتدة داخل تونس نفسها ؟

تصاعد النضال الجماهيري

ان تطور النضال العمالي والطلابي الجذري في تونس المناهض للنظام يؤكد ان الحزب الدستوري يلجأ الان بعد الاضرابات والانتفاضات الجماهيرية العارمة التي عمت معظم انحاء المدن التونسية في العام الماضي المنادية باسقاط النظام ، الى عملية خداع سياسية للجماهير من خلال محاولات امتصاص النقمة الجماهيرية بواسطة اعطاء بعض الحريات الاجتماعية البرجوازية (كحرية المرأة مثلا التي نقلتها من عبودية الرجل الى عبودية الدولة والحزب ايضا !) وبواسطة الهاء الجماهير الشعبية بالمؤتمرات والمهرجانات المستمرة لاضفاء الصبغة الوطنية للنظام ، والاستفادة من ذلك في مواجهة تزايد حدة النضالات الجماهيرية العمالية والفلاحية ، والتلويح امام الاحزاب الوطنية والتقدمية التونسية بسيف العنف والقمع المسلط فوق رؤوسهم ورؤوس الاجنحة المناهضة له .

ان الاضرابات التي خاضها العمال في مناجم الجنوب ، واضراب عمال السكك الحديدية ورفضهم استقبال بورقيبة لدى زيارته لمنطقتهم ، واضراب عمال الشركة الوطنية للنقل ، وتصاعد موجة التظاهرات السياسية المطلبية في المنستير ، وقصر هلال ، وسوسه ، وتظاهرات الطلاب الثانويين والجامعيين في العام الماضي من اجل اطلاق سراح (بن جنات) كان لها اهمية كبيرة في تصعيد حدة النضالات الطبقية في تونس وتأكيد الالتحام بين الطلبة الثوريين ومجموع العمال والفلاحين الفقراء .

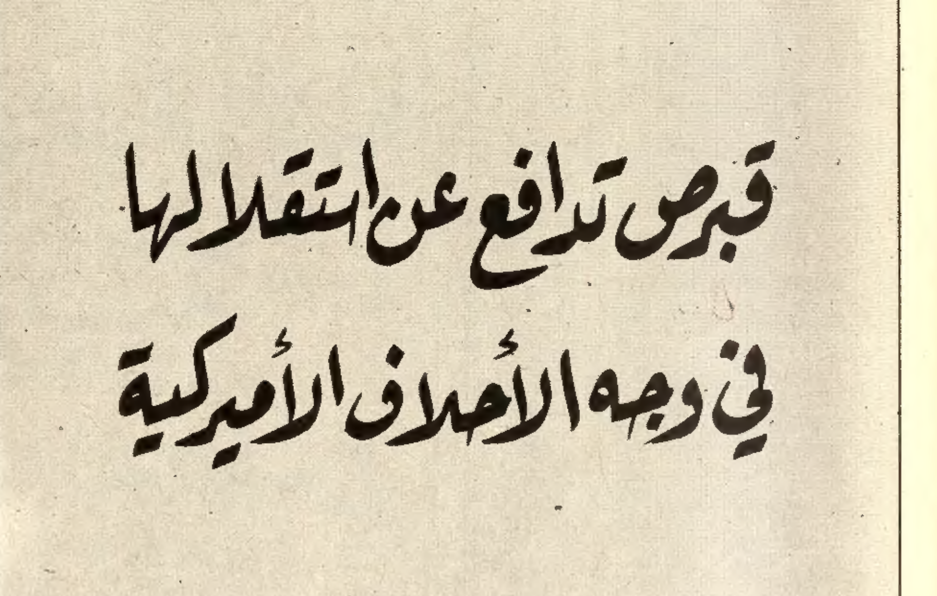
ان ازدياد هجرة الفلاحين الفقراء من الارياف الى المدن اعطى ايضا العمال التونسيين مزيدا من الدفع لتحقيق المطالب الوطنية والديمقراطية ، ومجموع هذه النضالات التي تعم مختلف ارجاء المناطق التونسية تدل بشكل واضح على المحتوى التقدمي لهذه النضالات التي تمثلت في الشعارات المطروحة المطالبة بالخبز والحرية . ومن الواضح ان كافة الانتفاضات الجماهيرية (العمالية والطلابية خاصة) والتي احتدمت فيها التناقضات وبرز فيها العنف الرجعي بصفة مكشوفة تندرج في سياق تطور الحركة الشعبية من حيث المحتوى السياسي لنضالها والاشكال الملموسة التي اتخذها هذا النضال . فحركة الطلاب مثلا اتصفت بطابع جماهيري تعدت فيه حدود المطالب الطلابية والتقت فعليا مع المطالب العمالية والشعبية الامر الذي اوضح الى حد بعيد طبيعة كلا المعسكرين ، معسكر النظام البورقيبي والطغمة الحاكمة التي يمثلها الذي تستفحل عزلته يوما بعد اخر ، وتنخره التناقضات والتناحرات المصلحية من الداخل بين اجنحته .

معسكر ثان يقف فيه العمال الفقراء والفلاحون والطلبة في خندق واحد بمواجهة النظام الرجعي المتحالف مع الامبريالية والرجعية العربية ..

وعلى الرغم من ضعف الهياكل التنظيمية الوطنية والتقدمية في تونس لكن يبدو واضحا ان تطور مجرى النضال الديمقراطي والوطني للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء لا بد وان يفرز على المدى القريب التنظيم الثوري الذي يمثل فعلا الطبقة العاملة والفلاحين التونسيين. ان المصانع تشهد الان البدايات الاولى من التجمع وتشكيل خلايا ثورية عمالية ..

●●●

وتأتي قضية العفو عن اللاجئين السياسيين التونسيين اليوم لتبرهن بالضبط عن خوف النظام القائم من القوى الشعبية المعارضة ، والذي يحاول فيها جهده الابقاء على الاوضاع الراهنة له بمختلف الوسائل والسبل الممكنة ..



قبرص تدافع عن استقلالها في وجه الأحلاف الأميركية

شن مؤيدو الجنرال غريفاس — زعيم منظمة « ايوكا » السرية الارهابية — في الاسابيع الاخيرة سلسلة من العمليات العسكرية كان اهمها خطف وزير العدل القبرصي من منزله في العاصمة — نيقوسيا .

تاتي هذه الحملة بعد فشل كبار احبار الكنيسة القبرصية في دفع المطران مكاريوس الى الاستقالة . وكان هؤلاء قد اصدروا وثيقة يعلنون فيها حرمان رئيس الجمهورية القبرصية من منصبه كرئيس اعلى للكنيسة القبرصية . لكن مكاريوس سارع الى اعتبار الوثيقة لاغية ، ودعا الى اجتماع موسع لرؤساء الطائفة الارثوذكسية عزل على أثره الاحبار الثلاثة .

الوحدة الفورية مع اليونان والعوامل المعاكسة

دفعت تصفية المعارضة الدينية بجماعة غريفاس الى تصعيد نشاطهم الارهابي بقصد اجبار الحكم على الرضوخ لشروطهم او على الاقل القبول بالمفاوضات معهم . فتحركت الخلايا السرية التابعة لمنظمة « ايوكا » — التي تأسست خلال النضال من اجل الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني للجزيرة — وشنت الهجمات على مراكز الشرطة وعلى مخازن الاسلحة ثم انتقلت الى خطف وزير العدل والى شن غارة مسلحة على المقر الصيفي للمطران مكاريوس .

هدف جماعة غريفاس المعلن هو تحقيق وحدة قبرص الفورية مع اليونان . غير ان هذا الهدف يخفي وراءه اهدافا اخرى لها صلة وثيقة بسياسة قبرص الخارجية وبموقعها الاستراتيجي في هذا الجزء من البحر الابيض المتوسط . فالواقع ان الوحدة مع اليونان هي المطلب المشترك لجميع القبارصة اليونانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية . غير ان الاعتراضات على الوحدة الفورية تنبع من الاعتبارات التالية :

□ معارضة القبارصة الاتراك — الذين يشكلون عشرين في المئة من سكان الجزيرة — لاي شكل من اشكال الوحدة مع اليونان. معتبرين ان ذلك يهدد بزوال كيانهم السياسي زوالا نهائيا . والمطالبة بالوحدة الفورية في ظل هذا الوضع تعني تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا .

□ معارضة القسم الاكبر من القبارصة اليونانيين للحكم الفاشي القائم حاليا في اثينا بدعم من الاستعمار الاميركي . وقد برزت هذه المعارضة بشكل واضح عندما اعلن بابادوبولوس قيام الجمهورية في اليونان . وتوجد في الجزيرة حركة نقابية نشطة ، يسيطر عليها الحزب الشيوعي القبرصي « اكيل » ، هذه الحركة التي حققت مكاسب نقابية وسياسية هامة خلال العامين الماضيين ، ترفض الوحدة مع اليونان في ظل حكم الكولونيلات .

□ منذ استقلال الجزيرة ، تكونت برجوازية قبرصية يونانية مع نمو قطاع الخدمات والصناعة الخفيفة. هذه البرجوازية تملك مصالح متنافسة او حتى متضاربة مع مصالح البرجوازية اليونانية . وهي تميل الى تأييد المطران مكاريوس .

حملات غريفاس ومشاريع حلف الاطلسي

□ هذه الاعتبارات تدفع بالرئيس مكاريوس نحو تأجيل مسالة الوحدة مع اليونان الى اجل غير مسمى . اما اصرار جماعة غريفاس على انهاء « الوضع الشاذ» الذي تعيش الجزيرة في ظله ، حسب رأيهم ، فهو يهدف الى احراج موقف مكاريوس والقضاء على استقلال الجزيرة. والاساسي في هذا الوضع الشاذ — من وجهة نظر جماعة غريفاس — تمسك مكاريوس بسياسة استقلالية ترفض الانضمام الى الاحلاف العسكرية في المنطقة . بينما الضغوط الاستعمارية الاميركية تسير باتجاه الحاق قبرص بالحلف الاطلسي ، بشكل او باخر، بقصد تعزيز الجناح الحيوي من هذا الحلف.

وجدير بالملاحظة هنا ان الحملة الاولى ضد الرئيس مكاريوس بدأت بعد ايام قليلة من اعلان الحكم العسكري في اليونان انه قد منح الاسطول السادس الاميركي حق استخدام مرفأ « بيريه » اليوناني . فوجهت الحكومة اليونانية الى مكاريوس انذارا

تطالبه فية بحل الشرطة القبرصية اليو...
وبسحب الاسلحة التي كان مكاريوس ...
وزعها على انصاره بعد عودة غريفاس ...
الى الجزيرة من اليونان . كما طالبت بت...
حكومة « وحدة وطنية » يساهم فيها انص...
الزعيم السابق لمنظمة « ايوكا » .

الهدف من هذا الانذار كان واضحا : ...
مكاريوس من القوة العسكرية الوحيدة ...
يسيطر عليها ، وهي الشرطة والميليش...
وعزله عن القوى التقدمية التي حصلت ...
٤٢ بالمئة من الاصوات في الانتخابات الا...

استطاع مكاريوس انذاك التوصل ...
تسوية مع النظام اليوناني ، فقبل بتس...
جزء من الاسلحة التي استوردها مـ...
تشيكوسلوفاكيا . هكذا جمدت الازمة ...
بادر الاحبار الثلاثة الى تفجيرها من ج...
عند اعلانهم عزل مكاريوس عن رئاسـ...
الكنيسة القبرصية .

ومع ان مكاريوس يمثل الجناح الق...
اليوناني المتمسك باستقلالية الجزيـ...
وحيادها تجاه مشاريع الاحلاف الاستعما...
الا ان مجابهته لضغوط الاستعمار الا...
وعملائه — من كولونيلات يونانيين الى ...
غريفاس في قبرص نفسها — تميزت بعدد...
نقاط الضعف ادت الى اضعاف المقاو...
الاستقلالية تجاه هذه الضغوط .

□ لا يزال مكاريوس مترددا في بسـ...
السيادة القبرصية على كافة مؤسـ...
الجزيرة . فرغم موقفه المعلن في معار...
الاحلاف والقواعد العسكرية ، لا تزال ...
في قبرص قاعدتان عسكريتان بريطانيتـ...
تخضعان لاية رقابة من قبل الـ...
القبرصية . كما انه لم يستطع ، منذ ...
الازمة ، ان يفرض سيطرته على الحـ...
الوطني القبرصي اليوناني الذي لا يزال ...
امرة ضباط يونانيين تابعين مباشرة لاث...

□ ولعل الاهم من ذلك ، ان مكا...
كان يفضل خلال فترة طويلة التوصل ...
حلول فوقية مع اليونان بدل الاعتماد ...
القوة الشعبية التي تؤيده . ظل متردد...
شان توزيع الاسلحة على انصاره ، ك...
حاول لجم المبادرات الرامية الى تنظ...
معارضة شعبية منظمة ومسلحة ضد غري...

مع تصاعد الحملة الارهابيـ... لجماعة غريفاس لن تؤدي سياسـ... الحلول الفوقية والتردد الا الى عو... وخيمة على استقلال قبرص تجـ... المشاريع الاستعمارية . فلا ... نحو مقاومة فعالة للضغوط الامير... ومخططات حلف الاطـ... والكولونيلات اليونانيين سوى ... المعارضة الشعبية المنظمة والمسـ...

مهزلة الانتخابات اليونانية

واخيرا اعطى النظام اليوناني لنفسه دستورا جديدا يكرس قيام الجمهورية . كما سمح لنفسه ايضا ان يدعو الشعب اليوناني الى تصديق ذلك . ويطمح الاجنرالات اليونانيون من وراء ذلك ان يروا الشعب يضفي شرعية ما على نظام ديكتاتوري مدني شبيه بديكتاتورية « ثيو » في فيتنام .

في الواقع يكرس الدستور اليوناني الجديد الفاشية مضفيا عليها فقط طابع الديـ... اطية

البرلمانية .

ويحافظ الرئيس في هذا الدستور عـ...
السلطة التنفيذية والتشريعية المطلقة ...
مجالات الدفاع والنظام العام والشـ...
الخارجية . فهو الذي يعين مثلا ...
الثلاثة ورئيس الوزراء ويسمي رؤسـ...
القوات المسلحة كما يعلن الاحكام العـ...
ويسمي ايضا عشرين من اعضاء ...
المئتين ، اما الاعضاء الباقون فيتم ...
بعد ان تصدق على ترشيحهم لجنة د...
يعينها رئيس الجمهورية . يكرس تبني ...
الدستور سلطة جورج بابادوبولـ...
الرجل القوي في اليونان الذي ينفذ مـ...
الاستخبارات الاميركية كما يؤكد على ...
تصريح لمديرها الجديد قائلا : — ا...
استطيع ان ارد على سؤال ما اذا ...
بابادوبولوس عميلا لنا ، وعلى كل ...
فاننا غالبا ما نتعاون معه — .

الاستعمار الاميركي يحاول اضـ... الشرعية الديمقراطية على النـ... الدكتاتوري

وبالفعل فان الضغوط الاميركية المـ...

القمع البورقيبي والعفو الاخير عن "اللاجئين السياسيين"!

- اضرابات العمال وتصاعد النضال الجماهيري -

تونس — رسالة خاصة

عندما تود الامبريالية الامريكية عادة الحديث عن امكانية التطور بالاتجاه الرأسمالي بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فهي غالبا ما تعتبر ايران وتونس كافضل نموذجين لهذا التطور للدول اللاحقة بركب النظام الامبريالي . وبغض النظر عن اهداف هذا الطرح ، يبقى السؤال عن حقيقة حتى تمثيل تونس لهذا النموذج حسب الوصفة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . حيث النظام الراسمالي على الاقل يملك قاعدة اقتصادية تستند الى احتكارات ضخمة في العالم .

وفي تونس حيث تقبع حرية الجماهير الكادحة ، وقواها الوطنية والديمقراطية خلف اسوار الحزب الدستوري الحاكم ، وتمارس اجهزة الاعلام دورها في حجب النضالات الطبقية التي يشنها العمال والفلاحون ضد النظام البورقيبي ، وحيث الاوضاع الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، والتبعية للامبريالية الاميركية والفرنسية تزداد يوما بعد يوم ، حيث النظام يعاني من عزلة خانقة على الصعيدين الداخلي والخارجي .. كل ذلك يطرح بالمقابل السؤال التالي : ما هي حقيقة الوضع العام في تونس بعد اقدام السلطة على اصدار عفو عام على « جميع » المناهضين للنظام في الخارج بمن فيهم « احمد بن صالح » صاحب التجربة التعاونية الفاشلة .

ازمة النظام الحقيقية :

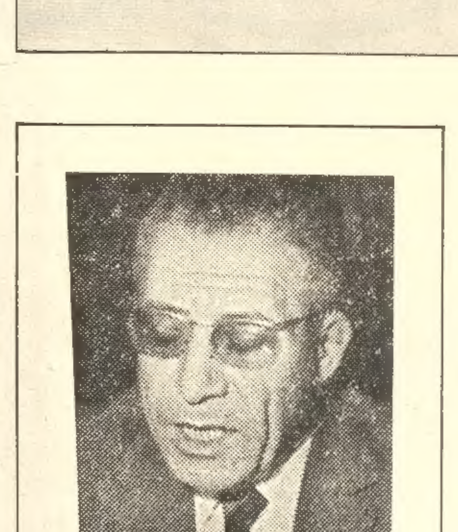
تعود ازمة النظام الحقيقية الى طبيعة وتركيب البنية الطبقية للنظام الحاكم الممثل في الحزب الدستوري بايديولوجيته المتناقضة والعجيبة ، وبتركيبة الحزب الطبقية والتي تمثل اساسا ومنذ عهد الاستقلال الذاتي عن فرنسا مجموعة من البرجوازية الصغيرة المثقفة التي تخلت تدريجيا عن اصولها الطبقية ، بالاضافة الى البرجوازية التجارية والعقارية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبريالية، والتي نمت اصلا في ظل الوجود الاستعماري الفرنسي لتونس ، حيث دعم انذاك الاحتلال الفرنسي مواقعها السياسية ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية الاخرى التي عارضت مسألة المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي انذاك بسبب الشروط المجحفة والمهينة بحق الشعب التونسي التي فرضها الاستعمار الفرنسي كشرط اساسي لاعطاء تونس الاستقلال الذاتي والمرتبط بمصالح الاحتكارات الفرنسية مباشرة ، بالاضافة الى مساهمة الاحتلال الفرنسي والحزب الدستوري الجديد بقيادته الجديدة (الديوان السياسي الجديد الذي اعلن طرد صالح بن يوسف من الحزب لمعارضته مبدأ التفاوض) بقمع كافة التحركات الجماهيرية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وقمع بعض ...



بورقيبة

الذي عقد صفقة خيانة وطنية مع الاستعمار الفرنسي (قمع انتفاضة الجنوب المسلحة في الخمسينات) . وبعد الاستقلال حرص النظام على توثيق علاقته مع دول المعسكر الغربي ، ونهج طريق التطور الرأسمالي بمساعدة المعونات الاميركية والفرنسية لضمان مصالح البرجوازية التونسية ومصالح الاحتكارات الفرنسية والاميركية . لكن قيادة ونهج الحزب الدستوري وايديولوجيته لم تستطع حل مشاكل البناء الاقتصادي والتحرر السياسي ... بل زادت التبعية السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة اميركا ، بزيادة الارتباط الاقتصادي معها ، واصبحت تونس عبارة عن سوق للاحتكارات الفرنسية والاميركية ، ومشروعا مثمرا لتوظيف رؤوس الاموال في مشاريع استهلاكية تدر الربح السريع بسبب وفرة الايدي العاملة الفقيرة ورخصها ، ووفرة المواد الاولية ، وقرب الاسواق الافريقية التي تمكن الاحتكارات الامبريالية من غزوها بواسطة النظام التونسي الذي لعب دور الوسيط الكمبرادوري بين الاحتكارات الامبريالية ، وبين الجماهير الافريقية المستغلة .

ان فشل النظام فيما بعد الاستقلال في بناء اقتصاد وطني مستقل ، وكمحاولة منه لطمس حقيقة الصراع الطبقي المحتدم في تونس ، وكوسيلة لقطع الطريق أمام القوى التقدمية التونسية ، كل هذا دفع النظام لطرح موضوع (الاشتراكية الدستورية) كمخرج للازمة المتردية يوما بعد يوم املا منه في الحصول على ثقة الجماهير ، واعادة ترتيب الوضع الاقتصادي في مجالي الصناعة والزراعة . ولم تؤد سياسته الا الى افقار المزيد والغالبية الساحقة من الجماهير ، وارتفاع نسبة الضرائب على كاهل القوى الكادحة ، ونشر البطالة (اكثر من ٤٠ الف عامل عاطل عن العمل سنويا) ، وتخريب الصناعة اكثر فاكثر عن طريق دعم القطاع الخاص وعدم المساس به واحكام قبضته الحديدية على النقابات العمالية ومصادرة حقوقهم الديمقراطية



الهادي نويره

وتزايد الديون الخارجية وخاصة نحو الولايات المتحدة الاميركية .

الامر الذي يفسر بالضبط ايضا على الصعيد السياسي مساندة النظام التونسي للسياسة العدوانية الاميركية ضد الشعب الفيتنامي، بالاضافة الى مزيد من الهيمنة من قبل منظمة النقد الدولية ، والبنك الدولي للاعمار والتنمية الذي طالب الحكومة التونسية في العام الماضي بتخفيض قيمة الدينار التونسي ليتوافق ذلك مع حقيقة الوضع الاقتصادي العام والاعتماد على نظام الخدمات والسياحة لتأمين العملة الصعبة التي يمكن ان تدعم مواقع النظام بالاضافة الى المعونات الاميركية . وفي مجال الزراعة لم يتمكن النظام من تحقيق هدفه من اقامة التعاونيات الزراعية ، والتي كانت عنصر التباس حاول خلق وهم لدى الجماهير التونسية باشتراكية الحزب الدستوري المخادعة ، حيث لم تكن لا الطريقة ولا المحتوى يشير الى اي تغير فعلي في علاقات ووسائل الانتاج القائمة ، كل ما هنالك فقد جرت عملية تدعيم اصلا للقوى الطبقية صاحبة الملكية الكبيرة بالاضافة الى سياسة الابقاء على اراضي المعمرين الفرنسيين في تونس ، وتم تجريد الفلاحين الصغار من اراضيهم ، واعتبارهم اجراء لدى النظام والذي مارست عناصره البيروقراطية واجهزته الفاسدة ابشع استغلال لهم لبناء وتعزيز مصالحهم الفردية، في ظل حزب يسعى هو اصلا لتدعيم مواقعه السياسية والاقتصادية من خلال هذه العناصر الفاسدة نفسها وهذا الى حد قريب يفسر عمليا التنافس بين اجنحة وكتل الحزب على تعزيز اوضاعهم ومصالحهم الذاتية .

ان خوف النظام التونسي يدفع بكتلة الحزب القوية (بورقيبة — الهادي نويره) الى ممارسة ابشع انواع القمع الجسدي والمعنوي للحفاظ على اوضاعها الراهنة ازاء تهديد الكتل الاخرى في الحزب (المستيري — الادغم — احمد بن صالح) .. وهذا ايضا يفسره خطاب الحبيب بورقيبة على اثر هرب بن صالح والذي اعلن فيه عزم النظام على تصفيته بشكل ضمني ..

فهل تعني قضية العفو عن اللاجئين السياسيين انها عملية امتصاص للنقمة الجماهيرية المشتدة داخل تونس نفسها ؟

تصاعد النضال الجماهيري

ان تطور النضال العمالي والطلابي الجذري في تونس المناهض للنظام يؤكد ان الحزب الدستوري يلجأ الان بعد الاضرابات والانتفاضات الجماهيرية العارمة التي عمت معظم انحاء المدن التونسية في العام الماضي المنادية باسقاط النظام ، الى عملية خداع سياسية للجماهير من خلال محاولات امتصاص النقمة الجماهيرية بواسطة اعطاء بعض الحريات الاجتماعية البرجوازية (كحرية المرأة مثلا التي نقلتها من عبودية الرجل الى عبودية الدولة والحزب ايضا !) وبواسطة الهاء الجماهير الشعبية بالمؤتمرات والمهرجانات المستمرة لاضفاء الصبغة الوطنية للنظام ، والاستفادة من ذلك في مواجهة تزايد حدة النضالات الجماهيرية العمالية والفلاحية ، والتلويح امام الاحزاب الوطنية والتقدمية التونسية بسيف العنف والقمع المسلط فوق رؤوسهم ورؤوس الاجنحة المناهضة له .

ان الاضرابات التي خاضها العمال في مناجم الجنوب ، واضراب عمال السكك الحديدية ورفضهم استقبال بورقيبة لدى زيارته لمنطقتهم ، واضراب عمال الشركة الوطنية للنقل ، وتصاعد موجة التظاهرات السياسية المطلبية في المنستير ، وقصر هلال ، وسوسه ، وتظاهرات الطلاب الثانويين والجامعيين في العام الماضي من اجل اطلاق سراح (بن جنات) كان لها اهمية كبيرة في تصعيد حدة النضالات الطبقية في تونس وتأكيد الالتحام بين الطلبة الثوريين ومجموع العمال والفلاحين الفقراء .

ان ازدياد هجرة الفلاحين الفقراء من الارياف الى المدن اعطى ايضا العمال التونسيين مزيدا من الدفع لتحقيق المطالب الوطنية والديمقراطية ، ومجموع هذه النضالات التي تعم مختلف ارجاء المناطق التونسية تدل بشكل واضح على المحتوى التقدمي لهذه النضالات التي تمثلت في الشعارات المطروحة المطالبة بالخبز والحرية . ومن الواضح ان كافة الانتفاضات الجماهيرية (العمالية والطلابية خاصة) والتي احتدمت فيها التناقضات وبرز فيها العنف الرجعي بصفة مكشوفة تندرج في سياق تطور الحركة الشعبية من حيث المحتوى السياسي لنضالها والاشكال الملموسة التي اتخذها هذا النضال . فحركة الطلاب مثلا اتصفت بطابع جماهيري تعدت فيه حدود المطالب الطلابية والتقت فعليا مع المطالب العمالية والشعبية الامر الذي اوضح الى حد بعيد طبيعة كلا المعسكرين ، معسكر النظام البورقيبي والطغمة الحاكمة التي يمثلها الذي تستفحل عزلته يوما بعد اخر ، وتنخزه التناقضات والتناحرات المصلحية من الداخل بين اجنحته .

معسكر ثان يقف فيه العمال الفقراء والفلاحون والطلبة في خندق واحد بمواجهة النظام الرجعي المتحالف مع الامبريالية والرجعية العربية ..

وعلى الرغم من ضعف الهياكل التنظيمية الوطنية والتقدمية في تونس لكن يبدو واضحا ان تطور مجرى النضال الديمقراطي والوطني للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء لا بد وان يفرز على المدى القريب التنظيم الثوري الذي يمثل فعلا الطبقة العاملة والفلاحين التونسيين. ان المصانع تشهد الان البدايات الاولى من التجمع وتشكيل خلايا ثورية عمالية ..

●●●

وتأتي قضية العفو عن اللاجئين السياسيين التونسيين اليوم لتبرهن بالضبط عن خوف النظام القائم من القوى الشعبية المعارضة ، والذي يحاول فيها جهده الابقاء على الاوضاع الراهنة له بمختلف الوسائل والسبل الممكنة ..

قبرص تدافع عن استقلالها في وجه الأحلاف الأمريكية

شن مؤيدو الجنرال غريفاس — زعيم منظمة « ايوكا » السرية الارهابية — في الاسابيع الاخيرة سلسلة من العمليات العسكرية كان اهمها خطف وزير العدل القبرصي من منزله في العاصمة — نيقوسيا .

تأتي هذه الحملة بعد فشل كبار احبار الكنيسة القبرصية في دفع المطران مكاريوس الى الاستقالة . وكان هؤلاء قد اصدروا وثيقة يعلنون فيها حرمان رئيس الجمهورية القبرصية من منصبه كرئيس اعلى للكنيسة القبرصية . لكن مكاريوس سارع الى اعتبار الوثيقة لاغية ، ودعا الى اجتماع موسع لرؤساء الطائفة الارثوذكسية عزل على أثره الاحبار الثلاثة .

الوحدة الفورية مع اليونان والعوامل المعاكسة

دفعت تصفية المعارضة الدينية بجماعة غريفاس الى تصعيد نشاطهم الارهابي بقصد اجبار الحكم على الرضوخ لشروطهم او على الاقل القبول بالمفاوضات معهم . فتحركت الخلايا السرية التابعة لمنظمة « ايوكا » — التي تأسست خلال النضال من اجل الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني للجزيرة — وشنت الهجمات على مراكز الشرطة وعلى مخازن الاسلحة ثم انتقلت الى خطف وزير العدل والى شن غارة مسلحة على المقر الصيفي للمطران مكاريوس .

هدف جماعة غريفاس المعلن هو تحقيق وحدة قبرص الفورية مع اليونان . غير ان هذا الهدف يخفي وراءه اهدافا اخرى لها صلة وثيقة بسياسة قبرص الخارجية وبموقعها الاستراتيجي في هذا الجزء من البحر الابيض المتوسط . فالواقع ان الوحدة مع اليونان هي المطلب المشترك لجميع القبارصة اليونانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية . غير ان الاعتراضات على الوحدة الفورية تنبع من الاعتبارات التالية :

□ معارضة القبارصة الاتراك — الذين يشكلون عشرين في المئة من سكان الجزيرة — لاي شكل من اشكال الوحدة مع اليونان. معتبرين ان ذلك يهدد بزوال كيانهم السياسي زوالا نهائيا . والمطالبة بالوحدة الفورية في ظل هذا الوضع تعني تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا .

□ معارضة القسم الاكبر من القبارصة اليونانيين للحكم الفاشي القائم حاليا في اثينا بدعم من الاستعمار الاميركي . وقد برزت هذه المعارضة بشكل واضح عندما اعلن بابادوبولوس قيام الجمهورية في اليونان . وتوجد في الجزيرة حركة نقابية نشطة ، يسيطر عليها الحزب الشيوعي القبرصي « اكيل » ، هذه الحركة التي حققت مكاسب نقابية وسياسية هامة خلال العامين الماضيين ، ترفض الوحدة مع اليونان في ظل حكم الكولونيلات .

□ منذ استقلال الجزيرة ، تكونت برجوازية قبرصية يونانية مع نمو قطاع الخدمات والصناعة الخفيفة. هذه البرجوازية تملك مصالح متنافسة او حتى متضاربة مع مصالح البرجوازية اليونانية . وهي تميل الى تأييد المطران مكاريوس .

حملات غريفاس ومشاريع حلف الاطلسي

□ هذه الاعتبارات تدفع بالرئيس مكاريوس نحو تأجيل مسألة الوحدة مع اليونان الى اجل غير مسمى . اما اصرار جماعة غريفاس على انهاء « الوضع الشاذ» الذي تعيش الجزيرة في ظله ، حسب رأيهم ، فهو يهدف الى احراج موقف مكاريوس والقضاء على استقلال الجزيرة. والاساسي في هذا الوضع الشاذ — من وجهة نظر جماعة غريفاس — تمسك مكاريوس بسياسة استقلالية ترفض الانضمام الى الاحلاف العسكرية في المنطقة . بينما الضغوط الاستعمارية الاميركية تسير باتجاه الحاق قبرص بالحلف الاطلسي ، بشكل او باخر، بقصد تعزيز الجناح الحيوي من هذا الحلف.

وجدير بالملاحظة هنا ان الحملة الاولى ضد الرئيس مكاريوس بدأت بعد ايام قليلة من اعلان الحكم العسكري في اليونان انه قد منح الاسطول السادس الاميركي حق استخدام مرفأ « بيريه » اليوناني . فوجهت الحكومة اليونانية الى مكاريوس انذارا تطالبه فيه بحل الشرطة القبرصية اليونانية وبسحب الاسلحة التي كان مكاريوس قد وزعها على انصاره بعد عودة غريفاس سرا الى الجزيرة من اليونان . كما طالبت بتشكيل حكومة « وحدة وطنية » يساهم فيها أنصار الزعيم السابق لمنظمة « ايوكا » .

الهدف من هذا الانذار كان واضحا : تجريد مكاريوس من القوة العسكرية الوحيدة التي يسيطر عليها ، وهي الشرطة والميليشيا ، وعزله عن القوى التقدمية التي حصلت على ٤٢ بالمئة من الاصوات في الانتخابات الاخيرة.

استطاع مكاريوس انذاك التوصل الى تسوية مع النظام اليوناني ، فقبل بتسليم جزء من الاسلحة التي استوردها من تشيكوسلوفاكيا . هكذا جمدت الازمة حتى بادر الاحبار الثلاثة الى تفجيرها من جديد عند اعلانهم عزل مكاريوس عن رئاسة الكنيسة القبرصية .

ومع ان مكاريوس يمثل الجناح القبرصي اليوناني المتمسك باستقلالية الجزيرة وحيادها تجاه مشاريع الاحلاف الاستعمارية ، الا ان مجابهته لضغوط الاستعمار الاميركي وعملائه — من كولونيلات يونانيين الى جماعة غريفاس في قبرص نفسها — تميزت بعدد من نقاط الضعف ادت الى اضعاف المقاومة الاستقلالية تجاه هذه الضغوط .

□ لا يزال مكاريوس مترددا في بسط السيادة القبرصية على كافة مؤسسات الجزيرة . فرغم موقفه المعلن في معارضة الاحلاف والقواعد العسكرية ، لا تزال توجد في قبرص قاعدتان عسكريتان بريطانيتان لا تخضعان لاية رقابة من قبل الحكومة القبرصية . كما انه لم يستطع ، منذ بداية الازمة ، ان يفرض سيطرته على الحرس الوطني القبرصي اليوناني الذي لا يزال تحت امرة ضباط يونانيين تابعين مباشرة لاثينا .

□ ولعل الاهم من ذلك ، ان مكاريوس كان يفضل خلال فترة طويلة التوصل الى حلول فوقية مع اليونان بدل الاعتماد على القوة الشعبية التي تؤيده . ظل مترددا في شأن توزيع الاسلحة على انصاره ، كما حاول لجم المبادرات الرامية الى تنظيم معارضة شعبية منظمة ومسلحة ضد غريفاس.

مع تصاعد الحملة الارهابية لجماعة غريفاس لن تؤدي سياسة الحلول الفوقية والتردد الا الى عواقب وخيمة على استقلال قبرص تجاه المشاريع الاستعمارية . فلا سبيل نحو مقاومة فعالة للضغوط الاميركية ومخططات حلف الاطلسي والكولونيلات اليونانيين سوى سبيل المعارضة الشعبية المنظمة والمسلحة.

مهزلة الانتخابات اليونانية

واخيرا اعطى النظام اليوناني لنفسه دستورا جديدا يكرس قيام الجمهورية . كما سمح لنفسه ايضا ان يدعو الشعب اليوناني الى تصديق ذلك . ويطمح الاجنرالات اليونانيون من وراء ذلك ان يروا الشعب يضفي شرعية ما على نظام ديكتاتوري مدني شبيه بديكتاتورية « ثيو » في فيتنام .

في الواقع يكرس الدستور اليوناني الجديد الفاشية مضفيا عليها فقط طابع الديمقراطية البرلمانية .

ويحافظ الرئيس في هذا الدستور على السلطة التنفيذية والتشريعية المطلقة في مجالات الدفاع والنظام العام والشؤون الخارجية . فهو الذي يعين مثلا الوزراء الثلاثة ورئيس الوزراء ويسمي رؤساء القوات المسلحة كما يعلن الاحكام العرفية . ويسمي ايضا عشرين من اعضاء البرلمان المئتين ، اما الاعضاء الباقون فيتم انتخابهم بعد ان تصدق على ترشيحهم لجنة دستورية يعينها رئيس الجمهورية . يكرس تبني هذا الدستور سلطة جورج بابادوبولوس ، الرجل القوي في اليونان الذي ينفذ مخططات الاستخبارات الاميركية كما يؤكد على ذلك تصريح لمديرها الجديد قائلا : — انني لا استطيع ان ارد على سؤال ما اذا كان بابادوبولوس عميلا لنا ، وعلى كل الحال فاننا غالبا ما نتعاون معه — .

الاستعمار الاميركي يحاول اضفاء الشرعية الديمقراطية على النظام الدكتاتوري

وبالفعل فان الضغوط الاميركية المتتابعة

كانت من الاسباب التي دفعت الكولونيل الى اللجوء الى هذه «التجربة الديمقراطية» وكادت هذه التجربة ان تفلت من سيطرة الساعين اليها . فانطلاقا من الحملة النشيطة للمعارضة ، وخاصة في المدن ، كانت الاغلبية الساحقة من الشعب تؤكد عشية الانتخابات انها ستعارض مشروع الدستور الجديد ، وقد فرضت قوة المعارضين على بابادوبولوس التصريح قبل ساعات من بداية الاستفتاء : « مهما كانت نتائج الاستفتاء فلقد قررت الثورة متابعة مسيرتها حتى انجاز رسالتها التي جاءت من اجلها » .

لقد قام النظام اليوناني ، لمنع انتصار المعارضين ، بحملات ارهابية على الصعيدين الدعائي والانتخابي .

فعلى الصعيد الدعائي أوحى النظام ان الاستفتاء يتعلق فقط بمسألة قبول او رفض الملكية العفنة ، اما نظام الجنرالات فلزيكون موضع بحث . وفي الوقت نفسه قام النظام بعملية ابتزاز سياسي أوحى من خلالها ان انتصار المعارضين لا يعني رفض نظام الكولونيلات بل يدل فقط على ان عملية نقل المسؤوليات الى الشعب يجب ان تتم بيطا اكثر. لقد انتصر النظام اليوناني لا لان الشعب قد وجد فيه ممثلا للديمقراطية، على العكس فهو قد انتصر لان الكولونيلات كانوا قد هددوا بتشديد المنحى القمعي لنظامهم .

المهزلة الانتخابية ترتد على مدبريها

اما على الصعيد الانتخابي فاذا ما تمقبول المشروع بنسبة ٨٠ في المئة فذلك يعود الى ممارسة الارهاب البوليسي والى تزوير نتائج المناطق الريفية . اذ لم يكن هناك في بعض مراكز الاقتراع الا اوراق تحمل صيغة — نعم — كما كانت الاوراق التي تحمل صيغة — لا — في مراكز اخرى ، توضع خارج تداول الناخبين ، وكان على هؤلاء ان يتجرؤا على طلبها من الجنود .

وفي المدن فقط ، حيث كان يصعب التزوير المفضوح فقد حصل المعارضون على نتائج مشرفة جدا لم تقل عن ٤٠ بالمئة كما نالوا الاكثرية في بعض المدن .

واليوم اذا ما ربح النظام رهانه فان قوى المعارضة قد خرجت اقوى من المعركة الانتخابية . والارجح ان بابادوبولوس اطلق رغما عنه ، حركة شعبية تطالب بديمقراطية حقيقية ضد تسلط وعمالة الكولونيلات .

فالحركة الطلابية التي كانت المبادرة الى مقاطعة الديكتاتورية ستستعيد تحركاتها في تشرين . واذا ما استمرت زيادة الاسعار الجنونية فسيغدو من الصعب على النظام ان يكسر الاضرابات العمالية كماكان يفعل خلال السنوات الاخيرة . كما ان الوضع في الجيش هو ايضا مثير للقلق كما اثبت ذلك تمرد البحارة اليونانيون الذين طلبوا حق اللجوء السياسي الى ايطاليا .

خرج النظام من هذه المعركة اقل قوة . ولكي يتحاشى الاخطار المترتبة على محاولته الليبرالية الخجولة فهو لن يسعى الى تطبيق دستوره الجديد قبل عام ١٩٧٥ .

اما في صفوف المعارضة ، فقد يكون الملكيون والليبراليون على الاخص على استعداد للتعاون مع النظام في حال قبوله ببعض المساومات مع البورجوازية الليبرالية . ويؤكد ذلك ان الكولونيلات يتحدثون منذ الان عن رفع الاحكام العرفية قبل عام ١٩٧٤ واجازة العمل الحزبي — لغير الحزب الشيوعي والتنظيمات اليسارية طبعا — .

ان المهزلة الانتخابية لبابادوبولوس سترتد عليه. وعلى ذلك فان المعركة الحاسمة في سبيل الخبز والحرية وضد النظام الفاشي الذي لم يستكمل بعد تحوله من ديكتاتورية عسكرية الى ديكتاتورية مدنية ، هذه المعركة مستمرة وهي قادرة على الانتصار.

استملاك الأراضي في المناطق المحتلة

القدس العربيّة نموذج لخطوات الدمج والتهويد الصهيونيّة

لم تزل اسرائيل ماضية في تنفيذ سياستها ، في الاراضي المحتلة ، القائمة اساسا على فرض الاحتلال كامر واقع وكحقيقة ثابتة ونهائية ، وذلك عن طريق تهجير السكان العرب بمختلف الوسائل ، من اجل الاستيلاء على ارضهم ومن ثم زرعها بالمستوطنات اليهودية .

وبعد انكشاف الحجم الضخم لعمليات استملاك الاراضي في المناطق المحتلة ، دار نقاش واسع في الاوساط السياسية والصحافية الاسرائيلية خلال شهري اذار ونيسان من السنة الجارية حول هذه المسألة .

ولم يقتصر الاشتراك في هذا النقاش على الهيئات الاسرائيلية والصهيونية المسؤولة عن مسألة الاستيطان اليهودي ، بل شارك فيه كذلك كثير من الاشخاص بصورة فردية ، خصوصا اولئك التجار والطامحون الباحثون عن الربح السريع .

والمتتبع لمسألة استملاك الاراضي العربية يلاحظ بوضوح أن سلطات الاحتلال قد لجأت الى مصادرة واستملاك مناطق شاسعة من الاراضي تقدر بعشرات الالاف من الدونمات، وذلك باسلوب واحد اساسي هو المصادرة والاغتصاب ، مما يعني ان مسألة بيع الاراضي من طرف السكان العرب غير واردة اطلاقا . وحتى الذين تصادر اراضيهم فهم يرفضون الحصول على تعويضات كمقابل لما صودر .

ثم انه ليس خفيا ان هدف هذا الاستيلاء على الاراضي في الضفة الغربية وغزة هو تنفيذ مشاريع الاستيطان .

الاساليب

وتعكف السلطات الاسرائيلية ، منذ الاحتلال ١٩٦٧ على تنفيذ برنامج توطين في المناطق المحتلة ، تم بموجبه اقامة ٤٣ مستوطنة مدنية وعسكرية حتى الان .

وقد اعتمدت سلطات الاحتلال على عدد من الاساليب لتحقيق امتلاك الاراضي العربية كخطوة اولى . ونذكر من هذه الاساليب :

١ — الاستيلاء على اراضي الدولة وممتلكاتها .

٢ — الاستيلاء على اراضي الغائبين وممتلكاتهم .

٣ — مصادرة الاراضي واغلاقها « لاغراض الامن » .

٤ — اجبار المزارعين على تبديل اراضيهم .

٥ — شراء الاراضي من اصحابها.

دولة اسرائيل
دائرة الاجراء
القدس
ملف رقم ٧٦٨٥—٧٢
رقم ٢٥٧٠٦

الى : فاروق القطب (ابن صاحبة البيت)
العنوان : حارة اليهود — القدس القديمة

انـــذار

حسب بند ٧ من قانون الاجراء لسنة ١٩٦٧ موجه لك تحذير انه خلال ١٠ ايام من تاريخ استلام هذا الانذار عليك تسليم وزير المالية بواسطة وكيل المستشار القضائي للحكومة . حقك في الدوار المكونه من غرفتين ومطبخ ومنافع والقائمة على قطعة ارض معروفة بالبلوك ٣٤٩٠ـ٥٥ ٥١ أ في حارة اليهود في القدس القديمة وهي خالية من اى انسان واثاث

طلب تنفيذ الامر قدم بواسطة المحامي: م.بن زئيف ا.فمر ى.كوهين الذين عنوانهم : شارع ابن نبشن ٢١٧ — القدس

7685 72

№ 25706

אזהרה

انذار لعائلة القطب

باخلاء منزلهم وتسليمه

نموذج من الانذارات للاستيلاء عنوة على المنازل في الحي اليهودي بالقدس العربية بحجة خلوها من السكان

وقد تمكنت بهذه الوسائل من الاستيلاء على مساحات الاراضي التالية من مجموع اراضي الضفة الغربية البالغ ٦ ملايين دونم :

١ — اراضي املاك الدولة ١٫٠٣٠٫٢١٤ دونما . وتضم مناطق مبنية وزراعية وحرجية، وتلال جرداء مساحتها ٣٠٠ الف دونم

٢ — أملاك الغائبين ومساحتها ٣٢٨٫٧٨٩ دونما . بالاضافة الى ١٫٠٤٢ عقارا .

والغائبون هم اهالي الضفة الذين كانوا خارجها في اثناء حرب حزيران ولم تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعودة .

٣ — أراض في منطقة القدس مساحتها ١٨٫٠٠٠ دونم . وصدرت على ثلاث دفعات

٤ — اراض مساحتها غير محددة ، انتزعت من اصحابها بمختلف وسائل الاغراء والضغط. وسجلت لحساب صندوق اراضي اسرائيل . او لافراد وشركات اسرائيلية

الاستيلاء على القدس !!

سوف نقتصر — هنا — في تفصيل مسألة التهجير والاستيلاء والاستيطان على منطقة واحدة من الاراضي المحتلة هي منطقة مدينة القدس ، لاعتبار اساسي ، هو الاتفاق بين مجمل الاطراف الحاكمة في اسرائيل على مسألة تهويد هذه المدينة ، والعمل الفعلي اليومي على فرض هذا التهويد .

وحين اعلن ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل السابق في ٢٩ — ٩ — ١٩٦٧ بان اليهود يجب ان يسكنوا القدس القديمة « لانه اذا لم يقم اليهود في القدس الشرقية سيتساءل العالم يوما : لماذا حاربنا اذن » .. حين يعلن اشكول ذلك يصبح واضحا ان مسألة التهويد الكامل لمدينة القدس مستمرة بنشاط واسع منذ قيام الاحتلال . والاطماع الصهيونية بالقدس بالذات (المسماة بالقدس الشرقية) هي اطماع قديمة ومتشعبة ومعروفة بحيث لا تحتاج الى ربطها بادلة .

اذ بعد خمسة اسابيع فقط من سقوط القدس عام ١٩٦٧ اخذت وزارة الاسكان الاسرائيلية، ببناء البيوت الاولى من عشرة الاف مسكن اعلنت انها ستقيمها في مدينة القدس في مدى اربع سنوات . وفي ايلول من نفس العام انتقل بعض اعضاء حركة بناي عكيفه (اي ابناء عاكفه) الى القدس « القديمة » ... وسكنوا ما كان يعرف بالحي اليهودي داخل اسوار المدينة — وتعمد هؤلاء اليهود المتدينون ان ينتقلوا الى منازلهم الجديدة في يوم رأس السنة اليهودية الجديدة .

وفي شباط ١٩٦٨ اختير تل الذخيرة في شمال شرق القدس ، لبناء مستعمرة . وتقرر البدء ببناء ٢٥٠٠ بيتا لاسكان عشرة الاف اسرائيلي واستمر ترميم الحي اليهودي في القدس القديمة ، وتاهيله بالسكان ، وبلغ ما صرف على ذلك ، اخر ١٩٦٨ ، ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية . وخصصت ٨٤ مليون ليرة للعمل نفسه في العام ١٩٦٩ .

والمدير العام لوزارة الاسكان يضيف ان ٤٠٠٠ بيتا اخر سوف تقام في احياء وضواح اخرى من القدس ليهاجر اليها خمسة الاف اسرائيلي .

ورغم تصريح لوزير الداخلية الاسرائيلي في « الها ارتس » الاسرائيلية بان « لا تحرير القدس ولا توحيدها ولا مشاريع التاهيل ، نجحت في استجلاب يهود العالم » ، الا ان ذلك لم يمنع سلطات الاحتلال من متابعة البناء وتشجيعه . فانشات حيا جديدا من ١٤٠٠ مسكن في الشمال الشرقي من القدس ، (منطقة شعفاط على الطريق الى رام الله) سمي « حي ليفي اشكول » ، وسميت المنطقة جميعها « رامات اشكول » — اي مرتفعات اشكول — . ثم اعلن ان ٢١٠٠ مسكن تبنى في هذه المرتفعات على امتداد شارع النبي صموئيل وبين ربيع ٧٠ — وربيع ٧١ اقيم ٢٤٠٠ مسكنا .

اما في جبل المكبر فاقيم مئة مسكن ، ثم استولي على اراض واسعة في وادي الجوز وشرع ببناء ٢٧ بيتا لاسكان مئة عائلة .

وعقد اتفاقا مع ممول كندي لبناء ٦٠٠ بيتا في الهضبة الفرنسية بالقدس . واقيم كذلك الفا بيت في منطقة النبي يعقوب بين القدس ورام الله . و٣٢٠ بيتا في جفعت هاميفتار ، و٢٠ عنبرا في جبل سكوبس هذا الى جانب استمرار وتصاعد اعمال البناء في تل الذخيرة والشيخ جراح وكرم لويز .

ثم كان ان خرجت سلطات الاحتلال بمشروع مدينة القدس الكبرى والتي تضم رام الله والبيرة وبيت جالا . والهدف الاساسي هو نزع الصفة العربية عن المنطقة ، وذلك باسكان اغلبية يهودية فيها .

وحجة العدو في هذا المشروع هو ان الحدود الطبيعية للقدس هي سلسلة الجبال المحيطة بها : من مرتفعات مار الياس وبئر راحيل وصور باهر وجبل الزيتون وجبل سكوبس الى المقطع على طريق رام الله .

وللتاكيد على الصفة اليهودية بدىء ببناء مستعمرة ماتر سدورف ، التي بنتها الوكالة اليهودية ، وتعهد يهود بريطانيا بتأمين المهاجرين لها .

واعلن وزير الاسكان الاسرائيلي ان مئة الف يهودي اخر سيقيمون في القدس عام ١٩٧٥ بعد بناء ٢٠٠٠ مسكن في النبي يعقوب و١٨٠٠ في الهضبة الغربية و١٠٠٠ مسكن في شموئيل هناسي و ٥٠٠ مسكن في السنهورية .

ويمكن القول ان مجموع ما صادرته سلطات الاحتلال من اراضي منطقة القدس قد بلغ ٣٠٫٦٨٦ دونما ، توزعت على المناطق التالية كما هو مبين في الجدول المنشور مع هذا المقال :

.. القرى العربية المحيطة بالقدس

ان هذه الارقام حول الاراضي المصادرة تعود الى تاريخ الشهر السابع من عام ١٩٧٢ ..

ومنذ عام ١٩٦٨ حتى الان امتدت عمليات المصادرة حتى شملت اجزاء اوسع من الاراضي العربية ، قسم منها يقع في اراضي القدس، والباقي وهو الاكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وموزعة كالتالي : ٤٧١ دونم تخص قرية الرام شمالي القدس .

٤٨٤٠ دونم تخص قريتي النبي صموئيل وبيت حنينا شمالي غرب القدس .

٢٢٤٠ دونم في جبل المكبر وقرية صور باهر جنوبي القدس .

٢٧٠٠ دونم تخص قرية بيت صفافا جنوبي غربي القدس .

١٠٠ دونم لقرية قلنديا شمال القدس وتقع ضمن ارض المطار .

١٣٠ دونما خارج اسوار القدس غربا .

١٠٠ دونم حول اسوار القدس .

وستقيم سلطات الاحتلال على هذه الاراضي اربع ضواحي سكنية يهودية تتسع لـ ١٢٢٫٠٠٠ يهودي جديد ، ومناطق صناعية وسياحية وفنادق . ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال قد عمدت بعد حرب ٦٧ بقليل الى اعادة انشاء وتوسيع الحي اليهودي داخل السور بعد ان هدمت الحي المغربي ونزعت ملكية املاك العرب والاوقاف الاسلامية في اربعة احياء مجاورة هي حي المغاربة وباب السلسلة والشرف وقسم من حي السريان .

ورغم ان نسبة المواطنين العرب الذين غادروا مدينة القدس هي نسبة ضئيلة ، رغم كل عمليات المصادرة والارهاب والاغراء التي مارستها سلطات الاحتلال ، فان العدو لا يكف عن ممارسة كل الوان الضغوط وتقديم المغريات من اجل ارغام السكان على المغادرة مستخدما في ذلك عددا من الوسائل :

١ — فرض الضرائب العالية والباهظة ، على العقارات والاملاك والدكاكين واصحاب المحال التجارية المتوسطة وحتى الكبيرة منها. واذا اردنا اخذ امثلة على هذا مما تنشره صحف المناطق المحتلة نفسها ، نجد ان محلا صغيرا مثل « نوفوتيه دلديس » الواقع في سوق العطارين قد ارتفعت الضريبة المقدرة عليه والتي كانت عام ١٩٧٠ تبلغ ٢١٠ ليرات الى ٣٠٠٠ ليرة عام ١٩٧٣ . مما جعل صاحب المحل يعجز عن الدفع ويضطر لاغلاق محله .

ومحلات بركات في باب العامود ، يقول اصحابها :

« تقدر قيمة الضريبة عن سنوات ٦٨—٧٢ بحوالي ١٣٫٠٠٠ ليرة اسرائيلية .. وهذا المبلغ خيالي لان الاوضاع الاقتصادية سيئة للغاية ، وقد كنا نبيع الاقمشة الا اننا افلسنا وتحولنا لبيع الاغراض التذكارية .. ولو قيم المحل بكل ما فيه لما قارب المبلغ الذي طلبته الضريبة . »

٢ — مصادرة ما يسمى باملاك الغائبين ، الذين نزحوا عن المدينة ، رغم ان عائلاتهم تقيم في هذه الاملاك في بعض الاحيان .

٣ — وضع اليد والاستيلاء على البيوت والعقارات ، بحجة القيام باعمال عمرانية وانشاء اسواق وشوارع .. الخ .

السماسرة والوسطاء

وتستخدم سلطات الاحتلال فئة من السماسرة، ووسطاء البيع ، لاقناع سكان القرى المحيطة بمدينة القدس ببيع اراضيهم مقابل اثمان مرتفعة ، خاصة وان الضرائب المباشرة على هذه الاراضي في ارتفاع مستمر . ورغم ان نشاط السماسرة لا يلاقي اي نجاح يذكر ، فان سياسة مقاومة السماسرة وتاديبهم تظل من اولى مهمات القوى الوطنية وخاصة داخل منطقة القدس .

لقد ادت اجراءات الاحتلال رغم قسوتها ، الى يقظة ونمو الحس بالتحدي الوطني بين جماهير القدس، التي ساهمت بشكل بارز في سائر اعمال النضال والاضرابات والاحتجاجات الجماهيرية التي كان اخرها الاضراب الشامل يوم الخامس من حزيران .. ورغم تكرار احاديث المسؤولين الصهاينة حول دمج القدس الشرقية كليا ، فان هذا لم يفقد جماهير القدس الثقة بانتصار نضالها ضد الاحتلال مترابطا مع نضالات جماهير الضفة والقطاع . مما زالت مدارس القدس ونواديها ، واحيائها قوة رئيسية من قوى النضال الوطني في المناطق المحتلة .

●●●

ان مقاومة سياسة المصادرة والتهويد ، رغم خطورتها البالغة في مختلف مناطق الضفة والقطاع ، الا انها تبدو اشد خطورة في مدينة القدس المهددة بالدمج الكامل والافراغ من سكانها ، وهذا يتطلب مباشرة النضال من اجل اقامة لجان واسعة في الريف والمدن لمقاومة سياسة المصادرة والتهويد . لقد ظلت اجراءات العدو في الاستيلاء على اراضي القرى ، لا تلقى رد الفعل المطلوب وخاصة داخل المدن ، مما يتطلب المباشرة في اقامة « لجان مقاومة المصادرة » لوضع حد لاساليب سماسرة الارض ، وتعزيز صمود الفلاحين في ارضهم من خلال التضامن الواسع معهم على امتداد المناطق المحتلة . ان حركتنا الوطنية داخل المناطق المحتلة التي تبشر بنهوض واسع جديد ، مطالبة باعتماد اكثر وسائل النضال الراهنة جماهيرية ، من اجل تحقيق اتحاد الشعب بكامله لمقاومة الخطوات التي يقدم عليها الاحتلال ، والسير على طريق طرده وكنسه عن تراب الوطن .

إنذارات باخلاء منازل بباب السلسلة

نموذج للاخطارات التي دابت على ارسالها شركة اعادة واعمار الحي اليهودي في القدس .

جدول الأراضي المصادرة من سلطات الاحتلال

المنطقة	المساحة المصادرة بالدونم	وجهة الاستعمال
سكوبس	٦٦٠	اقامة وحدات سكنية
النبي يعقوب	٧٦٥	اقامة وحدات سكنية
شعفاط ووادي الجوز	٣٣٤٥	وحدات سكنية
وارض السمار وارض الصوانه بين جبل المكبر والطور		وحدات سكنية
بالقرب من جبل المكبر	٦٠٠	اقامة ملاعب لطلاب الجامعة العبرية
بيت ساحور	٢٥٠	وحدات سكنية
مدينة القدس	٧٠	وحدات سكنية
جبل الطور	٢٠٠	تحويلها الى مقبرة لليهود
بين القدس وشعفاط	٣٠٠	ضمها الى المنطقة التي بسميت « حي اشكول » في الشيخ جراح لاقامة وحدات استيطانية
مدينة القدس والى الشمال من مستشفى المقاصد الخيرية	٦٠	اقامة مجمع خاص لدوائر الهستدروت واستكمال الطوق الاستيطاني حول القدس
طباليا — جنوبي القدس والقطاع المحاذي لسور البلدة القديمة		ايضا لاحكام الطوق
بيت ساحور/القدس	١١٣٠	اسكان مستوطنين
بيت عنان شمالي غربي القدس	١٢٠٠	اسكان مستوطنين
من اراضي منطقة الدير	١٥٠٠	
من النبي يعقوب وشعفاط وبيت حنينا والنبي صموئيل وبتين وتل الفول	١٠٠٠	بناء مساكن للمهاجرين الجدد
القطاع العربي من القدس	٢٦٤٠	تنسيق مشروع « القدس الكبرى »
بيت جالا	٢٠٠	
العيسويه		منشآت تابعة للجامعة العبرية
اراض في قلب القدس واخرى من مؤسسات دينية مسيحية في ضواحي كفار عتسيون واللطرون		وقد اشترت هذه الاراضي الكرن كاييمت لاسرائيل لانشاء مستوطنة
من اراضي قطنا	٤٠٠	لتشجيرها بالاشجار الحرجية
شرقي بيت اكسا	٤٦٠٠	اقامة مستوطنات
اراضي بلدية قلنديا	٤٠٠	
صور باهر	٣٠٠	
مدينة القدس	٤٠٠٠	بناء وحدات سكنية
القدس ، وطريق المطار	١٢٠٠	انشاء منطقة صناعية
صور باهر	٢٠٠٠	مبان سكنية
بيت حنينا	١٥٠	
بيت اكسا	١٠٠	لزراعتها بالاشجار
بالقرب من قلنديا	٢٣	اقامة فرع للسوق المركزية
جنوب مطار القدس	٣٥٦	اقامة مصانع
منطقة عناتا	٢٥٠٠	اقامة منطقة صناعية

كانت من الاسباب التي دفعت الكولونيل الى اللجوء الى هذه «التجربة الديمقراطية» وكادت هذه التجربة ان تفلت من سيطرة الساعين اليها . فانطلاقا من الحملة النشيطة للمعارضة ، وخاصة في المدن ، كانت الاغلبية الساحقة من الشعب تؤكد عشية الانتخابات انها ستعارض مشروع الدستور الجديد ، وقد فرضت قوة المعارضين على بابادوبولوس التصريح قبل ساعات من بداية الاستفتاء : « مهما كانت نتائج الاستفتاء فلقد قررت الثورة متابعة مسيرتها حتى انجاز رسالتها التي جاءت من اجلها » .

لقد قام النظام اليوناني ، لمنع انتصار المعارضين ، بحملات ارهابية على الصعيدين الدعائي والانتخابي .

فعلى الصعيد الدعائي أوحى النظام ان الاستفتاء يتعلق فقط بمسالة قبول او رفض الملكية العفنة ، اما نظام الجنرالات فلن يكون موضع بحث . وفي الوقت نفسه قام النظام بعملية ابتزاز سياسي أوحى من خلالها ان انتصار المعارضين لا يعني رفض نظام الكولونيلات بل يدل فقط على ان عملية نقل المسؤوليات الى الشعب يجب ان تتم ببطء اكثر. لقد انتصر النظام اليوناني لا لان الشعب قد وجد فيه ممثلا للديمقراطية، على العكس فهو قد انتصر لان الكولونيلات كانوا قد هددوا بتشديد المنحى القمعي لنظامهم .

المهزلة الانتخابية ترتد على مدبريها

اما على الصعيد الانتخابي فاذا ما تمقبول المشروع بنسبة ٨٠ في المئة فذلك يعود الى ممارسة الارهاب البوليسي والى تزوير نتائج المناطق الريفية . اذ لم يكن هناك في بعض مراكز الاقتراع الا اوراق تحمل صيغة — نعم — كما كانت الاوراق التي تحمل صيغة — لا — في مراكز اخرى ، توضع خارج تداول الناخبين ، وكان على هؤلاء ان يتجرؤا على طلبها من الجنود .

وفي المدن فقط ، حيث كان يصعب التزوير المفضوح فقد حصل المعارضون على نتائج مشرفة جدا لم تقل عن ٤٠ بالمئة كما نالوا الاكثرية في بعض المدن .

واليوم اذا ما ربح النظام رهانه فان قوى المعارضة قد خرجت اقوى من المعركة الانتخابية . والارجح ان بابادوبولوس اطلق رغما عنه ، حركة شعبية تطالب بديمقراطية حقيقية ضد تسلط وعمالة الكولونيلات .

فالحركة الطلابية التي كانت المبادرة الى مقاطعة الديكتاتورية ستستعيد تحركاتها في تشرين . واذا ما استمرت زيادة الاسعار الجنونية فسيغدو من الصعب على النظام ان يكسر الاضرابات العمالية كما كان يفعل خلال السنوات الاخيرة . كما ان الوضع في الجيش هو ايضا مثير للقلق كما اثبت ذلك تمرد البحارة اليونانيون الذين طلبوا حق اللجوء السياسي الى ايطاليا .

خرج النظام من هذه المعركة اقل قسوة . ولكي يتحاشى الاخطار المترتبة على محاولته الليبرالية الخجولة فهو لن يسعى الى تطبيق دستوره الجديد قبل عام ١٩٧٥ .

اما في صفوف المعارضة ، فقد يكون الملكيون والليبراليون على الاخص على استعداد للتعاون مع النظام في حال قبوله ببعض المساومات مع البورجوازية الليبرالية . ويؤكد ذلك ان الكولونيلات يتحدثون منذ الان عن رفع الاحكام العرفية قبل عام ١٩٧٤ واجازة العمل الحزبي — لغير الحزب الشيوعي والتنظيمات اليسارية طبعا — .

ان المهزلة الانتخابية لبابادوبولوس سترتد عليه. وعلى ذلك فأن المعركة الحاسمة في سبيل الخبز والحرية وضد النظام الفاشي الذي لم يستكمل بعد تحوله من ديكتاتورية عسكرية الى ديكتاتورية مدنية ، هذه المعركة مستمرة وهي قادرة على الانتصار.

استملاك الأراضي في المناطق المحتلة
القدس العربيّة
نموذج لخطوات الدمج والتهويد الصهيونيّة

لم تزل اسرائيل ماضية في تنفيذ سياستها ، في الاراضي المحتلة ، القائمة اساسا على فرض الاحتلال كامر واقع وكحقيقة ثابتة ونهائية ، وذلك عن طريق تهجير السكان العرب بمختلف الوسائل ، من اجل الاستيلاء على ارضهم ومن ثم زرعها بالمستوطنات اليهودية .

وبعد انكشاف الحجم الضخم لعمليات استملاك الاراضي في المناطق المحتلة ، دار نقاش واسع في الاوساط السياسية والصحافية الاسرائيلية خلال شهري اذار ونيسان من السنة الجارية حول هذه المسالة .

ولم يقتصر الاشتراك في هذا النقاش على الهيئات الاسرائيلية والصهيونية المسؤولة عن مسألة الاستيطان اليهودي ، بل شارك فيه كذلك كثير من الاشخاص بصورة فردية ، خصوصا اولئك التجار والطامحون الباحثون عن الربح السريع .

والمتتبع لمسالة استملاك الاراضي العربية يلاحظ بوضوح أن سلطات الاحتلال قد لجأت الى مصادرة واستملاك مناطق شاسعة من الاراضي تقدر بعشرات الالاف من الدونمات، وذلك باسلوب واحد اساسي هو المصادرة والاغتصاب ، مما يعني ان مسألة بيع الاراضي من طرف السكان العرب غير واردة اطلاقا . وحتى الذين تصادر اراضيهم فهم يرفضون الحصول على تعويضات كمقابل لما صودر .

ثم انه ليس خفيا ان هدف هذا الاستيلاء على الاراضي في الضفة الغربية وغزة . هو تنفيذ مشاريع الاستيطان .

الاساليب

وتعكف السلطات الاسرائيلية ، منذ الاحتلال ١٩٦٧ على تنفيذ برنامج توطين في المناطق المحتلة ، تم بموجبه اقامة ٤٣ مستوطنة مدنية وعسكرية حتى الان .

وقد اعتمدت سلطات الاحتلال على عدد من الاساليب لتحقيق امتلاك الاراضي العربية كخطوة اولى . ونذكر من هذه الاساليب :

١ — الاستيلاء على اراضي الدولة وممتلكاتها .

٢ — الاستيلاء على اراضي الغائبين وممتلكاتهم .

٣ — مصادرة الاراضي واغلاقها « لاغراض الامن » .

٤ — اجبار المزارعين على تبديل اراضيهم .

٥ — شراء الاراضي من اصحابها.

دولة اسرائيل
دائرة الاجراء
القدس
ملف رقم ٧٦٨٥-٧٢
رقم ٢٥٧٠٦
الى : فاروق القطب (ابن صاحبة البيت)
العنوان : حارة اليهود - القدس القديمة

انذار

حسب بند ٧ من قانون الاجراء لسنة ١٩٦٧ موجه لك تحذير انه خلال ١٠ ايام من تاريخ استلام هذا الانذار عليك تسليم وزير المالية بواسطة وكيل المستشار القضائي للحكومة . حقك في الدوار المكونة من غرفتين ومطبخ ومنافع والقائمة على قطعة ارض معروفة بالبلوك ٣٤ قسيمة ٥١ أ في حارة اليهود في القدس القديمة وهي خالية من اي انسان واثاث

طلب تنفيذ الامر قدم بواسطة المحامي: م·بن زنيف ا·فمر ى·كوهن الذين عنوانهم : شارع ابن نبتل ٢١٧ — القدس

7685 72

№ 25706

אזהרה

انذار لعائلة القطب
باخلاء منزلهم وتسليمه

نموذج من الانذارات للاستيلاء عنوة على المنازل في الحي اليهودي بالقدس العربية بحجة خلوها من السكان

وقد تمكنت بهذه الوسائل من الاستيلاء على مساحات الاراضي التالية من مجموع اراضي الضفة الغربية البالغ ٦ ملايين دونم :

١ — اراضي املاك الدولة ٢١٤ر٠٣٠ر١ دونما . وتضم مناطق مبنية وزراعية وحرجية. وتلال جرداء مساحتها ٣٠٠ الف دونم

٢ — أملاك الغائبين ومساحتها ٣٢٨ر٧٨٩ دونما . بالاضافة الى ١٠ر٤٠٢ عقارا .

والغائبون هم اهالي الضفة الذين كانوا خارجها في اثناء حرب حزيران ولم تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعودة .

٣ — أراض في منطقة القدس مساحتها ١٨ر٠٠٠ دونم . وصدرت على ثلاث دفعات

٤ — اراض مساحتها غير محددة ، انتزعت من اصحابها بمختلف وسائل الاغراء والضغط. وسجلت لحساب صندوق اراضي اسرائيل . او لافراد وشركات اسرائيلية

الاستيلاء على القدس !!

سوف نقتصر — هنا — في تفصيل مسالة التهجير والاستيلاء والاستيطان على منطقة واحدة من الاراضي المحتلة هي منطقة مدينة القدس ، لاعتبار اساسي ، هو الاتفاق بين مجمل الاطراف الحاكمة في اسرائيل على مسالة تهويد هذه المدينة ، والعمل الفعلي اليومي على فرض هذا التهويد .

وحين اعلن ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل السابق في ٢٩ — ٩ — ١٩٦٧ بان اليهود يجب أن يسكنوا القدس القديمة « لانه اذا لم يقم اليهود في القدس الشرقية سيتساءل العالم يوما : لماذا حاربنا اذن » .. حين يعلن اشكول ذلك يصبح واضحا ان مسالة التهويد الكامل لمدينة القدس مستمرة بنشاط واسع منذ قيام الاحتلال . والاطماع الصهيونية بالقدس بالذات (المسماة بالقدس الشرقية) هي اطماع قديمة ومتشعبة ومعروفة بحيث لا تحتاج الى ربطها بادلة .

اذ بعد خمسة اسابيع فقط من سقوط القدس عام ١٩٦٧ اخذت وزارة الاسكان الاسرائيلية، ببناء البيوت الاولى من عشرة الاف مسكن اعلنت انها ستقيمها في مدينة القدس في مدى اربع سنوات . وفي ايلول من نفس العام انتقل بعض اعضاء حركة بناي عكيفه (اي ابناء عاكفه) الى القدس « القديمة » ... وسكنوا ما كان يعرف بالحي اليهودي داخل اسوار المدينة — وتعمد هؤلاء اليهود المتدينون ان ينتقلوا الى منازلهم الجديدة في يوم رأس السنة اليهودية الجديدة .

إنذارات بإخلاء
منازل بباب السلسلة

نموذج للاخطارات التي دابت على ارسالها شركة اعادة واعمار الحي اليهودي في القدس .

وفي شباط ١٩٦٨ اختير تل الذخيرة في شمال شرق القدس ، لبناء مستعمرة . وتقرر البدء ببناء ٢٥٠٠ بيتا لاسكان عشرة الاف اسرائيلي واستمر ترميم الحي اليهودي في القدس القديمة ، وتاهيله بالسكان ، وبلغ ما صرف على ذلك ، اخر ١٩٦٨ ، ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية . وخصصت ٨٤ مليون ليرة للعمل نفسه في العام ١٩٦٩ .

والمدير العام لوزارة الاسكان يضيف ان ٤٠٠٠ بيتا اخر سوف تقام في احياء وضواح اخرى من القدس ليهاجر اليها خمسة الاف اسرائيلي .

ورغم تصريح لوزير الداخلية الاسرائيلي في « الها ارتس » الاسرائيلية بان « لا تحرير القدس ولا توحيدها ولا مشاريع التاهيل ، نجحت في استجلاب يهود العالم » ، الا ان ذلك لم يمنع سلطات الاحتلال من متابعة البناء وتشجيعه . فانشات حيا جديدا من ١٤٠٠ مسكن في الشمال الشرقي من القدس ، (منطقة شعفاط على الطريق الى رام الله) سمي « حي ليفي اشكول » ، وسميت المنطقة جميعها « رامات اشكول » — اي مرتفعات اشكول — ، ثم اعلن ان ٢١٠٠ مسكن تبنى في هذه المرتفعات على امتداد شارع النبي صموئيل وبين ربيع ٧٠ — وربيع ٧١ اقيم ٢٤٠٠ مسكنا .

اما في جبل المكبر فاقيم مئة مسكن ، ثم استولي على اراض واسعة في وادي الجوز وشرع ببناء ٢٧ بيتا لاسكان مئة عائلة .

وعقد اتفاقا مع ممول كندي لبناء ٦٠٠ بيتا في الهضبة الفرنسية بالقدس . واقيم كذلك الفا بيت في منطقة النبي يعقوب بين القدس ورام الله . و٣٢٠ بيتا في جفعت هاميفتار ، و٢٠ عنبرا في جبل سكوبس هذا الى جانب استمرار وتصاعد اعمال البناء في تل الذخيرة والشيخ جراح وكرم لويز .

ثم كان أن خرجت سلطات الاحتلال بمشروع مدينة القدس الكبرى والتي تضم رام الله والبيرة وبيت جالا . والهدف الاساسي هو نزع الصفة العربية عن المنطقة ، وذلك باسكان اغلبية يهودية فيها .

وحجة العدو في هذا المشروع هو ان الحدود الطبيعية للقدس هي سلسلة الجبال المحيطة بها : من مرتفعات مار الياس وبئر راحيل وصور باهر وجبل الزيتون وجبل سكوبس الى المقطع على طريق رام الله .

وللتاكيد على الصفة اليهودية بدىء ببناء مستعمرة ماتر سدورف ، التي بنتها الوكالة اليهودية ، وتعهد يهود بريطانيا بتامين المهاجرين لها .

واعلن وزير الاسكان الاسرائيلي ان مئة الف يهودي اخر سيقيمون في القدس عام ١٩٧٥ بعد بناء ٢٠٠٠ مسكن في النبي يعقوب و١٨٠٠ في الهضبة الغربية و١٠٠٠ مسكن في شموئيل هناسي و٥٠٠ مسكن في السنهورية .

ويمكن القول أن مجموع ما صادرته سلطات الاحتلال من اراضي منطقة القدس قد بلغ ٣٠ر٦٨٦ دونما ، توزعت على المناطق التالية كما هو مبين في الجدول المنشور مع هذا المقال :

.. القرى العربية المحيطة بالقدس

ان هذه الارقام حول الاراضي المصادرة تعود الى تاريخ الشهر السابع من عام ١٩٧٢ ..

ومنذ عام ١٩٦٨ حتى الان امتدت عمليات المصادرة حتى شملت اجزاء اوسع من الاراضي العربية ، قسم منها يقع في اراضي القدس، والباقي وهو الاكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وموزعة كالتالي : ٤٧١ دونم تخص قرية الرام شمالي القدس .

٤٨٠ دونم تخص قريتي النبي صموئيل وبيت حنينا شمالي غرب القدس .

٢٢٤٠ دونم في جبل المكبر وقرية صور باهر جنوبي القدس .

٢٧٠٠ دونم تخص قرية بيت صفافا جنوبي غربي القدس .

١٠٠ دونم لقرية قلنديا شمال القدس وتقع ضمن ارض المطار .

١٣٠ دونما خارج اسوار القدس غربا .

١٠٠ دونم حول اسوار القدس .

وستقيم سلطات الاحتلال على هذه الاراضي اربع ضواحي سكنية يهودية تتسع لـ ١٢٢ر٠٠٠ يهودي جديد ، ومناطق صناعية وسياحية وفنادق . ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال قد عمدت بعد حرب ٦٧ بقليل الى اعادة انشاء وتوسيع الحي اليهودي داخل السور بعد ان هدمت الحي المغربي ونزعت ملكية املاك العرب والاوقاف الاسلامية في اربعة احياء مجاورة هي حي المغاربة وباب السلسلة والشرف وقسم من حي السريان .

ورغم ان نسبة المواطنين العرب الذين غادروا مدينة القدس هي نسبة ضئيلة ، رغم كل عمليات المصادرة والارهاب والاغراء التي مارستها سلطات الاحتلال ، فان العدو لا يكف عن ممارسة كل الوان الضغوط وتقديم المغريات من اجل ارغام السكان على المغادرة مستخدما في ذلك عددا من الوسائل :

١ — فرض الضرائب العالية والباهظة ، على العقارات والاملاك والدكاكين واصحاب المحال التجارية المتوسطة وحتى الكبيرة منها.

واذا اردنا اخذ امثلة على هذا مما تنشره صحف المناطق المحتلة نفسها ، نجد ان محلا صغيرا مثل « نوفوتيه دلديس » الواقع في سوق العطارين قد ارتفعت الضريبة المقدرة عليه والتي كانت عام ١٩٧٠ تبلغ ٢١٠ ليرات الى ٣٠٠٠ ليرة عام ١٩٧٣ . مما جعل صاحب المحل يعجز عن الدفع ويضطر لاغلاق محله .

ومحلات بركات في باب العامود ، يقول اصحابها :

« تقدر قيمة الضريبة عن سنوات ٦٨—٧٢ بحوالي ١٣ر٠٠٠ ليرة اسرائيلية .. وهذا المبلغ خيالي لان الاوضاع الاقتصادية سيئة للغاية ، وقد كنا نبيع الاقمشة الا اننا افلسنا وتحولنا لبيع الاغراض التذكارية .. ولو قيم المحل بكل ما فيه لما قارب المبلغ الذي طلبته الضريبة . »

٢ — مصادرة ما يسمى باملاك الغائبين ، الذين نزحوا عن المدينة ، رغم ان عائلاتهم تقيم في هذه الاملاك في بعض الاحيان .

٣ — وضع اليد والاستيلاء على البيوت والعقارات ، بحجة القيام باعمال عمرانية وانشاء اسواق وشوارع .. الخ .

السماسرة والوسطاء

وتستخدم سلطات الاحتلال فئة من السماسرة، ووسطاء البيع ، لاقناع سكان القرى المحيطة بمدينة القدس ببيع اراضيهم مقابل اثمان مرتفعة ، خاصة وان الضرائب المباشرة على هذه الاراضي في ارتفاع مستمر . ورغم ان نشاط السماسرة لا يلاقي اي نجاح يذكر ، فان سياسة مقاومة السماسرة وتاديبهم تظل من اولى مهمات القوى الوطنية وخاصة داخل منطقة القدس .

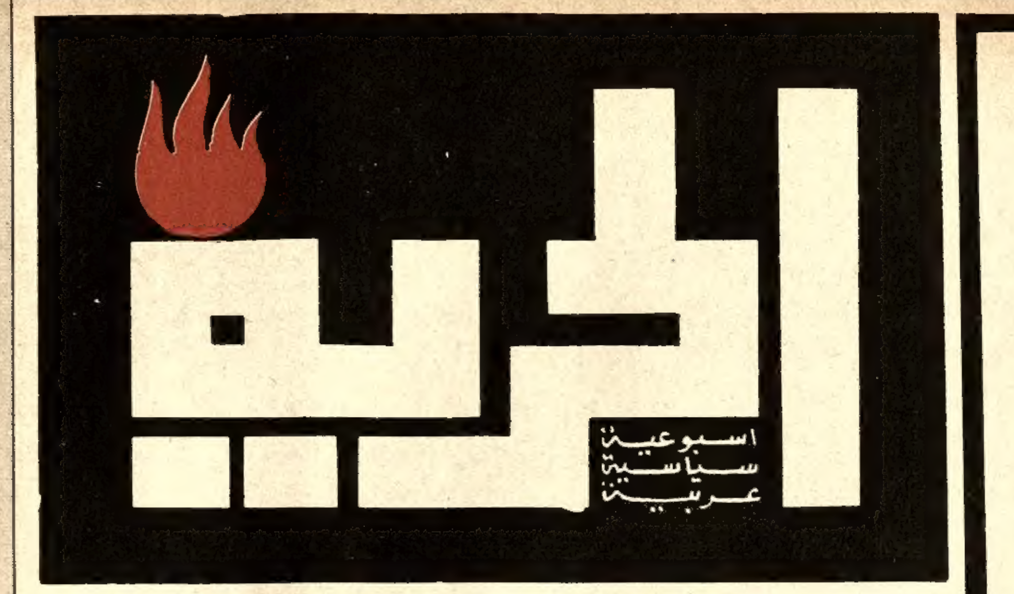
لقد ادت اجراءات الاحتلال رغم قسوتها ، الى يقظة ونمو الحس بالتحدي الوطني بين جماهير القدس، التي ساهمت بشكل بارز في سائر اعمال النضال والاضرابات والاحتجاجات الجماهيرية التي كان اخرها الاضراب الشامل يوم الخامس من حزيران .. ورغم تكرار احاديث المسؤولين الصهاينة حول دمج القدس الشرقية كليا ، فان هذا لم يفقد جماهير القدس الثقة بانتصار نضالها ضد الاحتلال مترابطا مع نضالات جماهير الضفة والقطاع . مما زالت مدارس القدس ونواديها ، واحيائها قوة رئيسية من قوى النضال الوطني في المناطق المحتلة .

●●●

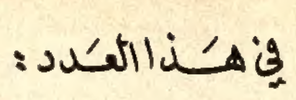
ان مقاومة سياسة المصادرة والتهويد ، رغم خطورتها البالغة في مختلف مناطق الضفة والقطاع ، الا انها تبدو اشد خطورة في مدينة القدس المهددة بالدمج الكامل والافراغ من سكانها ، وهذا يتطلب مباشرة النضال من اجل اقامة لجان واسعة في الريف والمدن لمقاومة سياسة المصادرة والتهويد . لقد ظلت اجراءات العدو في الاستيلاء على اراضي القرى ، لا تلقى رد الفعل المطلوب وخاصة داخل المدن ، مما يتطلب المباشرة في اقامة « لجان مقاومة المصادرة » لوضع حد لاساليب سماسرة الارض ، وتعزيز صمود الفلاحين في ارضهم من خلال التضامن الواسع معهم على امتداد المناطق المحتلة . ان حركتنا الوطنية داخل المناطق المحتلة التي تبشر بنهوض واسع جديد ، مطالبة باعتماد اكثر وسائل النضال الراهنة جماهيرية ، من اجل تحقيق اتحاد الشعب بكامله لمقاومة الخطوات التي يقدم عليها الاحتلال ، والسير على طريق طرده وكنسه عن تراب الوطن .

جدول الأراضي المصادرة من سلطات الاحتلال

المنطقة	المساحة المصادرة بالدونم	وجهة الاستعمال
سكوبس	٦٦٠	اقامة وحدات سكنية
النبي يعقوب	٧٦٥	اقامة وحدات سكنية
شعفاط ووادي الجوز	٣٣٤٥	وحدات سكنية
وارض السمار وارض الصوانه		
بين جبل المكبر والطور		وحدات سكنية
بالقرب من جبل المكبر	٦٠٠	اقامة ملاعب لطلاب الجامعة العبرية
بيت ساحور	٢٥٠	وحدات سكنية
مدينة القدس	٧٠	وحدات سكنية
جبل الطور	٢٠٠	تحويلها الى مقبرة لليهود
بين القدس وشعفاط	٣٠٠	ضمها الى المنطقة التي بميت « حي اشكول » في الشيخ جراح لاقامة وحدات استيطانية
مدينة القدس والى الشمال من مستشفى المقاصد الخيرية	٦٠	اقامة مجمع خاص لدوائر الهستدروت واستكمال الطوق الاستيطاني حول القدس
طباليا — جنوبي القدس والقطاع المحاذي لسور البلدة القديمة		ايضا لاحكام الطوق
بيت ساحور/القدس	١١٣٠	اسكان مستوطنين
بيت عنان شمالي غربي القدس	١٢٠٠	اسكان مستوطنين
من اراضي منطقة الدير	١٥٠٠	
من النبي يعقوب وشعفاط وبيت حنينا والنبي صموئيل وبتين وتل الفول	١٠٠٠	بناء مساكن للمهاجرين الجدد
القطاع العربي من القدس	٢٦٤٠	تنسيق مشروع « القدس الكبرى »
بيت جالا	٢٠٠	
العيسويه		منشآت تابعة للجامعة العبرية
اراض في قلب القدس واخرى من مؤسسات دينية مسيحية		وقد اشترت هذه الاراضي الكيرن كاييمت لاسرائيل
فيضواحي كفار عتسيون واللطرون		لانشاء مستوطنة
من اراضي قطنا	٤٠٠	لتشجيرها بالاشجار الحرجية
شرقي بيت اكسا	٤٦٠٠	اقامة مستوطنات
اراضي بلدية قلنديا	٤٠٠	
صور باهر	٢٠٠	
مدينة القدس	٤٠٠٠	بناء وحدات سكنية
القدس ، وطريق المطار	١٢٠٠	انشاء منطقة صناعية
صور باهر	٢٠٠٠	مبان سكنية
بيت حنينا	١٥٠	
بيت اكسا	١٠٠	لزراعتها بالاشجار
بالقرب من قلنديا	٢٣	اقامة فرع للسوق المركزية
جنوب مطار القدس	٣٥٦	اقامة مصانع
منطقة عناتا	٢٥٠٠	اقامة منطقة صناعية



بيروت - الاثنين ١٣/٨/١٩٧٣ - العدد ٦٣٢ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً



في هذا العدد :

حقيقة موقف شركات النفط الأميركية وحقيقة "إنذارات" السعودية!



وثيقة هامة من الأراضي المحتلة

طرد الاحتلال وحق تقرير المصير

ماذا وراء عرض قابوس التفاوض مع ثوار عمان

نشرت احدى وكالات الانباء ، في الاسبوع الماضي، خبرا مفاده ان قابوس ـ سلطان عمان ـ كلف أحد الدبلوماسيين العرب التوسط مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بقصد فتح المفاوضات بين الطرفين لـ « انهاء الحرب في ظفار » .

ليست هذه هي المرة الاولى التي يذاع فيها مثل هذا الخبر ، ففي السابق ، عرض اكثر من طرف عربي رسمي الوساطة ، بطلب من قابوس أو بموافقة ضمنية منه .

ان هذه العروض ، التي لا زالت تجري حتى الان في كواليس الدبلوماسية العربية ، تعلن أولا بأول افلاس كامل مخططات قابوس لاحتواء الثورة وتصفيتها . كما تثبت انهيار كافة وعوده واوهامه بصدد مستقبل الكفاح المسلح في جنوب عمان .

فور تسلمه الحكم ـ في الانقلاب الذي أعده البريطانيون منذ ثلاث سنوات ـ وعد قابوس بتطهير البلاد من « حفنة من الشيوعيين الملحدين » وانهاء الثورة في غضون اشهر قليلة . وتباهى معه الضباط البريطانيون في ادعاءاتهم . ومن أجل هذا الهدف ، جرى توسيع قوات السلطنة وتحديث تدريبهاوتسليحها . واخذت قوات الكوماندوس البريطانية تشارك مباشرة في العمليات العسكرية . لكن الحصيلة كانت هزيمة الحملة تلو الحملة ، والعجز عن ترسيخ موطىء قدم في جبال ظفار المنيعة .

وعندما أخفقت سياسة الحملات العسكرية ، لجأ قابوس الى سياسة تصفية الثورة بواسطة «الاصلاحات» والخدمات الاجتماعية في ظفار . الا ان هذه أيضا لم تزعزع ايمان جماهير عمان بقضية تحررها الوطني والاجتماعي ، فضلا عن كون استمرار الحرب في ظفار اخذ يبتلع حصة متزايدة من دخل السلطنة ، ويشل اي قدرة على الاصلاح الفعلي ـ هذا اذا افترضنا ان النية في الاصلاح الفعلية كانت متوافرة أصلا .

بعد فشل الحملات الاولى ، اعتمد الاستعمار البريطاني سياسة « أقلمة » الحرب . فاستقدم قابوس اعدادا كبيرة من الضباط والخبراء من ابناء المنطقة أو الدول العربية . الضباط الاردنيون ـ الذين خططوا ونفذوا مجازر ايلول والاحراش في الاردن ـ تولوا تحديث جهاز الاستخبارات . الضباط الباكستانيون والهنود يلعبون دور مساعدي الضباط البريطانيين . واخيرا ، القوات الايرانية تتولى تعزيز الكوماندوس البريطاني في الحملات العسكرية .

ولكن رغم كافة هذه المحاولات ، ظلت قوات السلطنة ، والقوات المحلية والبريطانية ، عاجزة عن تحقيق اي من اهدافها العسكرية المعلنة : قطع خط التموين بين ظفار واليمن الديمقراطية وبناء المواقع العسكرية في المنطقةالجبلية . ولم يجد نفعا استبدال قائدعسكري بريطاني بقائد اخر . فقد ظلت النتيجة واحدة .

أمام افلاس واخفاق كافة هذه المحاولات ، كانت قوات الثورة تصعد هجماتها وتنقل الصراع الى عمان الداخل .

ـ شهدت مدن وقرى عمان ، على امتداد السنوات الثلاث الاخيرة ، نهوضا ملموسا في النضالات العمالية والطلابية والتحركات الوطنيةبمختلف اشكالها ، وقد بلغ هذا النهوض حدا دفع بقابوس الى اختلاق اكذوبة « مؤامرة الانقلاب » المعدة ضده ، لشن حملة ارهاب واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية شملت مشايخ القبائل والضباط والجنود والمدرسين ورجال الدين والعمال والنساء . انتهت هذه الحملة بمحاكمات سرية اعدم خلالها عشرة من المناضلين الوطنيين وصدرت احكام سجن طويلة بحق العشرات . الا ان كافة هذه الاجراءات لم تؤد الا الى تعميق الهوة التي تفصل السلطة العميلة ، التابعة للاستعمار البريطاني ، عن الجماهير العمانية .

ـ عرفت الاونة الاخيرة تصاعدا ملموسا في العمليات العسكرية لقوات جيش التحرير الشعبي في اقليم ظفار . اضطرت بريطانيا الى الاعتراف بأنها خسرت عددا من ضباطها وجنودها في المعارك مع الثوار ، كما اضطرت مؤخرا الى الاعتراف ، لاول مرة ، باسقاط احدى طائراتها المقاتلة فوق المنطقة الغربية المحررة . وليس ادل على تصاعد حملات قوات الثورة من الانباء المتواترة يوميا عن الخسائر الفادحة التي تمنى بها قوات السلطنة في منطقة « صرفيت » وعن قصف الثوار المتكرر لصلالة، عاصمة ظفار ومركز القاعدة البريطانية الجوية .

اذا صحت الاخبار حول مبادرات قابوس لعرض المفاوضات على الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، فانها تكشف بدون أي التباس ، عجز السلطنة العميلة وكافة القوى الداعمة لها ـ من استعماريين اميركيين وبريطانيين الى خبراء عسكريين اردنيين وباكستانيين وهنود وسعوديين وجنود ايرانيين ـ عن قهر ارادة شعب عمان وتصميمه على تحرير بلاده من كافة أشكال السيطرة الاستعمارية واقامة سلطة ديمقراطية تسمح له بأن يسيطر على مقدراته وثرواته بنفسه . كما تشكل هذه الاخبار صفعة في وجه الابواق العميلة ـ هنا في بيروت خاصة ـ التي تكرر منذ أكثر من سنتين ان الثورة قد « انتهت » ، وان كل ما في الامر لا يتعدى بعض المخابىء الجبلية لم يبق أمام قوات السلطنة الا تطهيرها نهائيا من «الشيوعيين» !!

كذلك فالاخبار المتواترة عن عرض قابوس المفاوضات لـ « انهاء الحرب في ظفار » ، تشكل ادانة جديدة للأطراف العربية الرسمية ، المحسوبة على الصف المعادي للاستعمار ، التي حاولت تخفيف الاعباء التي تتكبدها السلطنة ، بسبب حربها الاجرامية ضد أهالي ظفار ، بتقديم مختلف أشكال العون المادي والاقتصادي ، كل ذلك باسم الوقوف في وجه « المد الشيوعي » !!

ثم أن خبر عرض المفاوضات ليس مفاجئا لسبب اخر ، هو ان التخلي عن ظفار ومنحها استقلالها او القبول حتى بانفصالها عن السلطنة كان دائما العلاج الاخير للثورة التي تدعو اليه الاوساط البريطانية .

اخيرا ، ينطوي العرض على خدعة مفضوحة لم تعد تنطلي على احد . خدعة تحاول اظهار قابوس بمظهر القائد السياسي المسالم ، الذي يخوض الحرب رغما عنه ، ويدعو لوقف « اقتتال الاخوة » . ان هذه الخدعة تسعى لوضع الثوار في موقع من يصر على مواصلة القتال بأي ثمن .

ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي هي صاحبة القول الفصل بأية قضية تتعلق بمصالح جماهير عمان والخليج ومستقبل ثورتها . ذلك أنها ، باعتراف اعدائها انفسهم ، الممثلة الشرعية للجماهير وقائدة نضالها التحرري . وهي ستقول كلمتها في هذا الامر عندما ترى ان الضرورة تدعوها لذلك .

يبقى أن جماهير عمان حملت السلاح من أجل أهداف ومطالب محددة : تحرير كامل التراب الوطني من السيطرة الاستعمارية القديمة والجديدة ، اقامة سلطة ديمقراطية على أنقاض النظام السلاطيني الرجعي العميل ، سيطرة الشعب على مقدراته وثروته النفطية وتسخيرها لخدمة تطوره وتقدمه وللمساهمة في المعركة العربية ضد الاستعمار والصهيونية ، في سبيل هذه الاهداف ، فان حمل السلاح ليس حقا وحسب ، وانما هو واجب أيضا ، وجماهير عمان لن تلقي سلاحها الا بتحقيق اهدافها هذه في التحرر الوطني والاجتماعي !